المملكة العربية السعودية

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ١٤٣٣ هـ

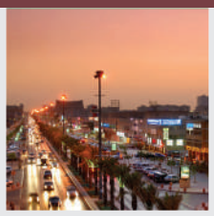
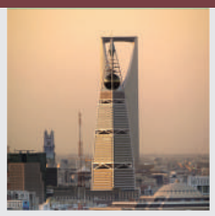

بسم الله الرحمن الرحيم

تشهد مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، نهضة تنموية غير مسبوقة، تغطي كافة القطاعات العامة والخاصة، وتنتشر في مختلف أرجاء البلاد، وتتنوع في شتى جوانب التطوير والتحديث، غير أنها تلتقي جميعاً في كونها ثمرة يانعة للقيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أيده الله، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، حفظه الله، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء. وكما حظي القطاع العام في المملكة بحظ وافر من الرعاية والاهتمام من قبل هذه القيادة الرشيدة، نال القطاع الخاص شتى صور الدعم والرعاية والتشجيع، حتى بات أحد الركائز الأساسية للتنمية، وأحد أكبر المنجزات الوطنية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتبوأت المملكة من خلاله أعلى المراتب في ميادين المنافسة والتكريم.

وبفضل الله، تشكل مدينة الرياض، أحد النماذج الريادية الناجحة في تحقيق التكامل التنموي بين القطاعين العام والخاص، مما انعكس على رفع مكانتها الاقتصادية، وتعزيز قدراتها التنافسية، وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية الكبرى المجدية والآمنة في جميع قطاعاتها الحيوية.

وامتداداً لدور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تطوير اقتصاد المدينة، وإبراز مقوماتها الاقتصادية المتينة، درجت الهيئة على إصدار هذا الكتاب السنوي، ليعرّف بالبيئة الاستثمارية الواعدة التي تتمتع بها الرياض، ويرصد كل ما استجد فيها من النظم والمزايا والفرص التي تنتظر الراغبين في جعل الرياض منطلقاً لأعمالهم.

سطام بن عبد العزيز

رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

تجمع مدينة الرياض، بين العديد من المزايا الحيوية لأي باحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة، فإلى جانب موقعها الإستراتيجي ومقوماتها السياسية والإدارية والسكانية والخدمية، تنفرد بكونها واحدة من أكثر مدن المنطقة حيويةً في الجانب الاقتصادي، فهي أكبر سوق مفتوح في مختلف القطاعات، والأسرع نمواً على مختلف الأصعدة، والأكثر استقراراً، فضلاً عن كونها الأقدر على التجدد والتحديث بما تتوفر عليه من قدرات مالية وبشرية وتقنية.

فبفضل الله، تشهد مدينة الرياض في هذا العهد الزاهر، جملة من المشاريع التنموية المتنوعة التي تتوزع بين مجالات حيوية: صناعية، واقتصادية، وعمرانية، وتخطيطية، وخدمية، وتعليمية، وصحية، وبيئة وتقنية وفي قطاعات النقل والإسكان، وغيرها، مما جعل المدينة بمثابة واحة فريدة تملؤها الفرص الاستثمارية المثمرة. وضمن سعيها للتعريف باقتصاد المدينة، تقدم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض هذا الكتاب الذي يرصد البيئة الاستثمارية في المدينة، ويبرز ما تكتنزه من فرص استثمارية غير تقليدية، تحقّق نقل التقنية والمهارات العلمية والفنية والإدارية المميزة للمدينة، في الوقت الذي تقدم فيه مزيجاً من المزايا والتسهيلات المنافسة أمام المستثمرين اللذين تحتضنهم.

والرياض تفتح ذراعيها أمام الباحثين عن الفرص الاستثمارية الآمنة والمجدية للإنضمام إلى حركة التنمية التي تعيشها المدينة في مختلف قطاعاتها الحيوية، والاستفادة من البيئة الجاذبة للعمل والتسهيلات والمزايا التي يتمتع بها المستثمرون في المدينة. والتي نأمل أن يقدم هذا التقرير بعضاً من ملامحها الرئيسية.

إبراهيم بن محمد السلطان
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

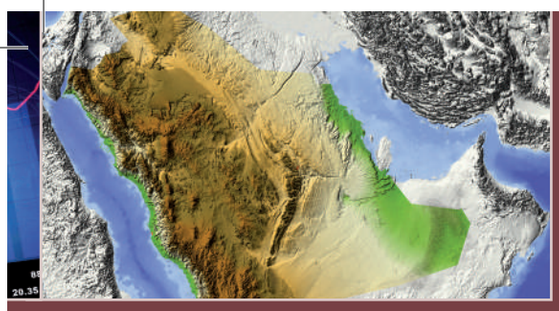

المحتويات

هذا التقرير	١٥
الجزء الأول: المملكة العربية السعودية: معلومات عامة	١٧
النظام الأساسي	١٨
الشعار (شعار المملكة)	١٨
عضوية المملكة في المنظمات التجارية والاقتصادية الدولية	١٨
مناطق المملكة	١٨
أهم المدن	١٨
الملامح الجغرافية	١٨
مواعيد العمل	١٩
العطلات الرسمية	١٩
العملة	١٩
الجزء الثاني: مدينة الرياض تنمية مستمرة وفرص استثمارية	٢١
المحور الأول: السمات العامة لمدينة الرياض	٢٢
المحور الثاني: أهمية مدينة الرياض	٢٥
المحور الثالث: البنية الأساسية في مدينة الرياض	٢٦
النقل والاتصالات	٢٦
مطار الملك خالد بالرياض	٢٦
الميناء الجاف والسكك الحديدية	٢٧
الاتصالات	٢٧
البريد السعودي	٢٨
الكهرباء	٢٨
المياه والصرف الصحي	٣٠
المحور الرابع: القطاعات الاقتصادية والخدمية في مدينة الرياض	٣١
القطاع الصناعي	٣١
القطاع الزراعي	٣٢
القطاع التجاري	٣٤

قطاع البناء والتشييد (المقاولات)	٣٤
القطاع العقاري	٣٦
قطاع خدمات التأمين	٣٦
قطاع التعليم	٣٧
القطاع السياحي	٣٩
القطاع الصحي	٤٠
قطاع الخدمات المالية والمصرفية	٤٢
قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٢
المحور الخامس: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ودورها في تنمية المدينة وتطويرها	٤٤
التعريف بالهيئة	٤٤
المخطط االاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض	٤٤
المراكز الفرعية	٤٦
اللجنة العليا لحماية البيئة	٤٩
المحور السادس: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	٥٠
استراتيجية الغرفة	٥٠
دور الغرفة في دعم المناخ الاستثماري	٥٠
دور مركز الاستثمار في الغرفة	٥٠
دور مراكز وإدارات الغرفة الأخرى	٥١
منتدى الرياض الاقتصادي	٥١
الفرع النسائي	٥٣
الجزء الثالث: المملكة العربية السعودية وتعزيز المناخ الاستثماري	٥٥
المحور الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة	٥٦
الميزانية العامة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ	٥٦
الناتج المحلي الإجمالي	٥٨
ميزان المدفوعات	٦٠
العلاقة مع العالم الخارجي	٦٠

المحتويات

الرقم القياسي لتكلفة المعيشة	٦٢
الرقم القياسي لأسعار الجملة	٦٣
دخل الفرد	٦٤
هيكلية سوق العمل	٦٤
البنية الأساسية للنقل والاتصالات	٦٦
القطاعات الاقتصادية الرئيسية	٦٨
الأدوار والتوقعات الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد السعودي	٦٩
الاستراتيجيات الوطنية	٧٢
برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي	٧٧
برنامج الملك عبد الله لإعانة العاطين	٧٨
المحور الثاني: السياسات والإجراءات الداعمة للاستثمار في المملكة	٧٩
السياسة الاقتصادية والخصخصة	٧٩
مشاريع إرساء دعائم تحول المملكة إلى الاقتصاد المعرفي	٨٢
الحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري	٨٦
الحوافز المقدمة للاستثمار في القطاع الصناعي	٨٧
التجمعات الصناعية	٨٧
المملكة ومنظمة التجارة العالمية	٨٨
سوق المال السعودي	٨٩
الاستثمار العقاري والشركات والصناديق العقارية	٩١
تنمية النظام المصرفي	٩٤
المحور الثالث: القواعد والأحكام المتعلقة بالاستثمار في المملكة	٩٦
نظام العمل	٩٦
نظام الاستثمار الأجنبي	٩٦
نظام السوق المالية	٩٧
نظام الشركات	٩٨
نظام السجل التجاري	٩٨

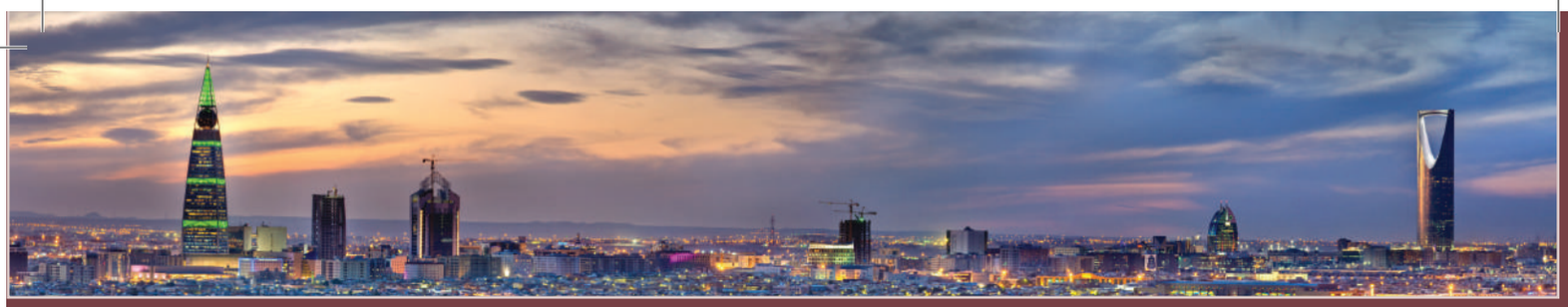

نظام الوكالات التجارية	٩٩
نظام العلامات التجارية	١٠٠
نظام الأوراق التجارية	١٠٠
نظام التعرفة الجمركية	١٠٠
نظام ضريبة الدخل	١٠١
نظام المعايرة والمقاييس	١٠٢
نظام التأمين التعاوني	١٠٢
نظام التأمينات الاجتماعية	١٠٢
النظام العام للبيئة	١٠٣
نظام حماية حقوق المؤلف	١٠٣
نظام الرهن التجاري	١٠٤
نظام المنافسة	١٠٤
نظام الاستثمار التعديني	١٠٥
نظام التعاملات الإلكترونية	١٠٥
المحور الرابع: الجهات العليا والرئيسة ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة	١٠٦
المجلس الاقتصادي الأعلى	١٠٦
المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن	١٠٦
إنشاء وزارة الإسكان	١٠٧
الهيئة العامة للاستثمار	١٠٧
الهيئة العامة للسياحة والآثار	١٠٨
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	١٠٨
هيئة السوق المالية	١٠٩
هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠٩
هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)	١١٠
مدينة الملك عبد الله للطاقة	١١١
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	١١١

المحتويات

أرامكو السعودية	١١٢
الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	١١٢
شركة التعدين العربية السعودية (معادن)	١١٤
وادي الرياض للتقنية	١١٤
المؤسسة العامة للموانئ	١١٥
المحور الخامس: الخدمات التمويلية وصناديق التنمية والإقراض	١١٦
صندوق التنمية الصناعية السعودي	١١٦
صندوق التنمية الزراعية	١١٧
الصندوق السعودي للتنمية	١١٧
صندوق الاستثمارات العامة	١١٩
صندوق التنمية العقارية	١١٩
صندوق تنمية الموارد البشرية	١٢٠
صندوق المئوية	١٢١
البنك السعودي للتسليف والادخار	١٢١
البنوك التجارية السعودية وفروع البنوك الأجنبية	١٢٢
المحور السادس: خطة التنمية التاسعة وآفاق الاستثمار في المملكة	١٢٤
الجزء الرابع: الفرص الاستثمارية المتاحة في الرياض	١٢٩
المحور الأول: الفرص الاستثمارية الصادرة عن الهيئات الحكومية	١٣١
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	١٣١
الهيئة العامة للسياحة والآثار	١٣٢
الهيئة العامة للاستثمار	١٣٣
هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية	١٣٣
أمانة منطقة الرياض	١٣٣
المؤسسة العامة للتقاعد	١٣٤
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٣٤
جامعة الملك سعود بالرياض	١٣٤

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	١٣٤
الشركة السعودية للكهرباء	١٣٤
مشروعات برنامج فائض الميزانية	١٣٥
المحور الثاني: الفرص الاستثمارية الصادرة عن الجهات الأخرى	١٣٦
أرامكو السعودية	١٣٦
الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	١٣٦
شركة وادي الرياض	١٣٧
المحور الثالث: الفرص الاستثمارية الناتجة عن دراسات قطاعية	١٣٨
القطاع الصناعي	١٣٨
قطاع المياه	١٣٨
قطاع الصرف الصحي	١٣٨
قطاع الكهرباء	١٣٩
قطاع التعليم	١٣٩
قطاع الصحة	١٤٠
قطاع النقل والطرق	١٤٠
قطاع الاتصالات	١٤٠
قطاع الإسكان	١٤٠
قطاع الرعاية الاجتماعية	١٤٠
قطاع السياحة	١٤٠
قطاع الخدمات الشخصية	١٤٠
جداول إحصائية وعناوين هامة	١٤٣
الجداول الإحصائية	١٤٥
عناوين بعض الجهات الحكومية والخاصة	١٥٢
مواقع على الإنترنت	١٥٧

هذا التقرير

يجسد هذا التقرير أحد أهداف الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المتمثل بإصدار تقرير عن المناخ الاستثماري في مدينة الرياض، لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين في داخل المملكة وخارجها بالنظم والإجراءات المرتبطة بالاستثمار في مدينة الرياض والجهات ذات العلاقة، وما تتيحه المدينة من فرص استثمارية في شتى المجالات.

وقد جاء تقرير عام ١٤٣٣هـ في أربعة أجزاء، تطرق الجزء الأول إلى المعلومات الأساسية والعامة عن المملكة العربية السعودية.
وجاء الجزء الثاني تحت عنوان: مدينة الرياض ليبين السمات العامة لمدينة الرياض، وأهميتها، وبنيتها الأساسية والقطاعات الاقتصادية والخدمية فيها، ودور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تنمية المدينة وتطويرها.

كما جاء الجزء الثالث ليبين دور المملكة في تعزيز المناخ الاستثماري، شاملاً مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة، والسياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل الدولة لدعم الاستثمار وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة ومدينة الرياض على وجه الخصوص، إضافة إلى استعراض أهم النظم والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار مثل نظام العمل الجديد، والاستثمار الأجنبي، والسوق المالية.. الخ، والإشارة كذلك إلى الهيئات الحكومية الرئيسة ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة ومدينة الرياض، مثل المجلس الاقتصادي الأعلى، والمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من الهيئات. والتعريف بدور الجهات التي تقدم خدمات تمويلية تدعم آليات وفرص الاستثمار مثل صناديق الاقراض كصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، والصندوق السعودي للتنمية وصندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى المصارف التجارية. وينتهي هذا الجزء بعرض موجز لمؤشرات وأهداف خطة التنمية التاسعة وبخاصة ما يتعلق منها بالاستثمار واستراتيجيته في المملكة.

أما الجزء الرابع فيتضمن عرضاً للفرص الاستثمارية المتاحة في الرياض والصادرة عن الهيئات الحكومية مثل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والهيئات الأخرى، إضافة الى الفرص الاستثمارية الصادرة عن القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة، والفرص الاستثمارية الناتجة عن دراسات قطاعية متنوعة.

ويختتم هذا التقرير بعرض بعض الجداول الاحصائية التي توضح المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية سواء على مستوى اقتصاد المملكة ككل أوعلى مستوى مدينة الرياض، إضافة الى بيان بأهم عناوين ومواقع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالاستثمار والإجراءات الإدارية والقانونية.

المملكة العربية السعودية
معلومات عامة

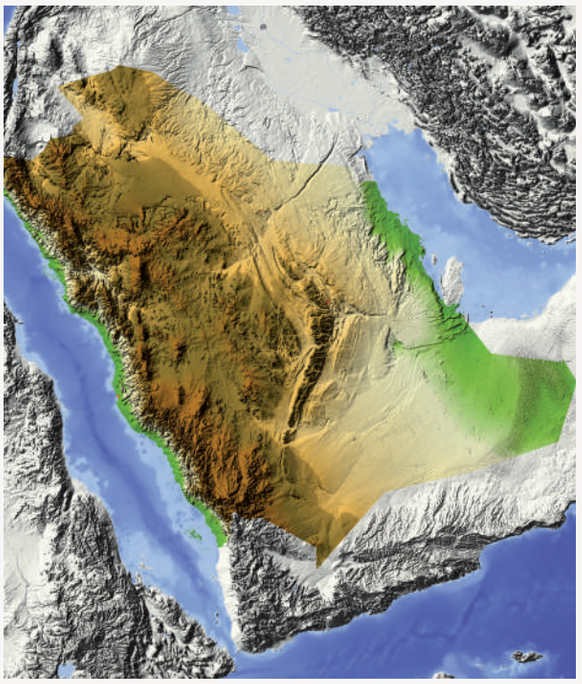

تقع المملكة العربية السعودية بين ثلاث قارات كبرى، في النصف الشمالي للكرة الأرضية وهي موطن للعديد من الحضارات، ومهدٌ للرسالات السماوية. وتشكل أراضي المملكة متحفاً جغرافياً يشتمل على العديد من الأشكال التضاريسية من جبال وهضاب ومخاريط وحرات بركانية وأودية عميقة وسهول ساحلية منخفضة وعروق رملية وجزر مرجانية.

تمتلك المملكة أكبر شبكة للطرق في الشرق الأوسط. وقد أكد تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٤٣٢هـ أن المملكة حققت على مدار العقود القليلة الماضية إنجازات هائلة في مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقترب حالياً من المتوسطات المسجلة في دول مجموعة العشرين.

النظام الأساسي:

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، تطبق الشريعة الإسلامية في أحكامها القضائية. ويعدُّ القرآن الكريم وسنة رسول الله ﷺ هما دستور المملكة.

النظام السياسي ملكي والسلطات التنفيذية والتشريعية يمارسها الملك ومجلس الوزراء في إطار تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. أما مجلس الشورى فقد أنشئ لإسداء المشورة للملك ومجلس الوزراء فيما يتعلق بالأمور التي تخص الحكومة وسياستها. كما أنشئت المجالس البلدية في المناطق (التي ينتخب نصف أعضائها) للمشاركة في اتخاذ القرار.

ملك المملكة ورئيس مجلس الوزراء: خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء: صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود.

الشعار:

شعار المملكة العربية السعودية سيفان عربيان منحنيان متقاطعان، تعلو فراغهما الأعلى نخلة، ويرمز السيفان للقوة والعدل، أما النخلة فترمز للنماء والرخاء.

- **الدين:** الإسلام. **اللغة الرسمية:** العربية.

عضوية المملكة في المنظمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية:

المملكة عضو في العديد من المنظمات السياسية والاقتصادية الاقليمية والعالمية منها:

١. منظمة المؤتمر الإسلامي.
٢. الجامعة العربية.
٣. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٤. البنك الإسلامي للتنمية.
٥. الأمم المتحدة.
٦. منظمة التجارة العالمية.
٧. صندوق النقد العربي.
٨. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
٩. منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.
١٠. البنك الدولي.
١١. صندوق النقد الدولي.
١٢. مجموعة العشرين (G-20).
١٣. منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
١٤. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك).

مناطق المملكة:

تتألف المملكة العربية السعودية من ١٣ منطقة إدارية تضم كل منطقة عدداً من المحافظات ويوجد بالمملكة ٤٣ محافظة فئة (أ) و٦١ محافظة فئة (ب).

- **العاصمة:** الرياض.

أهم المدن:

- **مكة المكرمة:** أقدس بقاع الأرض عند المسلمين وقبلتهم.
- **المدينة المنورة:** ثاني أقدس بقاع الأرض عند المسلمين.
- **الدمام:** عاصمة المنطقة الشرقية (غنية بالنفط وميناء هام).
- **جدة:** العاصمة التجارية وميناء هام، والبوابة الرئيسة للحجاج.
- **الظهران:** المقر الرئيس لأكبر شركة نفط بالعالم (أرامكوالسعودية).

الملامح الجغرافية:

- **الموقع:** تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا. يحدها غرباً البحر الأحمر، وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عمان.

- **المساحة:** تشغل المملكة أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية، بمساحة تقدر بـ ٢١٤٩٦٩٠ كم٢.
- **التضاريس:** تتنوع تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها. ففي الجانب الغربي يمتد سهل ساحلي ضيق توازيه سلسلة جبلية تنخفض تدريجياً في اتجاه الشرق حتى الخليج العربي. ويوجد ضمن أراضي المملكة صحراء الربع الخالي في الجنوب الشرقي وصحراء النفوذ في الشمال.
- **المناخ:** يختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى لاختلاف تضاريسها. وهي تقع تحت تأثير المرتفع الجوي المداري. وعموماً مناخها قاري حار صيفاً بارد شتاءً وأمطارها قليلة ويعتدل المناخ على المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية. أما المناطق الوسطى فصيفها حار جاف وشتاؤها بارد وجاف، وعلى السواحل ترتفع درجة الرطوبة.

مواعيد العمل:

- **الدوائر الحكومية:** من ٧,٣٠ صباحاً إلى ٢,٣٠ ظهراً (من السبت إلى الأربعاء).
- **البنوك:** من ٩,٣٠ صباحاً إلى ٤,٣٠ عصراً (من السبت إلى الأربعاء).
- **القطاع الخاص:** تختلف مواعيد العمل من منشأة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى.
- **المحال التجارية:** ١٠ حتى ١٢ ظهراً ومن ٤ عصراً حتى ١٠ ليلاً.
- **التقويم:** تتبع المملكة التقويم الإسلامي الهجري وهواليوم الذي هاجر فيه الرسول ﷺ من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، والذي يوافق عام ٦٢٣م. وتتكون السنة الهجرية من ١٢ شهراً وهي تقل بمقدار عشر أو أحد عشر يوماً عن السنة الميلادية. وتتراوح أيام الشهر الهجري بين تسعة وعشرين إلى ثلاثين يوماً.

العطلات الرسمية:

بخلاف عطلة نهاية الأسبوع (الخميس والجمعة) توجد العطلات الآتية:

- **عطلة عيد الفطر:** من ٢٥ رمضان إلى ٥ شوال(*).
- **عطلة عيد الأضحى:** من ٥ إلى ١٥ ذي الحجة(*).
- **عطلة اليوم الوطني:** الأول من الميزان الموافق ٢٣ سبتمبر.
- **فرق التوقيت الدولي:** يزيد توقيت المملكة بـ ٣ ساعات عن توقيت جرينتش.

العملة:

الوحدة الأساسية لعملة المملكة هي الريال السعودي الذي يعادل ١٠٠ هللة. وفئات العملة هي:

- **الورقية:** الريال، الخمسة ريالات، العشر ريالات، العشرون ريالاً، الخمسون ريالاً، المائة ريال، المائتا ريال والخمسمائة ريال.
- **المعدنية:** الريال، الخمسون هللة، الخمس وعشرون هللة. العشر هللات والخمس هللات.

التعرفة الجمركية على معظم الواردات من السلع ٥٪.

- **ضوابط تحويل النقد:** لا توجد قيود أوحدود للمبالغ التي يسمح بتحويلها من وإلى المملكة. ويعادل الدولار الأمريكي ٣,٧٥ ريال.
- **المقاييس والموازين:** تعتمد المملكة في القياس النظام المتري، (الكيلومتر والمتر والسنتمتر). وفي الوزن الكيلوجرام والطن.
- **خطوط الكهرباء:** يتوافر بالمملكة خطا ١١٠ فولت و٢٢٠ فولت.
- **مفتاح الهاتف الدولي للمملكة:** ٠٠٩٦٦ ثم مفتاح المنطقة (١) الرياض (٢) جدة (٣) الدمام والظهران والخبر.

السكان في المملكة حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ(١)		
العدد الإجمالي للسكان (مواطنين ومقيمين):	٢٧١٣٦٩٧٧ نسمة	
عدد الذكور:	١٥٤٦٠١٤٧	بنسبة ٥٦,٩٧٪
عدد الإناث:	١١٦٧٦٨٣٠	بنسبة ٤٣,٠٣٪
العدد الإجمالي للمواطنين:	١٨٧٠٧٥٧٦	بنسبة ٦٩٪
عدد الذكور:	٩٥٢٧١٧٣	بنسبة ٥٠,٩٪
عدد الإناث:	٩١٨٠٤٠٣	بنسبة ٤٩,١٪
العدد الإجمالي للمقيمين:	٨٤٢٩٤٠١	بنسبة ٣١٪
عدد الذكور:	٥٩٣٢٩٧٤	بنسبة ٧٠,٤٪
عدد الإناث:	٢٤٩٦٤٢٧	بنسبة ٢٩,٦٪
عدد المساكن في المملكة:	٤٦٤٣١٥١ مسكن	

(*) يختلف عدد أيام العطل في القطاع الخاص من منشأة إلى أخرى.
(١) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٤٣١هـ.

مدينة الرياض:
تنمية مستمرة وفرص استثمارية

المحـــور الأول
السمات العامة لمدينة الرياض

مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، ذات تاريخ عميق الجذور. هي اليوم حاضرة عالمية كبرى بسكانها ومرافقها وخدماتها المتطورة، فضلاً عن مركزها السياسي والاقتصادي والحضاري فهي (الرياض) أكبر تجمع سكاني في الجزيرة العربية، وتضم مدينة مالية تعدُّ من المدن المالية الكبرى في العالم، ومركزاً لنقل التكنولوجيا والمعرفة الإلكترونية وبوابة المملكة إلى الاقتصاد المصرفي. ويمر بها الطريقان السريعان الموصلان إلى الديار المقدسة «مكة المكرمة والمدينة المنورة».

نبذة عن تاريخ الرياض:

الرياض جمع روضة وأرض المكان وأروض أي كَثُر رياضه كما في الصحاح واشتق الاسم من طبيعة الموضع المنخفض الذي تلتقي فيه مياه السيول فنبتت الأرض رياضاً خضراء تنتشر فيها رائحة الورود، ومن هنا جاء اسم مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية التي هي امتداد لمدينة حجر اليمامة التاريخية، والتي يعود تاريخها إلى زمن قبيلتي طسم وجديس البائدتين. وقد شيدوا فيها حصوناً وقصوراً، روي أن بقاياها شوهدت في أول القرن الرابع الهجري، ثم استوطنت المكان قبائل عربية، وانتشرت في الوادي وازدهرت مدينتهم في الجاهلية واتخذها العرب سوقاً يغدون إليه للبيع والشراء والشعر والأدب.

ومع ظهور الإسلام في الحجاز وانتشاره في الجزيرة العربية أصبحت مدينة حجر في وقت الخلافة الراشدة قائدة لإقليم اليمامة، ومع انتقال الخلافة الإسلامية خارج الجزيرة العربية وظهور أقاليم إسلامية غنية قل الاهتمام والعناية باليمامة ومدنها وقراها فاضطربت الأمور فيها مما أثر في استقرارها ونموها وتطورها.

ومع العصر الحديث في القرن الثامن عشر الميلادي برزت مدينة الرياض على ما تبقى من أطلال مدينة حجر وما حولها من قرى وأراض وبساتين.

وبالقرب من الرياض نشأت مدينة الدرعية العاصمة الأولى للدولة ومنطلق دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب السلفية التي نشبت بينها وبين الرياض عداوة وحروب لمدة ثمانية وعشرين عاماً، أصبحت الرياض خلالها تابعة للدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى التي امتد نفوذها وسلطانها إلى معظم الجزيرة العربية وأطراف العراق والشام.

وفي عام ١٢٣٣هـ - ١٨١٨م دمرت الدرعية، وقُضي على الدولة السعودية الأولى على يد إبراهيم باشا ابن والي مصر محمد علي باشا. فقد كانت الدولة العثمانية تتخوف من الدعوة إلى الثورة ذات الطابع العربي في نجد، ونظراً لذلك وقع صدام عسكري بين الدولة العثمانية صاحبة التفوق العسكري والدولة السعودية، مما أدى إلى سيطرة العثمانيين على الحجاز. إلا أن الدولة العثمانية لم تتمكن من البقاء طويلاً في نجد بسبب استمرار الغارات ضد قواتها فانسحبت. واستعاد آل سعود الحكم عام ١٢٤٠هـ - ١٨٢٥م على يد الإمام تركي بن عبد الله، الذي جعل من الرياض عاصمة لدولته بعد دمار الدرعية وخرابها، فبنى فيها جامع المدينة وقصر الإمارة وسوراً محصناً، وبقيت منذ ذلك الحين عاصمة الدولة السعودية الثانية، ثم الدولة السعودية الحديثة (المملكة العربية السعودية) بعد أن استردها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود في معركة فتح الرياض، وانطلق منها لتوحيد المملكة العربية السعودية وبنائها.

وتعد الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض جهة مسؤولة عن رسم الخطط التنموية والاستراتيجية طويلة المدى التي تعكس الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض وتحدد مسارها وترسم صورة كاملة لها إلى جانب وضع آليات التنفيذ والمتابعة ودراسة جميع المعوقات التي تعترض عملية التنفيذ.

الموقع:

تحتل الرياض موقعاً تستمده من موقع المملكة الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم. ويكتسب هذا الموقع بعداً آخر لكونها تقع وسط المملكة أي في الجزء الشرقي لقلب الجزيرة العربية، على خط عرض ٢٤,٣٨ درجة شمالاً وخط طول ٤٦,٤٣ درجة شرقاً، وارتفاع حوالي ٦٠٠ م فوق سطح البحر.

المساحة:

بلغت مساحة المناطق المطورة في مدينة الرياض عام ١٤٣٠هـ حوالي ١٢١٩كم^2، ومن المتوقع أن تصل هذه المساحة بمشيئة الله إلى حوالي ٢٥٠٠ كم^2 بحلول ١٤٥٠هـ، فيما تبلغ مساحة مرحلة التنمية العمرانية حتى ١٤٣٥هـ ٢٣٩٥ كم^2، و٣١١٥ كم^2 حتى عام ١٤٥٠هـ، أما حدود حماية التنمية لمدينة الرياض والتي تمثل الحدود الإدارية لمدينة الرياض فتبلغ مساحتها ٥٩٦١ كم^2.

وقد مثلت نسبة مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال السكني من

المساحة الإجمالية للمدينة ١٧,٨٪ ونسبة مساحة الاستعمال الصناعي ١,٨٨٪، ونسبة استعمال خدمات النقل ٣,١٢٪ والاستعمال التجاري ١,٩٧٪ واستعمالات الخدمات الصحية والحكومية والتعليمية ١٠,٦٦٪ ونسبة الاستعمال الثقافي والترفيهي ٦,٤٨٪ [١].

وهو ما يعكس التوسع الكبير الذي تشهده المدينة بعد أن خرجت عن أسوارها، لتصبح ضمن أكبر ثلاث مناطق حضرية في المملكة مع المنطقة الحضرية لمدينتي مكة المكرمة وجدة في منطقة مكة المكرمة، والمنطقة الحضرية لمدن الظهران والدمام والخبر في المنطقة الشرقية[٢].

وتضم مدينة الرياض ١٥ بلدية فرعية إضافة إلى محافظة الدرعية ويبلغ عدد أحيائها ١٧٣ حياً [٣].

المناخ:

مناخ مدينة الرياض شديد الحرارة صيفاً بارد شتاءاً ويتميز بانخفاض الرطوبة طول العام، خاصة في فترة الصيف، وبالفرق بين درجات الحرارة خلال النهار والليل. ففي الصيف تتراوح درجات الحرارة الصغرى بين ٢٢-٢٧ درجة مئوية والعظمى ٤٠-٤٣ درجة مئوية، ومعدل الرطوبة بين ١٠-١٣ بالمائة.

أما في الشتاء فالجو بارد تتراوح فيه درجات الحرارة الصغرى بين ٨-١٤ درجة مئوية والعظمى بين ٢٠-٢٨، وقد تنخفض إلى ما دون درجتين تحت الصفر أحياناً، فيما تتراوح درجات الرطوبة بين ٤٠-٤٩ بالمائة، ويتراوح معدل الأمطار بين ١٠ و١٣,١ سم (حوالي أربع بوصات) [٤].

الخصائص السكانية:

تعد الرياض واحدة من أسرع مدن العالم نمواً؛ إذ بلغ معدل النمو السكاني فيها ٤,٥٪ خلال الفترة ١٤٢٥ - ١٤٣١هـ[٥].

ففي حين كان عدد سكان المدينة لا يتجاوز مائة ألف نسمة في بداية السبعينات الهجرية، والذين كانت تغلب عليهم الأصول العائلية المتقاربة، وتتسم حياتهم بإيقاع موحد في المعاش والأنشطة، يعيش الآن في مدينة الرياض جنسيات من أكثر من خمسين دولة، تتعدد لغاتهم وثقافاتهم واهتماماتهم [٦].

كان زيادة عدد سكان المدينة ولا يزال أبرز سماتها، والجانب المحرك لبقية مظاهر النمو في القطاعات الأخرى، ويكمن أهم مميزات هذا النمو السكاني في معدلات النموالعالية التي لم تقل عن ٤,٥٪، وهو يُعد معدلاً مرتفعاً مقارنة بمعدلات نموالمدن المماثلة، بل إن هذا المعدل وصل في فترة الثمانينات والتسعينات، وبداية العقد الأول من القرن الحالي إلى ١٦٪ في بعض السنوات، أما الميزة الثانية لنمو سكان مدينة الرياض فتتمثل بخصائص نوعية طرأت على حياة سكان المدينة، وغيرت كثيراً من مجريات حياتهم[٧].

تشهد مدينة الرياض أحد أعلى معدلات النمو السكاني عالمياً، فبحسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ [٨]، بلغ عدد سكان مدينة الرياض أكثر من ٥,٢[٩] مليون نسمة ٥٩٪ منهم من الذكور مقابل ٤١٪ من الإناث، مثّل السعوديون حوالي ٣,٢ مليون نسمة بنسبة ٦٠٪. أما غير السعوديين فقد مثّلوا أكثر من ٢,١ مليون نسمة بنسبة ٤٠٪.

توزيع السكان في مدينة الرياض ١٤٣١هـ [١٠]

السعوديون				
ذكور	إناث	جملة	نسبة الذكور	نسبة الإناث
١٦٧٠٦٥٠	١٥٢٨٦٨٠	٣١٩٩٣٣٠	٥٢٪	٤٨٪
غير السعوديين				
١٤٨٠٢١٦	٦٤٨٦٨٢	٢١٢٨٨٩٨	٧٠٪	٣٠٪
الإجمالي				
٣١٥٠٨٦٦	٢١٧٧٧٣٦٢	٥٣٢٨٢٢٨	٥٩٪	٤١٪
المساكن المشغولة ٨٧٢٠٣٨				

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: بيانات استعمالات الأراضي لمدينة الرياض لعام ١٤٣٠هـ.
(٢) موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على شبكة الانترنت www.ada.gov.sa.
(٣) موقع أمانة منطقة الرياض www.alriyadh.gov.sa.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: دراسة التقديرات السكانية لمدينة الرياض خلال الفترة ١٤٢٥-١٤٤٥هـ.
(٦) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الكتاب الإحصائي (٤٤) ومؤسسة النقد العربي السعودي العدد (٤٥)، ١٤٣٠هـ.
(٧) المصدر السابق.
(٨) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ.
(٩) العدد الحقيقي ٥٢٥٤٥٦٠ نسمة.
(١٠) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ.

الهرم السكاني[1]:

يتصف التركيب السكاني العمري لمدينة الرياض بأنه توزيع عمري فتي تزيد فيه نسبة الأعمار الصغيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٣٤٪ من إجمالي السكان كما يعرضه الشكل أدناه، وبالتالي فإن قاعدة الهرم السكاني تتسم باتساعها نتيجة ارتفاع نسبة الأعمار الصغيرة. وهذا التوزيع العمراني الفتي لمدينة الرياض سيمثل ضخاً قوياً لعرض القوى العاملة في المستقبل مما يوجب إعداد البرامج والمشروعات الاقتصادية وزيادة فرص العمل.

وتتميز التركيبة السكانية للسعوديين بأنها أكثر فتوة وزيادة في نسبة الأعمار الصغيرة الأقل من ١٥ سنة، حيث تبلغ ٤٠٪ كما يوضحها شكل الهرم السكاني للسعوديين، بينما نجد هذه النسبة لغير السعوديين ٢٣٪. كما يوضحها شكل الهرم السكاني لغير السعوديين. وهذا عائد بالطبع لكون العمالة المستخدمة هي من الأعمار في سن العمل. ويعكس ذلك إحدى خصائص الهجرة الخارجية المتمثلة بانتقائية المهاجرين في الأعمار المتوسطة.

الجنس:

هناك اختلاف فيما يتعلق بالجنس بين السكان السعوديين وغير السعوديين. فبالنسبة للسعوديين ووفق النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ تبلغ نسبة الذكور ٥٢٪، ونسبة الإناث ٤٨٪. أما غير السعوديين فتبلغ نسبة الذكور ٦٩,٤٪ مقابل ٣٠,٦٪ للإناث. ويشكل الذكور السعوديون وغير السعوديين نسبة ٥٩٪ من عدد السكان مقابل ٤١٪ للإناث[2].

الأسر:

شهدت الرياض زيادة ملموسة في عدد الأسر التي تعيش فيها، وهي نوعان أسرة مفردة مكونة من الزوجين والأولاد، وأسرة ممتدة مكونة من الزوجين والآباء و/أو الأبناء المتزوجين. وقد عكست الفترة الزمنية السابقة منذ عام ١٤٠٧هـ تغيراً لأنماط الأسر السعودية، حيث أصبح نمط الأسرة المفردة هوالنمط السائد، وشكلت نسبته في عام ١٤٢٥هـ ٧٥٪، بينما كانت نسبته في عام ١٤١٧هـ ٦٧٪، في حين بلغت نسبة الأسر الممتدة ٢١٪ فقط في العام ١٤٢٥هـ[3].

ويبلغ عدد الأسر في مدينة الرياض ٧٧٤ ألف أسرة، كما يبلغ متوسط حجم الأسرة ٦,٢ فرد، ويتوقع أن يتقلص ليصل إلى قرابة ٥,٧ فرد في عام ١٤٤٥هـ[4] بحسب التوقعات الإحصائية فإن عدد الأُسر في عام ١٤٤٥هـ سيصل إلى قرابة ١,١ مليون أسرة [5].

القوى العاملة:

تشير أحدث البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات[6] إلى أن حجم قوة العمل في الرياض هو ٢٣٥١٤٩٢ عاملاً أي بنسبة ٢٧,٣٪ من إجمالي قوة العمل وعدد المشتغلين منهم ٢٢٦٧١٩٩ عاملاً أي بنسبة ٩٦,٤٪ بالنسبة لقوة العمل وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٨٤٢٩٣ بنسبة ٣,٦٪ لقوة العمل.

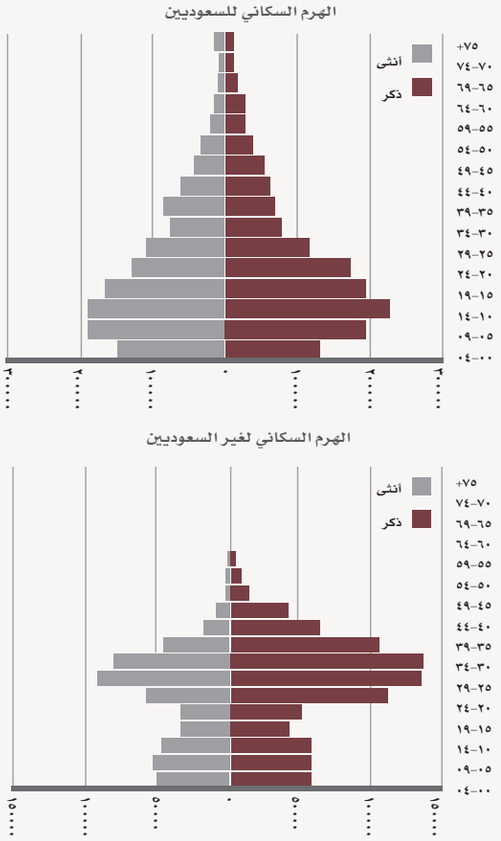

كما تشير البيانات إلى أن حجم القوى العاملة من السعوديين في القطاع الخاص وصلت لغاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٢٥٩٩٩٤ عاملاً منهم ٢٣٦٦٢١ من الذكور و٢٣٣٧٣ من الإناث وبنسبة ٣٥,٨٨٪ من إجمالي القوى العاملة. وبلغ عدد غير السعوديين ٢١٣٦٦٣٨ عاملاً أي بنسبة ٣٤,٢٨٪ منهم ٢٠٩٨٧٨١ من الذكور و٣٧٨٥٧ من الإناث.[7]

تكاليف المعيشة:

شهدت الفترة من عام ١٤٢٥ ولغاية ١٤٣٠هـ ارتفاعاً ملموساً في مؤشر تكاليف المعيشة على مستوى المملكة فقد ارتفع المتوسط السنوي من ١٠١,٨ عام ١٤٢٧هـ إلى ١٠٦ عام ١٤٢٨هـ، ثم إلى ١١٦,٥ عام ١٤٢٩هـ إلى ١٢٢,٤ عام ١٤٣٠هـ إلى ١٢٨,٩ عام ١٤٣١هـ وقد شمل ارتفاع مؤشر تكاليف المعيشة عام ١٤٣١هـ معظم مجموعات الانفاق الرئيسة (مجموعة السكن وتوابعه ١١٪) و(مجموعة الأطعمة والمشروبات ٦,٣٪) و(مجموعة التأثيث المنزلي ٢,٨٪) و(مجموعة الرعاية الطبية ٠,٤٪) و(مجموعة التعليم والترويح ٠,٨٪) و(مجموعة الأقمشة والملابس والأجهزة ٠,٧٪) و(مجموعة النقل والاتصالات ١,١٪) و(مجموعة السلع والخدمات الأخرى ٧,٤٪).

وتعود أسباب هذه الارتفاعات إلى عوامل عدة من أهمها استمرار الإنفاق الحكومي بوتيرة متصاعدة لتعزيز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع أسعار النفط، ونقص الأيدي العاملة خاصة الماهرة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى في الأسواق العالمية، إضافة إلى تطورات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى[8].

(١) موقع مدينة الرياض www.arriyadh.com.
(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: واقع ومستقبل الإسكان في مدينة الرياض، ١٤٣٠هـ..
(٥) المصدر السابق.
(٦) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٤٦ لعام ١٤٣٠/١٤٣١م.
(٧) وزارة العمل، الكتاب الإحصائي السنوي ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٨) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٧) لعام ١٤٣٢هـ.

المحـــور الثاني
أهمية مدينة الرياض

تعد الرياض أكبر مدن المملكة العربية السعودية، ومن أكبر عواصم العالم تطوراً ونمواً.
وقد ظهر اسم الرياض لأول مرة في التاريخ عام ١١٥٨هـ (١٧٤٥م) عندما اتخذها (دهام بن دواس قاعدة لحكمه). واحتلت الرياض مكانة مرموقة بين مدن شبه الجزيرة العربية منذ القدم، نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم. فهي تقع في قلب الجزيرة العربية، عند نقطة تقاطع خطوط المواصلات الرئيسة بها. فتربط الخليج العربي بالبحر الأحمر، كما تربط الشام والعراق بمنطقة الجنوب العربي، ومن ثم تساعد على سهولة الانتقال بين بلاد شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة، وبلاد منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

تتجسد أهمية مدينة الرياض في عدد من العوامل من خلال كون:

الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية:

الرياض هي العاصمة السياسية والإدارية للمملكة العربية السعودية. ولقد كانت كذلك عاصمة الدولة السعودية الثانية عام ١٢٤٠هـ وعاد لها مجدها بعد استعادتها على يد الملك عبد العزيز. رحمه الله. في شوال ١٣١٩هـ.

الرياض مقر الهيئات الحكومية المركزية:

الرياض هي المقر الرئيس للديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء، والوزارات المختلفة، ومعظم الهيئات الحكومية المركزية العسكرية والمدنية (الاتصالات، وكالة الأنباء السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، هيئة السوق المالية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للسياحة والآثار ومصلحة الجمارك...إلخ).

الرياض مقر للإدارات العامة للبنوك وكبرى الشركات الاقتصادية:

تحتوي الرياض على مقرات لإدارات البنوك التجارية السعودية مثل: (بنك الرياض، بنك البلاد، بنك الإنماء، مصرف الراجحي، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي الفرنسي، بنك ساب، مجموعة سامبا، البنك السعودي للاستثمار، البنك العربي الوطني) ومقرات إدارات فروع البنوك العربية والأجنبية مثل: (بنك الإمارات، وبنك الكويت الوطني ومسقط، والبحرين الوطني، دوتشيه بنك... إلخ).

كما توجد في الرياض إدارات كبرى الشركات الاقتصادية مثل: (سابك، شركات الاتصالات، التصنيع، الغاز والتصنيع الأهلية، الشركة السعودية للصناعات المتطورة، الصناعات الزجاجية الوطنية، الكيميائية السعودية، التعدين العربية السعودية، الكابلات السعودية، المراعي، اسمنت اليمامة، الرياض للتعمير، والعقارية السعودية ... إلخ).

وبذلك تكتسب الرياض أهمية اقتصادية كبيرة وميزة تنافسية تتجلى بكونها المقر الرئيس للإدارات العامة للبنوك وكبرى الشركات الاقتصادية.

الرياض أكبر تجمع سكاني في الجزيرة العربية:

تعد الرياض أكبر تجمع سكاني في الجزيرة العربية، إذ تضاعف عدد سكانها أكثر من عشر مرات خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن المتوقع أن يصل إلى قرابة ٨,٢ مليون نسمة في عام ١٤٥٠هـ[1].

الرياض مقر للبنك الخليجي المركزي:

تم اختيار الرياض مقراً للبنك المركزي الخليجي المشترك الذي سيشرف على رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الخليجي كتكتل اقتصادي عربي، والإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وكيفية إدارتها، ووضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الخليج.

ويشكل وجود البنك الخليجي المركزي المشترك في مدينة الرياض أهمية مالية تكسبها ميزة تنافسية من الناحية الاقتصادية.

أهمية الرياض من النواحي الأخرى:

لا تقتصر أهمية مدينة الرياض على المؤشرات السابقة وحسب؛ وإنما هناك عوامل أخرى تكسبها أهمية خاصة تضاف إلى تلك العوامل مثل كونها مركزاً لمدينة مالية تعد من المدن المالية الكبرى في العالم (مركز الملك عبد الله المالي)، ومركزاً لنقل التكنولوجيا والمعرفة الإلكترونية، وبوابة المملكة إلى الاقتصاد المعرفي (وادي الرياض للتقنية، مجمع تقنية المعلومات والاتصالات بالرياض، هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية ... إلخ).

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: تقديرات عدد السكان لعام ١٤٥٠هـ.

المحـــور الثالث
البنية الأساسية في مدينة الرياض

تملك الرياض بنية تحتية فريدة من نوعها جعلتها ورشة عمل شاملة، إذ يجري العمل في مختلف المشاريع التي أصبحت هدفاً للمقرات الاقليمية للعديد من الشركات العالمية، التي بدأت العمل في الرياض.

ويشكل المخطط الاستراتيجي الشامل لتطوير مدينة الرياض بداية انطلاق عملية التنمية في المدينة. فقد وضع قاعدة تخطيطية استراتيجية تستوعب جميع العوامل المؤثرة في نمو المدينة الحضرية والعمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقضايا النقل والإسكان والخدمات والمرافق.

النقل والاتصالات:

وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض استراتيجية لتطوير نظام النقل بوضعه جزءاً من استراتيجية التطوير الشامل في المدينة تضمنت عناصر عدة منها ما يتعلق بتطوير شبكة الطرق من خلال رفع كفاءة العناصر القائمة وتحديد أولويات التطوير أوإضافة عناصر جديدة، وذلك للمساهمة في الإيفاء بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة.

حيث يبلغ إجمالي أطوال الطرق الحرة ٣٢٠ كم والشريانية الرئيسية ٥٠٠ كم، وعدد التقاطعات الحرة ٤٤ تقاطعاً، في حين أن عدد التقاطعات بمستويات منفصلة يبلغ ٥٤ تقاطعاً. وقد تم تنفيذ العديد من العناصر من شبكة الطرق خلال الخمس سنوات الأولى من الخطة الخمسية لتنفيذ الطرق بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٦ مليار ريال والتي انتهت بنهاية عام ١٤٢٧هـ، وبدأ العمل في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي ستشمل تنفيذ وتحسين وتطوير ٢٨ طريقاً رئيساً خلال الفترة من ١٤٢٨-١٤٣٣هـ[١]. لعل أبرزها: تنفيذ شبكة الطرق داخل مطار الرياض القديم، تطوير طريق الأمير سلمان بن عبد العزيز، تطوير شارع العليا، تطوير شارع البطحاء، تطوير شارع التخصصي، تطوير طريق الملك عبد العزيز، استكمال الطريق الدائري الثاني، دراسة تنفيذ الطريق الدائري الثالث. وستحد الخطط الخمسية للطرق من مشكلات الزحام التي تشهدها عدد من محاور الشبكة الحالية.

وتشير الدراسات الصادرة عن الهيئة: أن لدى الهيئة استراتيجية شاملة تمتد لـ ٢٠ عاماً، بينها مشاريع تهدف إلى تيسير حركة النقل في الرياض.

مطار الملك خالد بالرياض:

يربط مدينة الرياض بالعالم الخارجي مطار دولي هو مطار الملك خالد الدولي، كما يربطها بالمطارات الأخرى في محافظات المملكة المختلفة. ويعد مطار الملك خالد الدولي الذي افتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عام ١٤٠٤هـ باتساعه وإمكاناته ومرافقه ونشاطه الجوى وملحقاته، مدينة قائمة بذاتها ويقع المطار على بعد ٣٥ كم شمال المدينة ويمتد على مساحة تبلغ ٢٢٥ كم٢، وقد ألحقت بالمطار مدينة سكنية تستوعب أكثر من ألفين من موظفي المطار وعائلاتهم. والمطار مجهز لخدمة ١٨ مليون راكب سنوياً، وقد روعيت في تصميمه قيم وملامح التراث العربي والإسلامي[٢]، ويوضح الجدول الآتي حركة مطار الملك خالد خلال العامين ١٤٣٠/١٤٣١هـ و١٤٣١/١٤٣٢هـ.

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وحدة النقل.
(٢) موقع إمارة الرياض على الإنترنت: www.riyadh.gov.sa/RiyadhCity.asp

حركة مطار الملك خالد بالرياض خلال العامين ١٤٣٠/١٤٣١ - ١٤٣١/١٤٣٢هـ[١]		
نوع الحركة	عمليات الطيران (وصول ومغادرة)	
	١٤٣٠/٣١هـ	١٤٣٢/٣١هـ
الداخلية	٦١٠٣٩	٥٩٨٨٧
الدولية	٤٥٣٦٨	٤٩٦٨٥
مجموع (الدولية، الداخلية)	**١٠٦٤٠٧**	**١٠٩٥٧٢**
الطيران الخاص	٢١٢٥٩	٢٠٠٤٠
المجموع العام	**١٢٧٦٦٦**	**١٢٩٦١٢**
حركة المسافرين (وصول ومغادرة)		**(بالآلاف)**
الداخلية	٦٦٨٢	٦٨٧٥
الدولية	٥٩٥٤	٦٦٩٢
مجموع (الدولية، الداخلية)	**١٢٦٣٦**	**١٣٥٦٧**
الطيران الخاص	٣٨	٤٩
المجموع العام	**١٢٦٧٤**	**١٣٦١٦**
المسافرين العابرين	٥٦٧	٥١١
الشحن الجوي والبريد (وصول ومغادرة)		**(بالطن)**
الداخلية	٣٨٩٦٨	٤٢٥٨٨
الدولية	١٦٧١٤٣	١٨٦٩٢٠
مجموع (الدولية، الداخلية)	**٢٠٦١١١**	**٢٢٩٥٠٨**
الطيران الخاص	٣٢٢٩	٥٦٠٥
المجموع العام	**٢٠٩٣٤٠**	**٢٣٥١١٣**

الميناء الجاف والسكك الحديدية:

ترتبط مدينة الرياض بالمنطقة الشرقية (الدمام والإحساء) بخط حديدي قديم (خط شحن البضائع) بطول ٥٥٦ كم وآخر جديد (خط نقل الركاب) بطول ٤٤٩ كم، حيث تقوم المؤسسة العامة للسكك الحديدية بتقديم خدمات نقل الركاب وشحن البضائع إلى ميناء الرياض الجاف ليصبح امتداداً عملياً لميناء الدمام، إذ تجري فيه خدمات التخليص الجمركي وعمليات التخزين[٢].

وتبلغ مساحة الميناء الجاف بالرياض ٩١٨٦٣٩ م٢ ويحتوي على ٦ مستودعات تبلغ مساحة كل منها ٦٤٨٠م٢، ويستوعب حالياً أكثر من ٣٠٠ ألف حاوية نمطية سنوياً وهو قابل للتطوير لاستيعاب كميات أكبر[٣].

وقد بلغ عدد الركاب المسافرين من الرياض إلى المنطقة الشرقية وبالعكس خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ وبحسب أحدث البيانات المتاحة ما مجموعه ١,١١ مليون مسافر راكب، وكميات شحن تزيد عن ٤٠٦١,٥ ألف طن[٤].

وبحسب الخطط الاستراتيجية للمؤسسة يتوقع أن تعمل خطوط جديدة بين الرياض وجدة والرياض / جدة ومكة المكرمة، وسيسهم القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع الجديدة.

الاتصالات:

تعدُّ مدينة الرياض المقر الرئيس للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات). يتم تقديم خدمات الاتصالات المختلفة من هاتف ثابت وجوال وانترنت وخدمات نقل البيانات وغيرها في مدينة الرياض من قبل ثلاث شركات للاتصالات المتنقلة هي: شركة الاتصالات السعودية STC واتحاد اتصالات موبايلي (شركة مساهمة سعودية بمشاركة إماراتية)، وشركة زين (شركة مساهمة سعودية بمشاركة كويتية) وهناك شركتان للاتصالات الثابتة هما شركة الاتصالات السعودية وشركة عذيب للاتصالات. ويبين الجدول الآتي الشركات المرخّص لها لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات خلال السنوات ١٤٢٤/١٤٢٣هـ -١٤٣١/١٤٣٠هـ.

(١) الهيئة العامة للطيران المدني، إدارة الإحصاء، الكتاب الإحصائي العام ١٤٣١هـ.
(٢) المؤسسة العامة للخطوط الحديدية. موقع المؤسسة على شبكة الانترنت، www.saudirailways.org.
(٣) المصدر السابق.
(٤) مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي رقم ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

المرخص لهم لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ١٤٢٧/١٤٣١هـ[١]					
الخدمة	السنوات				
	١٤٢٨/٢٧هـ	١٤٢٩/٢٨هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٣١/٣٠هـ	١٤٣٢/٣١هـ
الاتصالات الثابتة	١	١	١	٢	٢
الاتصالات المتنقلة	٢	٢	٣	٣	٣
خدمات المعطيات	٢	٢	٢	٢	٢
خدمات الإنترنت	٤٧	٦٤	٥٣	٥٧	٥٦
إتصالات الأقمار الصناعية بالأطباق الصغيرة (الفيسات)	٧	١٣	١٤	١٦	١٨
الاتصالات الشخصية المتنقلة عبر الأقمار الصناعية	٣	٣	٣	٣	٣
الانترنت على الطائرات	١	١	١	١	١
الاتصالات المتنقلة على الطائرات	١	٢	١	٢	٢
متابعة المركبات	٢٤	٣٣	٢٦	٢٨	٤٤
خدمة الرسائل القصيرة	٩٢	١٢٢	١٣٥	١٤٣	١٣٧
النصوص المسموعة ٧٠٠	٢٦	٢٤	٢٤	١٥	١٤
خدمات مراكز الاتصالات	٧	١١	١٠	٨	١١
المحفظة الإلكترونية	٢	٥	٥	٦	٥
إعادة شحن البطاقات مسبقة الدفع للهاتف المتنقل	٤	٤	٤	٣	٥
إدارة ومراقبة الشبكات	٣	٤	٣	٤	٤
الاتصال الآلي بالمشترك	٠	١	٠	٠	٠
استضافة أجهزة ومعدات الاتصالات	٠	١	٣	٥	٦
الرسائل الصوتية التفاعلية	٠	٠	١	٠	٠
إجمالي التراخيص	**٢٢٢**	**٢٩٣**	**٢٨٩**	**٢٩٨**	**٣١٣**

البريد السعودي:

تقدم مؤسسة البريد السعودي جميع أنواع الخدمات البريدية في مدينة الرياض مثل الطرود البريدية، والبريد الممتاز، والرسائل التجارية والبريد الدعائي والوكالات البريدية. كما تشرف على الأعمال البريدية المقدمة للمشتركين، ويسهم القطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات من خلال الاستثمار في الوكالات البريدية التي توفر خدمات البريد للسكان. وقد بلغ عدد المكاتب البريدية في منطقة الرياض حسب إحصاءات العام ١٤٣٠هـ، ١٠٤ مكاتب و٣٢ وكالة بريدية و١٠٢٥ نقطة بريد سطحي وطواف، و١٦٦ صندوق بريد في الشوارع، و١٣٤٤٢٨ صندوق بريد للمشتركين، و٥٤٠٠٠ صندوق بريد وكالات[٢].

وبدأت مؤسسة البريد السعودي منذ مطلع العام ١٤٢٧هـ بتأمين خدمة الصناديق البريدية المنزلية من خلال الاشتراك في هذه الخدمة حيث يوضع الصندوق البريدي في المكان الذي يحدده المشترك.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات البريدية تقدم أيضاً من قبل شركات خاصة مثل (دي أتش أل) DHL و(آرامكس) ARAMEX و(فيدكس) FEDEX و(يوبي أس) UPS وغيرها التي تقدم خدمات البريد السريع في مدينة الرياض داخلياً وخارجياً.

الكهرباء:

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الشركة السعودية للكهرباء إلى زيادة استهلاك الكهرباء في مناطق المملكة خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بنسبة ٩,٧٪ ليبلغ حوالي ٢١٢٢٦٦,٦ جيجاوات/ساعة[٣]. فقد بلغت مبيعات الشركة من الطاقة الكهربائية في المنطقة الوسطى ٦٣٧٤٥٨ جيجاوات/ساعة بنسبة نمو ٧٪، حيث بلغ الاستهلاك السكني خلال العام ١٤٣١هـ ما يزيد عن ٣٤,٨ مليون ميجاوات/ ساعة بنسبة ٥٤,٦٪ والاستهلاك الصناعي أكثر من ٤,٥ مليون ميجاوات/ ساعة بنسبة ٧,١٪ والاستهلاك الحكومي نحو ١١,٦ مليون بنسبة ١٨,٢٪ والاستهلاك التجاري ٩,٧ مليون بنسبة ١٥,٣٪ والاستهلاك الزراعي ٢,٥ مليون بنسبة ٣,٩٪ والاستهلاك للأغراض الأخرى ٥٨٩٥٣٦ ميجاوات/ ساعة بنسبة ٠,٩٪، وبلغ عدد المشتركين خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ١٨٩٣٥٦٠ مشترك[٤].

ومن أهم مشاريع قطاع نقل الكهرباء في الرياض إنشاء ثلاث محطات تحويل الطاقة الكهربائية، وتوسعة محطة قائمة لتعزيز شبكة النقل وتوفير الطاقة لمرافق جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بتكلفة ٤٥٠ مليون ريال. وإنشاء كابلات أرضية بتكلفة ١٧٠ مليون ريال لتغذية

(١) هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ.
(٢) مؤسسة البريد السعودي، إحصاءات ١٤٣٠هـ، كما ورد في الكتاب السنوي العدد (٤٧) لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ١٤٣١/١٤٣٢هـ.
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٧)، لعام ١٤٣٢هـ.
(٤) المصدر السابق.

المحطة الرئيسة وربطها بالشبكة في الجامعة. إضافة إلى إنشاء محطة تحويل حطين الجديدة بالرياض بقيمة ٥٠٠ مليون ريال[١].

نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء (للمنطقة الوسطى) من الطاقة الكهربائية خلال الأعوام ١٤٢٨-١٤٣١هـ[٢] (جيجا وات / ساعة)

السنة	إجمالي الطاقة المباعة
١٤٢٨هـ	٥٢٠٦٩,٢
١٤٢٩هـ	٥٥٩٨٤
١٤٣٠هـ	٥٩٥٨٢,٥
١٤٣١هـ	٦٣٧٤٥,٨
نسبة التغير لعام ١٤٣١هـ ٧٪	

مؤشرات خدمات الكهرباء في المناطق الوسطى ومنها الرياض للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٣]

قدرة التوليد (ميجاوات)	
الفعلية	الحمل الذروي
١١٤٠٥	١٤٣٢٧

الطاقة المباعة (ميجاوات)				
صناعي	تجاري	زراعي	سكني	حكومي
٤٥٠٦٩٤٠	٩٧٢٥٥٢٨	٢٥١٦٦٦٧	٣٤٨٣٦٢٣٣	١١٥٧٠٩٢٨

عدد المشتركين : ١٨٩٣٥١٠

الفئة	العدد	النسبة ٪
سكني	١٤٦٠٢١٦	٢٩,٨
تجاري	٣٢٦٠٩٥	٣٩,٣
زراعي	٣٣٤٧٦	٥٤,٦
صناعي	٢٦٤٠	٣٥,٣
مشترك استهلاك حكومي	٣٧٨٠٠	٣١,٨
مساجد وجوامع	١٩٣٥٠	٣٧,٣
الشوارع المستهلكة	١٠٨٦٧	٤٣
المستشفيات المستهلكة	٢٢٤٧	٣,٣
الجمعيات الخيرية المستهلكة	٨١٩	٢٨,٣
الإجمالي	**١٨٩٣٥١٠**	**٣١,٦**

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٧)، لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) الشركة السعودية للكهرباء: بيانات إحصائية ١٤٣١هـ كما وردت في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العدد (٤٧) لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) استمد هذا الجدول من البيانات الإحصائية الواردة في التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

المياه والصرف الصحي:

يتم تأمين مياه الشرب للمدينة من خلال مصدرين رئيسين هما مياه البحر المحلاة التي يتم جلبها عبر أنابيب خاصة من محطات تحلية المياه في الجبيل على الخليج العربي. وتمثل حوالي ٦٠٪ من مجمل كميات المياه التي تغذي مدينة الرياض. إضافة إلى مياه الآبار وتمثل ٤٠٪ من مجمل كميات المياه.

بلغت نسبة التغطية لشبكات المياه نحو ٩٦٪ من السكان في عام ١٤٣٣/٣٢هـ، في حين بلغت نسبة التغطية لشبكات الصرف الصحي نحو ٥٣٪ في ذات العام[١].

ووفقاً لإحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي، بلغ متوسط الاستهلاك اليومي من المياه في منطقة الرياض في العام ١٤٣١هـ ١٩٨٠ ألف م^{٣} (حوالي ٢ مليون م^{٣}) وارتفع الاستهلاك السنوي من حوالي ٥١٦ مليون م^{٣} في ١٤٣٠هـ إلى ما يزيد عن ٧٢٢,٥ مليون م^{٣} في عام ١٤٣١هـ[٢].

وسيتم الانتهاء من خدمة النطاق العمراني المعتمد لمدينة الرياض المتعلق بالصرف الصحي عام ١٤٤٢هـ، حيث تم وضع الحلول اللازمة لتوسعة الشبكة القائمة لتواكب النمو السكاني والجغرافي للمدينة، وفق برنامج زمني لتنفيذها على أربعة مراحل بقيمة ٢٥ مليار ريال على مدى خمسة أعوام لكل مرحلة، لتغطية كامل النطاق العمراني لمدينة الرياض بخدمات الصرف الصحي. فقد بدأت من عام ١٤٢٦هـ بتكلفة إجمالية قيمتها ٥,٢ مليار ريال، إذ تم إعداد كافة التصاميم اللازمة للمرحلة الأولى من المخطط الإرشادي وكذلك إعداد العقود التنفيذية لها والانتهاء من تنفيذ بعض هذه المشاريع ويجري حالياً تنفيذ ٥٤ مشروعاً من هذه المشاريع بتكلفة إجمالية قدرها ٣,٣ مليار ريال. كما يجري إعداد التصاميم الخاصة بجميع المناطق داخل حدود المرحلة الثانية للنطاق العمراني للمدينة والتي سيتم طرحها للتنفيذ بحسب ما يتوفر من اعتمادات مالية، بينما تبدأ المرحلة الثانية عام ١٤٣١هـ، بتكلفة إجمالية قدرها ٥,٢ مليار ريال، في حين ستبدأ المرحلة الثالثة في عام ١٤٣٦هـ بتكلفة إجمالية قيمتها ٥,٦ مليار ريال، أما المرحلة الرابعة والأخيرة، فستبدأ عام ١٤٤٢هـ بتكلفة إجمالية قيمتها ٩ مليار ريال.

(١) شركة المياه الوطنية . وحدة أعمال مياه مدينة الرياض.
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

المحـــور الرابع
القطاعات الاقتصادية والخدمية في مدينة الرياض

تتجسد نواتج المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض بالاستراتيجيات الآتية:

- **استراتيجية التنمية الاقتصادية.**
- **استراتيجية الخدمات العامة.**
- **استراتيجية المرافق العامة.**
- **استراتيجية النقل.**
- **استراتيجية البيئة.**
- **استراتيجية الإسكان.**

وقد اختصر هذا المخطط بما سمي «الرؤية المستقبلية للرياض» التي صنفت في مراحل ثلاث:

الأولى: بعيدة المدى (٥٠ عاماً بدءاً من العام ١٤٢٤هـ).

الثانية: متوسطة المدى (٢٥ عاماً).

الثالثة: قصيرة المدى (١٠ سنوات).

بحيث تتضمن ٥٨ برنامجاً تنفيذياً استراتيجياً ٦٥٪ برامج تم إنجازها و٣٥٪ برامج جاري تنفيذها.

القطاع الصناعي:

تشهد مدينة الرياض معدلات نمو اقتصادي متصاعدة أكثر مما هي عليه في المدن الأخرى بالمملكة، باعتبارها العاصمة السياسية والتجارية والمالية للبلاد. وقد تدخلت عوامل عديدة في زيادة القدرات الاقتصادية لمدينة الرياض منها النمو السكاني الكبير ونمو الفرص الوظيفية، الأمر الذي يدعم نموالطلب على السلع والخدمات، إضافة إلى موقعها الذي يتوسط المملكة، وموقعها المتميز في وسط سوق إقليمية كبيرة متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، والدول المجاورة، وكونها أصبحت مركزاً مالياً يضم المقرات الرئيسة للمصارف التجارية العاملة في البلاد ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، إضافة إلى الإدارات العامة لصناديق الإقراض الحكومية والمؤسسات المالية.

ولهذه العوامل دور كبير فيما تحقق للمدينة من تطور إيجابي خلال العقود الثلاث الماضية في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعية وتجارية وغيرها. ويسهم القطاع الخاص بدور فعال في تطور القطاع الصناعي وزيادة عدد المصانع المنتجة.

تضم مدينة الرياض مدينتين صناعيتين مجهزتين بمختلف الخدمات والمرافق تشرف عليهما الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية[١]. تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية الأولى التي تقع وسط مدينة الرياض ٤٥١ ألف م^2 فيها ٥٨ مصنعاً، في حين تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية الثانية التي تقع على أطراف مدينة الرياض من الجهة الجنوبية ١٨,٨ كم^2 ويوجد فيها ٧٣٠ مصنعاً[٢].

تشير المعلومات إلى تلقي الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية أعداداً كبيرة من الطلبات للإنشاء أوالتخطيط والدراسة، في ظل استكمال المدن الصناعية القائمة لقدرتها الاستيعابية من المصانع، وتزايد الحاجة لإنشاء مدن صناعية جديدة مطورة في كل من مدينة الرياض ومنطقتها، حيث قدرت الطلبات لإنشاء مصانع جديدة في منطقة الرياض بما يمثل ٧٥٪ من إجمالي الطلبات التي وردت إلى الهيئة من مناطق المملكة كافة[٣].

ويدعم صندوق التنمية الصناعية القطاع الصناعي في الرياض وقد بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض ١١٨١ قرضاً لتمويل ٨٢٤ مشروعاً صناعياً، أي ما يمثل ٣٧٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ[٤].

كما اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ[٥] ٣٢ قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل ٣٤٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض لإقامة ٢٢ مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة عشرة مشاريع صناعيةً قائمة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وقيمتها المعتمدة، إذ بلغت قيمتها ٩٦٤ مليون ريال وهوما يمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ.

(١) تم تخصيص مساحة (٢٥٧) كم^2 لمنطقة صناعية في (سدير) وهي ضمن منطقة الرياض ولا زالت في مراحل التنفيذ.
(٢) الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية www.soietz.gov.sa.
(٣) مجلة تطوير، العدد ٥٢، الهيئة العليا لتطوير الرياض، ١٤٢٩هـ.
(٤) صندوق التنمية الصناعية السعودي: التقرير السنوي لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٥) المصدر السابق.

القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي للمستثمرين في الرياض خلال الفترة ١٤٢٩/٢٨-١٤٣٢/٣١هـ[١]					
السنة	عدد المشاريع الجديدة	عدد المشاريع (توسعة)	عدد القروض	النسبة٪ للقروض في المملكة	قيمة القروض
١٤٢٩/١٤٢٨هـ	١٩	١٠	٢٩	٣٠٪	١,٣ مليار
١٤٣٠/١٤٢٩هـ	١٣	١٥	٢٨	٢٦٪	١,٠٦ مليار
١٤٣١/١٤٣٠هـ	٢٥	١٦	٤١	١٦٪	٨١٤ مليون
١٤٣٢/١٤٣١هـ	٢٢	١٠	٣٢	١٥٪	٩٦٤ مليون

القطاع الزراعي:

يعدُّ القطاع الزراعي بمنطقة الرياض من القطاعات الرئيسة ذات الأهمية، حيث يشكل ما نسبته ٣٥٪ من الإنتاج الزراعي على مستوى المملكة. وتحتل منطقة الرياض موقعاً متوسطاً بين المناطق الزراعية الرئيسة في المملكة مما يجعلها سوقاً ومركزاً إقليمياً لتوزيع منتجاتها، خاصة لقربها من محافظة الخرج التي تعد واحدة من أكبر المناطق الزراعية في المملكة[٢].

تقدير المساحة المحصولية لجميع المحاصيل بمنطقة الرياض خلال الفترة من ١٤٢٨هـ ولغاية ١٤٣١هـ[٣] هكتار/ طن				
السنوات	١٤٢٩/٢٨هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٣١/٣٠هـ	١٤٣٢/٣١هـ
المساحة	٢٨٣٧١٧	٢٤٣٤١٤	٢١١٧٩٦	٢٤٥١٤٠
النسبة للمملكة	٢٧٪	٢٥٪	٢٦٪	٣١٪

وبالنسبة لمساحة جميع محاصيل الحبوب وإنتاجها في منطقة الرياض، فقد شهدت تزايداً خلال العام ١٤٣٢/٣١هـ لتصل إلى ٤٠٤٦١ هكتار تنتج ٢٠٥٣٨٠ طن.

تقدير المساحة والانتاج لمحاصيل الحبوب بمنطقة الرياض خلال الفترة من ١٤٢٩هـ ولغاية ١٤٣١هـ [٤] هكتار/ طن					
السنوات					
١٤٣٠/٢٩هـ		١٤٣١/٣٠هـ		١٤٣٢/٣١هـ	
المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
٦٥٤١٥	٣٣٨٩١٨	٣٤٨٧٦	١٧٦٩٧٤	٤٠٤٦١	٢٠٥٣٨٠
النسبة للمملكة					
١٤٪	١٤٪	١١٪	١٢٪	١٥٪	١٣٪

أما بالنسبة لمساحة وإنتاج محاصيل الخضروات في منطقة الرياض فقد بلغت مساحتها في العام ١٤٣٢/٣١هـ ٥٤٨٢٤ هكتار وقدر إنتاجها ١٢٦٣٣٥٧ طن.

(١) استمد هذا الجدول من التقارير السنوية للصندوق.
(٢) وزارة الزراعة.
(٣) الكتاب الإحصائي السنوي العدد ٢٤ لعام ١٤٣٢/٣١هـ، متاح على صفحة وزارة الزراعة على شبكة الانترنت.
(٤) وزارة الزراعة: الكتاب الإحصائي السنوي العدد (٢٤) لعام ١٤٣١هـ، ويلاحظ استبدال بعض الأرقام المقدرة خلال السنوات السابقة إلى الأرقام المتحققة فعلاً.

تقدير المساحة والإنتاج لمحاصيل الخضروات في منطقة الرياض خلال الفترة من ١٤٢٩هـ ولغاية ١٤٣١هـ [١]					هكتار/ طن
السنوات					
١٤٣٠/٢٩هـ		١٤٣١/٣٠هـ		١٤٣٢/٣١هـ	
المساحة	الإنتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الإنتاج
٥١٤٥٤	١١٧٤٥٤١	٤٨٧٠٨	١١٣١٤٥٩	٥٤٨٢٤	١٢٦٣٣٥٧
النسبة للمملكة					
٤٨٪	٤٤٪	٤٦٪	٤٣٪	٥١٪	٥١٪

وبالنسبة لمساحة وإنتاج محاصيل الأعلاف فقد بلغت مساحتها في نفس العام ١٤٣٢/٣١هـ ٩٦٣٨٢ هكتار وقدر إنتاجها ١٩٣٨٣٤٧ طن.

تقدير المساحة والإنتاج لمحاصيل الأعلاف في منطقة الرياض خلال الفترة من ١٤٢٩هـ ولغاية ١٤٣١هـ [٢]					هكتار/ طن
السنوات					
١٤٣٠/٢٩هـ		١٤٣١/٣٠هـ		١٤٣٢/٣١هـ	
المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
٧٥٦٢٩	١٤٢٤٧٤٠	٧٥٦٥٦	١٤٣١٨٢٥	٩٦٣٨٢	١٩٣٨٣٤٧
النسبة للمملكة					
٤٧٪	٤٨٪	٤٨٪	٤٩٪	٥٣٪	٥٤٪

وبلغت مساحة محاصيل الفواكه ٥٣٤٧٣ هكتار بانتاج قدره ٣٣٥٤٣٢ طن.

تقدير المساحة والإنتاج لمحاصيل الفواكه في منطقة الرياض خلال الفترة من ١٤٢٩هـ ولغاية ١٤٣١هـ [٣]					هكتار/ طن
السنوات					
١٤٣٠/٢٩هـ		١٤٣١/٣٠هـ		١٤٣٢/٣١هـ	
المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
٥٠٩١٦	٣٠٧٥٢٨	٥٢٥٥٦	٢٩٧٧٥٥	٥٣٤٧٣	٣٣٥٤٣٢
النسبة للمملكة					
٢٢٪	١٩٪	٢٢٪	١٩٪	٢٤٪	٢٢٪

وبالنسبة للثروة الحيوانية فقد بلغ عدد الإبل في منطقة الرياض خلال العام ١٤٣١هـ ٩٠٤٥٥ رأساً بنسبة ٤٣٪ من إجمالي المملكة. وعدد الضأن (تقليدي ومتخصص) ٧٤٠٧٢٣ رأساً أي بنسبة ١٥٪ من إجمالي المملكة. وبلغ عدد الماعز حوالي ١٤٤٢٨٧ رأساً أي بنسبة ١٤٪ من إجمالي المملكة. وبلغ عدد الأبقار (تقليدي ومتخصص) ٢٣٠٣٤٩ رأساً أي بنسبة ٥٩٪ من إجمالي المملكة. وبلغ إنتاج مزارع الألبان البالغة ١٨ مزرعة ما يزيد عن ١,١٧٣ مليار لتر من الحليب بنسبة ٤٠٪ من إجمالي المملكة. كما بلغ عدد الدواجن (تقليدي ومتخصص) ما يزيد عن ٨٣ مليون فروج بنسبة ١٩٪ من إجمالي المملكة. وانتجت مزارع النحل في منطقة الرياض ٨٦١٧ كغ من العسل بنسبة ٧٪ من إجمالي المملكة. ويدعم صندوق التنمية الزراعية المشاريع الزراعية والحيوانية في المملكة وقد بلغ عدد القروض المقدمة لهذه المشاريع في المملكة خلال العام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ ٢٣٦٠ قرضاً بلغت حصة منطقة الرياض منها ما يزيد عن ١٣٪[٤].

(١) وزارة الزراعة: الكتاب الإحصائي السنوي العدد (٢٤) لعام ١٤٣١هـ، ويلاحظ استبدال بعض الأرقام المقدرة خلال السنوات السابقة إلى الأرقام المتحققة فعلاً.
(٢) وزارة الزراعة: الكتاب الإحصائي السنوي العدد (٢٤) لعام ١٤٣١هـ.
(٣) المصدر السابق.
(٤) صندوق التنمية الزراعية، التقرير السنوي السادس والأربعون ١٤٣٠هـ.

القطاع التجاري:

حقق قطاع التجارة في المملكة نمواً حقيقياً خلال العام ١٤٣١هـ حيث تشير البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحقيقية) حسب نوع النشاط الاقتصادي إلى نمو القطاع بنسبة ٥,٧٪، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٨,٩٪[١].

- بلغ عدد المؤسسات التجارية القائمة في الرياض لغاية العام ١٤٣١هـ ٢٦٧٧٥١ مؤسسة.

المؤسسات التجارية في الرياض خلال الفترة ١٤٣٠/٢٩هـ - ١٤٣٢/٣١هـ[٢]

السنة	العدد	٪ من إجمالي المملكة
سجلات جديدة خلال عام ١٤٢٩/٢٨هـ	٢٠٩٨٥	٣٠,٦٪
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣٠/٢٩هـ	٢١٠٠٠	٣٠٪
سجلات جديدة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ	٢١٥٦١	٢٩,١٪
الإجمالي التراكمي حتى نهاية العام ١٤٣٢/٣١هـ	**٢٦٧٧٥١**	٣٠,٨٪

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ سجلات تجارية لإنشاء ٧٣٩٩٧ مؤسسة تجارية توزعت على مختلف المناطق كان نصيب الرياض منها بنسبة ٢٩,١٪.

وبالتالي ارتفع العدد الإجمالي للمؤسسات التجارية العاملة في المملكة المرخصة من الوزارة بنهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى ٨٦٥,٥ ألف مؤسسة تجارية منها ما نسبته ٣٠,٨٪ بالرياض[٣].

رخص التشييد في منطقة الرياض لعام ١٤٣١هـ[٥]

نوع البناء	العدد	النسبة
سكني وتجاري	٢٥٣٥٥	٩١,٢٪
صناعي وتجاري	١٧٤٧	٦,٣٠٪
مساجد / أبنية تعليم / صحة	٦١٣	٢,٢١٪
أبنية حكومية اجتماعية	٧٩	٠,٣٠٪
المجموع	**٢٧٧٩٤**	١٠٠٪

قطاع البناء والتشييد (المقاولات):

يلعب قطاع البناء والتشييد دوراً أساسياً في دعم وتنمية التجهيزات الأساسية والقطاعات الإنتاجية الأخرى. وقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية. ويسهم هذا القطاع بنسبة ٤,٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ، حيث شهدت الرياض نهضة عمرانية ملحوظة.

بلغ إجمالي الرخص خلال عام ١٤٣١هـ ٢٧٧٩٤ رخصة تشكل نسبة ٣١٪ من مجمل عدد رخص البناء الصادرة في المملكة في نفس العام البالغ ٨٩٧٨٧ رخصة. وكانت معظم رخص البناء الصادرة في منطقة الرياض تختص بإنشاء المباني السكنية والتجارية التي بلغ عددها ٢٥٣٥٥ رخصة أي بنسبة ٣١٪[٤]. ويلاحظ في السنوات الأخيرة التميز في أنماط البناء والتشييد والعمران في مدينة الرياض، إذ أخذت تنتشر المباني ذات الأشكال والمواصفات المتميزة كناطحات السحاب، والمراكز التجارية العملاقة. والمباني ذات التصاميم المبتكرة غير النمطية.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) وزارة التجارة والصناعة: كما وردت في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٤) وزارة الشؤون البلدية والقروية: إحصائيات البلديات، ١٤٣١هـ.
(٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية، البوابة الالكترونية، الإحصائيات العامة لعام ١٤٣١هـ.

ويعمل في مدينة الرياض عدد كبير من شركات المقاولات السعودية والمختلطة والأجنبية في شتى القطاعات الفرعية للبناء والتشييد مثل الطرق والمباني والجسور والمنشآت السكنية والتجارية وتشييد المصانع وصيانة المنشآت.

عدد شركات المقاولات حسب درجة تصنيفها في الرياض للعام ١٤٣١هـ[1]

الدرجات	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة	الدرجة الخامسة	الإجمالي
العدد	٢٢	١٨	٤٨	١٨٦	٤٤٧	٧٢١
النسبة للمملكة	٦١٪	٤٠٪	٤٤٪	٤٥٪	٤١٪	٤٢٪

ويسهم في دعم قطاع البناء والتشييد في منطقة الرياض وجود أكثر من ١٧٠ مصنعاً لإنتاج مواد البناء والصيني والخزف والزجاج إضافة إلى ٧٤ ترخيصاً وكذلك دعم صندوق التنمية العقارية لقطاع البناء والتشييد من خلال القروض الميسرة التي يقدمها للمواطنين.

(١) وزارة الشؤون البلدية والقروية، البوابة الالكترونية، الإحصائيات العامة لعام ١٤٣١هـ.

القطاع العقاري:

يسهم القطاع العقاري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغت نسبة مساهمته خلال الأعوام الأخيرة (١٤٢٩-١٤٣٢هـ) أي ما يزيد عن ٧٪ بالأسعار الجارية ويتوقع أن يحافظ هذا القطاع على نسبة نموه مدفوعاً باستمرار الطلب المحلي القوي على المشاريع السكنية وتزايد مشاريع التطوير التجاري ونمو قطاع الضيافة...» ويدعم هذا القطاع من قبل صندوق التنمية العقارية، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من الصندوق خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٦٧٩٥ مليون ريال[١].

وفي مدينة الرياض بلغت مساحة الأراضي المستعملة (سكنية، صناعية، زراعية، خضراء وأخرى) ٦٠٤١٩ هكتاراً من إجمالي مساحة المدينة، فيما بلغت مساحة الأراضي المخططة ١٢٣٣٩٨ هكتاراً كما بلغت مساحة الأراضي غير المخططة حوالي ٥٠٢٤١ هكتاراً[٢].

وقد حققت تجربة الإسكان ضمن تطور الرياض نقلة كمية ونوعية واضحة. وعلى الرغم مما شهدته من معدلات نمو سكاني كبيرة تزيد نسبتها عن ٨٪، تفوق غالبية المعدلات العالمية، بين عام ١٤٠٧هـ و١٤١٧هـ؛ إلا أنها لم تتعرض لأي أزمات إسكانية حادة. ويعود ذلك - بعد توفيق الله - إلى برامج الدعم الحكومي المنبثقة من توجهات الخطط الخمسية، التي أكدت وباستمرار على تمكين الأسر من الحصول على المسكن الصحي الملائم والمتوافق مع مقدرتها المالية؛ فقد تحققت لمدينة الرياض إنجازات إسكانية متميزة من خلال برنامج منح الأراضي السكنية، وقروض صندوق التنمية العقارية، وتفاعل أجهزة التخطيط العام للمدينة في إعداد المخططات التي تلبّي متطلبات النمو الإسكاني المتتابع والسريع، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير الإسكان وتوفير المشاريع الإسكانية، فعلى سبيل المثال: تشهد مدينة الرياض تسعة مشاريع ضخمة للتطوير الإسكاني الشامل ينفذها القطاع الخاص توفر أكثر من (١٠٥ آلاف وحدة سكنية)، ولكنها - في الغالب - موجهة لذوي الدخول المرتفعة والمتوسطة. ومع كل هذا لم تسلم مدينة الرياض من اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الإسكان بين الحين والآخر، خصوصاً بالنسبة لسوق المساكن الميسرة المتوافقة مع إمكانيات السكان ذوي الدخول المنخفضة والمنخفضة المتوسطة.

ويبلغ عدد الوحدات السكنية في مدينة الرياض بحسب آخر دراسة أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (٨٣١ ألف وحدة)، وتصل نسبة الشاغر منها إلى ٦,٩٪، وفي ذلك مؤشر على توازن نسبي بين العرض والطلب[٣].

قطاع خدمات التأمين:

شهد سوق التأمين السعودي في عام ١٤٣١هـ نمواً بنسبة ١٢,٢٪ وبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها ١٦,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١٤,٦ مليار ريال في العام ١٤٣٠هـ وتُعزى هذه الزيادة إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين والأوضاع الاقتصادية الجيدة خلال العام إضافة إلى التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني[٤].

شكل التأمين العام حوالي ٤١٪ من سوق التأمين، وقد نما بنسبة ٦,٥٪ إلى ٦,٧ مليار ريال في عام ١٤٣١هـ بالمقارنة مع ٦,٣ مليار ريال في عام ١٤٣٠هـ. أما التأمين الصحي فقد مثل ٥٣٪ من سوق التأمين في المملكة، وقد نما هوالآخر بنسبة ١٩,٢٪ إلى ٨,٧ مليار ريال في عام ١٤٣١هـ بالمقارنة مع ٧,٣ مليار ريال في عام ١٤٣٠هـ[٥].

وقد بلغ عدد شركات التأمين المدرجة في سوق الأسهم لغاية العام ١٤٣٢هـ ٣١ شركة، وهي الشركات التي تقدم أنواعاً مختلفة من التأمين، مثل التأمين ضد الحوادث، والتأمين على المركبات، والممتلكات، والتأمين البحري، والجوي، وتأمين الطاقة، والتأمين الهندسي، وهناك ثلاث شركات حصلت على موافقة الجهات المختصة.

مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون في الرياض لغاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ[٦]

نوع المنشأة	العدد
مستشفى	٣٠
مستوصف	٢٤٢
صيدلية	٩٠
مجمع عيادات	٢٠٦
عيادة طبيب واحد	٩
مركز عمليات اليوم الواحد	٥
محل نظارات طبية	١٩٨
مختبر تحليل	٧
مركز تشخيص	٣
مركز علاج طبيعي	٦
الإجمالي	**٧٩٦**

(١) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات: الكتاب الإحصائي السنوي، العدد (٤٦) ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٢) وزارة الشؤون البلدية الكتاب الإحصائي العدد ٦٠ لعام ١٤٣٠هـ.
(٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: واقع ومستقبل الإسكان في مدينة الرياض، ١٤٣٠هـ.
(٤) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٧) لعام ١٤٣٢هـ.
(٥) المصدر السابق.
(٦) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي (٤٧) لعام ١٤٣٢هـ.

قطاع التعليم:

تقدم خدمات التعليم في مدينة الرياض من قبل كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، سواء على مستوى التعليم العام بمختلف مراحله للبنين والبنات، أوعلى مستوى التعليم الفني والتدريب المهني، أو التعليم العالي. ووفقاً لأحدث إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ١٤٣٠هـ «بلغ عدد المدارس في الرياض ١٤٤١ مدرسة، وعدد الفصول الدراسية ١٨٣٠١ فصل دراسي، وعدد المعلمين ٢٩٣٩٨ معلماً، وعدد الطلاب ٤٦٩٠٨٦ طالباً»[١] كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

خلاصة إحصاءة من تعليم البنين والبنات في المملكة لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ [٢]

المرحلة	الجنس	المدارس	الفصول	الطلاب	
				جملة	سعودي
رياض أطفال	مشترك	١٦٦٧	٦٦١٧	١١٧٦٥٣	١٠٩٢٣٦
إبتدائي	ذكور	٦٧٨٤	٦٦١٣٢	١٢٧٣١١٩	١١٠٧٦٩٧
	إناث	٦٨٤٤	٦١٦٢٤	١٢٤٠٦٩٦	١٠٦٨٧٨٤
	جملة	١٣٦٢٨	١٢٧٧٥٦	٢٥١٣٨١٥	٢١٧٦٤٨١
متوسط	ذكور	٤١٧٩	٢٦٦١٦	٦٣٦٦٩٣	٥٦٣٦٨٢
	إناث	٣٨٢٠	٢٢٥٩٩	٥٦١٧٢١	٤٨٩٦٦٤
	جملة	٧٩٩٩	٤٩٢١٥	١١٩٨٤١٤	١٠٥٣٣٤٦
ثانوي	ذكور	٢٥٣٣	٢٢٥٩٧	٦٢٥٣٦٥	٥٦٥٩٧٠
	إناث	٢٤٨٠	١٩٣٨١	٥٠٠٢٣٧	٤٤٤٧٧٦
	جملة	٥٠١٣	٤١٩٧٨	١١٢٥٦٠٢	١٠١٠٧٤٦
تربية خاصة	ذكور	١٠٦٦	٣٧٧٨	١٧٧١٨	١٦٥٥١
	إناث	٥٢٨	١٤٥٣	٩٤٢٠	٨٧٤٢
	جملة	١٥٩٤	٥٢٣١	٢٧١٣٨	٢٥٢٩٣
تعليم كبار	ذكور	٧٢٩	١٢٦١	١٢٦٣٨	٩٤٣٥
	إناث	٢٣٥٦	٦٨٠٦	٧٠١٥٩	٥٩٥٣٦
	جملة	٣٠٨٥	٨٠٦٧	٨٢٧٩٧	٦٨٩٧١
المجموع	ذكور	١٥٢٩١	١٢٠٣٨٤	٢٥٦٥٥٣٣	٢٢٦٣٣٣٥
	إناث	١٧٦٩٥	١١٨٤٨٠	٢٤٩٩٨٨٦	٢١٨٠٧٣٨
	جملة	٣٢٩٨٦	٢٣٨٨٦٤	٥٠٦٥٤١٩	٤٤٤٤٠٧٣

وبالنسبة للتعليم العالي الحكومي تضم مدينة الرياض كلاً من جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وقد بلغ عدد الطلبة المستجدين[*] للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٢٩هـ[٣] في الجامعات الثلاث ٤٧٧٧٣ طالباً وطالبة، منهم ١٩٧٨٤ طالباً و٢٧٩٨٩ طالبة، وبلغ عدد المقيدين للعام نفسه ١٦١٥٧٥ طالباً وطالبة منهم ٩٨٣٨٧ طالبة و٦٣١٨٨ طالباً. كما بلغ عدد الخريجين من الجامعات الثلاث وللعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٢٩هـ ١٩١٥٢ طالباً وطالبة منهم ١١٨٨٣ طالبة و٧٢٦٩ طالباً.

(١) موقع الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض: www.riyadhedu.gov.sa.
(٢) موقع وزارة التربية والتعليم www.mog.gov.sa
(*) عدد المستجدين والخريجين لغاية الفصل الدراسي الأول من العام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ.
(٣) وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم العالي للعام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ من موقع وزارة التعليم العالي على شبكة الانترنت www.mohe.gov.sa.

خلاصة إحصاءة بالطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض للعام الجامعي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ[١]			
البيان	ذكور	إناث	جملة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المستجدون (الفصل الأول)	**٨٥٠٩**	**٥٥٧٦**	**١٤٠٨٥**
المقيدون	٢١٠٢٣	١٦٧٥٠	٣٧٧٧٣
الخريجون (الفصل الأول)	١٤١٠	١٦٠٥	٣٠١٥
جامعة الملك سعود - المستجدون (الفصل الأول)	**١١٢٧٥**	**٦٢٧٧**	**١٧٥٥٢**
المقيدون	٤٢١٦٥	٢٩٧٩٣	٧١٩٥٨
الخريجون (الفصل الأول)	٥٨٥٩	٤٣٣٢	١٠١٩١
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - المستجدات (الفصل الأول)	-	**١٦١٣٦**	**١٦١٣٦**
المقيدات	-	٥١٨٤٤	٥١٨٤٤
الخريجات (الفصل الأول)	-	٥٩٤٦	٥٩٤٦

وبالنسبة لمعهد الإدارة العامة في الرياض، فقد أنجز المعهد العديد من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات خلال العام التدريبي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

النشاط التدريبي لمعهد الإدارة العامة بالرياض للعام التدريبي ١٤٣٠/١٤٣١هـ[٢]			
البيان	المركز الرئيسي	الفرع النسوي	الإجمالي
عدد المتدربين في البرامج التدريبية العامة	٢٦٨٥٩	٣٧٩٦	٤٢٨٩٠
عدد المتدربين في البرامج التدريبية الخاصة	٨٦٩	٣٨	٢٠٠٩
الحلقات التطبيقية	٧٩٤	٢٢٣	١٧٠٥
الندوات واللقاءات	٧٠٠	٢٠٠	١٤٥٠
مجموع المتدربين	**٢٩٢٢٢**	**٤٢٥٧**	**٤٨٠٥٤**
عدد الخريجين من البرامج الإعدادية العامة	٦٩٥	١٤٣	١١٩١
عدد الخريجين من البرامج الإعدادية الخاصة	٩٦	٠	٩٦
مجموع الخريجين	**٧٩١**	**١٤٣**	**١٢٨٧**
عدد أعضاء هيئة التدريب (سعوديون)	٣٠٦	٧٣	٥١١
عدد أعضاء هيئة التدريب (غير سعوديين)	٩١	١٠	١٢٢
مجموع أعضاء هيئة التدريب	**٣٩٧**	**٨٣**	**٦٣٣**

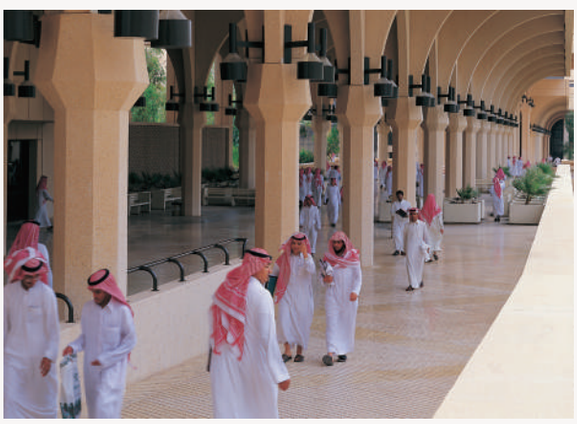

وبخصوص التعليم العالي الأهلي الذي يتم من خلال خمس جامعات في مدينة الرياض هي جامعة الأمير سلطان، وجامعة الفيصل الأهلية والجامعة العربية المفتوحة فرع الرياض وجامعة اليمامة وجامعة دار العلوم إضافة إلى ٥ كليات أهلية هي كلية الرياض لطب الأسنان والصيدلة، وكلية المعرفة للعلوم التقنية، والكليات العالمية الاهلية، وكلية الفارابي لطب الأسنان وكليات الفيصل الأهلية. وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب المقيدين في التعليم العالي الأهلي في هذه الجامعات والكليات للعام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ ١٨٣٦٠ طالباً وطالبة منهم ٩٥٣٧ من الذكور و٨٨٢٣ من الإناث وبالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني الذي يتم من خلال المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومعاهد

(١) وزارة التعليم العالي، موقع وزارة التعليم العالي (المصدر السابق).
(٢) المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تقرير الانجازات السنوية للعام الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

ومراكز التدريب الأهلية، حيث يوجد في مدينة الرياض كل من: الكلية التقنية، كلية الاتصالات والمعلومات، والمعهد العالي التقني للبنات، وهي المؤسسات التعليمية المهنية التي تخرج الأطر الفنية من الذكور والإناث للدخول في سوق العمل. إضافة إلى منشآت التدريب الأهلية للذكور والإناث والتي بلغت في الرياض لغاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٢٥١ منشأة للذكور موزعة إلى ١٣٧ مركز تدريب و٧٥ معهد تدريب و٢٨ معهد عالٍ و١٠ معاهد فنية تجارية ومعهد واحد فني مراقبين و٩٧ منشأة للإناث موزعة إلى ٢٤ مركز تدريب و٣٦ معهد تدريب و٣٧ معهد عالٍ[١].

إضافة إلى المعاهد التعليمية والتدريبية المشتركة مع القطاع الخاص وهي المعهد العالي للصناعات البلاستيكية ومعهد سعودي أوجيه للتدريب وبرنامج جنرال موتورز، ومعهد الالكترونيات والأجهزة الكهربائية ومعهد الرياض للتقنية والتي تستوعب ما يزيد عن ٣٦٥٠ متدرباً.

وقد بلغ إجمالي خريجي الكلية التقنية بالرياض للعام التدريبي ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٢٥٢٤ متدرباً في مرحلتي الدبلوم والبكالوريوس[٢].

القطاع السياحي:

تتوافر في مدينة الرياض عوامل جذب سياحي عديدة تسهم في توفير وسائل الترفيه والترويح للمواطنين والمقيمين والزائرين، إذ تضم عدداً من الأماكن التاريخية مثل قصر المصمك، وآثار الدرعية، ومركز الملك عبد العزيز التاريخي في وسط مدينة الرياض وما يحتويه من معالم تاريخية ومتاحف ومكتبات عامة وساحات وحدائق، وكذلك الساحات والأسواق المحيطة بمنطقة قصر الحكم. كما تضم مدينة الرياض العديد من الحدائق والمتنزهات العامة المنتشرة في مختلف مناطق المدينة وأشهرها متنزه سلام في وسط المدينة وحديقة الوطن التي تقع في مركز الملك عبد العزيز التاريخي، والملاعب والنوادي الرياضية، وحديقة للحيوانات في حي الملز تضم العديد من أصناف وأنواع الحيوانات والطيور وهي مجهزة ومشجرة ومزودة بوسائل الترفيه وألعاب الأطفال. وتنتشر في مدينة الرياض المراكز والمجمعات التجارية والمباني المتميزة التي أصبح بعضها يعد من بين المعالم البارزة ليس على مستوى مدينة الرياض فحسب بل على مستوى المنطقة.

تتميز مدينة الرياض بالعديد من المشاريع السياحية التابعة للقطاع الخاص كالمدن والمراكز والقرى الترفيهية المفتوحة والمغلقة تنتشر في مختلف أحياء ومناطق المدينة وبالذات في بعض المناطق التي بدأت تأخذ الطابع والصبغة الترفيهيين، كتلك الواقعة على الطريق الدائري الشرقي لمدينة الرياض وطريق الثمامة وخلافه. ويجري كذلك إنشاء العديد من المشاريع الجديدة والمستقبلية التي ستضيف إلى مدينة الرياض المزيد من مزايا ومقومات الجذب السياحي، وكذلك مشروع تطوير المناطق المحيطة بوادي حنيفة، ومتنزه الثمامة الذي تشرف عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومشروع حدائق الملك عبد الله العالمية الذي يعد أحد هم المشروعات البيئية على مستوى العالم وإنجازاً تاريخياً يضاف للمملكة في صناعة الحدائق لاحتوائه على نماذج متعددة من الحدائق العالمية القديمة والحديثة بتصاميم فريدة من بيئات مناخية متنوعة حول العالم. ويقع المشروع غرب مدينة الرياض بمحاذاة طريق الرياض – جدة السريع في أرض صحراوية قاسية المناخ يجري العمل على تطويعها من خلال توفير الإمكانات من حيث التحكم بنسب الهواء والرطوبة والتربة لتلائم العديد من النباتات الاستوائية والشتوية والرطبة التي سيتم جلبها من جميع مناطق العالم. ومشروع منتزه الملك عبد الله بالملز الذي تبلغ مساحته ٣١٨ ألف م٢ وبتكلفة قدرها ١٢٥ مليون ريال، ويقع المنتزه في وسط مدينة الرياض بحي الملز على أرض ميدان الفروسية القديم، شمال استاد الأمير فيصل بن فهد. وسيوفر هذا المنتزه أنشطة ترفيهية تعليمية وأنشطة احتفالية في قلب مدينة الرياض ليكون أحد أهم معالم المدينة الترفيهية التي تضاهي مثيلاتها في العالم. وغيره من المشاريع الأخرى.

تشكل هذه المنشآت مجالات رحبة للاستثمار، كما تقدم مزيداً من أماكن الترفيه لسكان الرياض. وتحتضن مدينة الرياض المهرجان السنوي المتميز الذي يشهد حضوراً محليا ودولياً كبيراً وهوالمهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية وما يتضمنه من الفعاليات التراثية والثقافية المتنوعة.

كما تحتضن الرياض المعارض المختلفة السنوية الدورية وغير الدورية، ومن أهمها معرض الكتاب الدولي السنوي.

كما تتميز الرياض أيضاً بأنواع أخرى من السياحة كسياحة المؤتمرات، إذ تُعد الرياض مقراً رئيساً للوزارات ومعظم الدوائر الحكومية، وكذلك السياحة الثقافية لما تضمه من الجامعات والكليات والمعاهد التي يقصدها ويتوافد إليها الطلبة من مختلف المناطق، والسياحة العلاجية من خلال ما تقدمه مستشفيات مدينة الرياض الحكومية والخاصة من الخدمات العلاجية المتميزة.

مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس):

- **تم إنشاء المركز في العام ١٤٢٣هـ ليكون مرجعاً رسمياً للمعلومات والأبحاث السياحية في المملكة.**
- **من أهداف المركز تزويد الشركاء ومقدمي القطاع السياحي من المستثمرين والعاملين وكذلك السياح بالمعلومات، والإحصاءات، والتحليلات الموثوقة.**
- **يمكن التواصل مع المركز عن طريق الموقع الإلكتروني: www.mas.gov.sa والبريد الإلكتروني: info@mas.gov.sa**

(١) الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، إحصاءات التدريب ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٢) الموقع الإلكتروني لكلية التقنية بالرياض www.tvtc.gov.sa.

ويخدم القطاع السياحي في مدينة الرياض عدد من الفنادق بمختلف الدرجات تستقبل زوار المدينة ومرتاديها، حيث يتوفر في مدينة الرياض حتى نهاية عام ١٤٣١هـ ٥٢ فندقاً تتوزع حسب التصنيف الجديد لمرافق الإيواء الذي قامت به الهيئة العامة للسياحة والآثار (كانت ٩٢ قبل التصنيف) كما يوضحها الجدول الآتي:

الفنادق في مدينة الرياض لغاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ[١]

الدرجة	عدد الفنادق	عدد الغرف
خمسة نجوم	١٣	٢٩٧٥
أربعة نجوم	٧	٩٣٢
ثلاثة نجوم	١٢	١٠٣١
نجمتان	٢٠	١٠٥٥
الإجمالي	٥٢	٥٩٩٣
النسبة لإجمالي المملكة (٪)	١٥,٤٪	٢٠,٣٪

كما بلغ عدد منشآت الوحدات السكنية المفروشة للتأجير حتى نهاية عام ١٤٣١هـ حسب التصنيف الجديد ٢٠٥ وحدات ومجموع عدد الشقق السكنية ٩٢٥٦ شقةً أي بنسبة مئوية قدرها ٢٠,٩٪ من إجمالي المملكة. وبلغت مساحة قاعات الاجتماعات داخل الفنادق ٨٥٨٠م٢. كما تحتوي مدينة الرياض على ٢٩٨ وكالة سفر سياحية و٣٨ مكتب تنظيم رحلات، ويوجد في الرياض ٥ متاحف آثار و٩ متاحف خاصة و٥ متاحف علمية ومتحفان تعليميان ومتحفان عسكريان وثمانية متاحف متخصصة[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن أمانة منطقة الرياض وبالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والآثار تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التطويرية المستقبلية مثل إنشاء حدائق في الأحياء السكنية وساحات بلدية، وحديقة نباتية. وهي فرص استثمارية متاحة للقطاع الخاص.

القطاع الصحي:

تقدم الخدمات الصحية في المملكة وفي مدينة الرياض من قبل ثلاثة قطاعات رئيسة هي منشآت وزارة الصحة، والمنشآت الصحية لدى الجهات الحكومية الأخرى، ومنشآت القطاع الخاص.

وتضم مدينة الرياض عدداً من المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة، مثل مدينة الملك فهد الطبية ومجمع الرياض الطبي، ومستشفى الأمير سلمان، ومستشفى اليمامة، ومستشفى الإيمان، ومستشفى الأطفال، ومستشفى الصحة النفسية، ومستشفى الأمل، ومستشفى الدرن والأمراض الصدرية، ومستشفى النقاهة. كما تضم حوالي ٦٣ مركزاً صحياً للرعاية الصحية الأولية منتشرة في مختلف أحياء مدينة الرياض. وتقدم هذه المستشفيات والمراكز الصحية خدماتها المجانية للمواطنين من تشخيص وعلاج وعمليات جراحية.

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المنشآت الطبية التابعة للجهات الحكومية الأخرى، مثل المستشفيات الجامعية، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، ومستشفى الطب الرياضي التابع للرئاسة العامة لرعاية الشباب، ومستشفى القوات المسلحة، ومدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني، ومستشفى قوى الأمن، ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، والمستشفيات التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكذلك الوحدات الصحية المدرسية.

وتعدُّ مدينة الملك فهد الطبية بالرياض من أضخم المشاريع الطبية، وأحدث المجمعات الطبية في منطقة الشرق الأوسط حيث تشمل عدداً من المستشفيات المتخصصة يعمل فيها عدد كبير من الكفاءات الطبية الوطنية وغير الوطنية، وتضم المدينة[٣]:

- مستشفى الأطفال بسعة ٢٤٦ سريراً.
- مستشفى النساء والولادة بسعة ٢٣٦ سريراً.
- مركز التأهيل الطبي بسعة ١٥٩ سريراً.
- المستشفى العام بسعة ٤٥٩ سريراً.
- مبنى العيادات والخدمات المساندة ويشمل ٣٣ عيادة وغرفة أشعة وصيدلية ومختبر، بالإضافة إلى كلية للطب[٤].

ووفقاً لأحدث إحصاءات وزارة الصحة، بلغ عدد المستشفيات في منطقة الرياض ٤٤ مستشفى من إجمالي ٢٤٩ مستشفى على مستوى المملكة، كما بلغ عدد المراكز الصحية ٣٩٩ مركزاً من إجمالي ٢٠٩٤ مركزاً على مستوى المملكة و٧ عيادات لمكافحة التدخين، ومركز طبي شرعي ومركز مراقبة صحية وقائية ومختبر مركزي، ومركز تأهيل طبي وثلاثة مراكز لطب الأسنان[٥] ويوضح الجدول الآتي القوى العاملة بوزارة الصحة.

(١) مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس)، الإحصاءات السياحية ١٤٣١هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) وزارة الصحة: إنجازات وزارة الصحة خلال سنوات خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ.
(٤) صدر قرار وزير الصحة رقم (١/١٠/٦٦٦٦٢) تاريخ ١٤٢٥/٤/٢١هـ بإنشاء الكلية وقد بدأت الكلية بقبول (٤٠) طالباً في العام الدراسي ١٤٢٥-١٤٢٦هـ.
(٥) وزارة الصحة: الكتاب الإحصائي السنوي ١٤٣٠هـ.

القوى العاملة بوزارة الصحة في منطقة الرياض حسب الجنسية والجنس لعام ١٤٣١هـ [١]				
الفئة	الجنسية / الجنس	سعودي	غير سعودي	المجموع
طبيب	ذكور	٧٨٤	٣٧١٤	٤٤٩٨
	إناث	٣٩٩	١٢٠٧	١٦٠٦
	المجموع	**١١٨٣**	**٤٩٢١**	**٦١٠٤**
عاملون بالتمريض	ذكور	٣٦٥١	٨٢٦	٤٤٧٧
	إناث	٢٣٦٣	٨٥٨٩	١٠٩٥٢
	المجموع	**٦٠١٤**	**٩٤١٥**	**١٥٤٢٩**
صيدلي	ذكور	١٢٠	١٢	١٣٢
	إناث	٢٢٧	١٥	٢٤٢
	المجموع	**٣٤٧**	**٢٧**	**٣٧٤**
فئات طبية مساعدة	ذكور	٦٣٢٨	٢٩٧	٦٦٢٥
	إناث	١٤٠٤	٦٣٣	٢٠٣٧
	المجموع	**٧٧٣٢**	**٩٣٠**	**٨٦٦٢**

وبالنسبة لمشاركة القطاع الخاص في الخدمات الطبية، تشير بيانات وزارة الصحة إلى ازدياد حجم الخدمات المقدمة من القطاع الخاص في المملكة بشكل عام وفي الرياض خاصة، ويبين الجدول الآتي مشاركة القطاع الخاص في القطاع الصحي بالرياض حتى نهاية العام ١٤٣١هـ.

الخدمات الطبية للقطاع الخاص في الرياض ١٤٣١هـ [٢]												
	المشافي	الأسرة	المجمعات	عيادات خاصة	عيادة شركة	مختبر	مركز علاج طبيعي	محل نظارات	مركب أسنان	صيدليات	مستودع أدوية	مكتب علمي
الرياض	٣٠	٣٦٤٥	٧٥٨	٤٦	٠	٢١	١٨	٦١٤	١٣	١٧٦٢	١٥٧	٣٦
المملكة	١٢٧	١٢٨١٧	٢٠٢١	١٩٩	١٤٢	٧٦	٥١	١٧٢٦	٩٩	٦١٤٧	٣٤٢	٤٦
النسبة للمملكة	٢٤٪	٢٨٪	٣٨٪	٢٣٪	٠٪	٢٨٪	٣٥٪	٣٦٪	١٣٪	٢٩٪	٤٦٪	٧٨٪

(١) وزارة الصحة: الكتاب الإحصائي السنوي ١٤٣١هـ.
(٢) استمد هذا الجدول من الكتاب الإحصائي لوزارة الصحة لعام ١٤٣١هـ.

قطاع الخدمات المالية والمصرفية:

يعدُّ قطاع الخدمات المالية والمصرفية من القطاعات الاقتصادية الهامة بالنسبة للقطاع الخاص لما يوفّره من فرص استثمارية متجددة، من خلال إحداث الفروع الجديدة للمصارف التجارية القائمة أوالجديدة. أومن خلال ما سيتيحه مركز الملك عبدالله المالي الذي يقام في مدينة الرياض والذي سيضم مختلف المؤسسات المالية المحلية والأجنبية وفي شتى نشاطاتها.

بلغ عدد المصارف التجارية التي تقدم الخدمات المالية والمصرفية للمواطنين والمقيمين في المملكة حتى نهاية عام ١٤٣١هـ واحداً وعشرين مصرفاً، بما في ذلك فروع خارجية لمصارف عربية وأجنبية (بنك الخليج الدولي، الإمارات، الكويت الوطني، مسقط، البحرين الوطني، بي أند بي باريبا، جي بي مورجان، ودوتشيه بنك) مما يكسبها ثقلاً اقتصادياً هاماً، وبهذا تعد مدينة الرياض مركزاً مالياً هاماً للاستثمار في أنشطة القطاع المالي والمصرفي، كما تهدف الرؤية الاستراتيجية للرياض في المخطط الاستراتيجي الشامل أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً مزدهراً، يتيح فرصاً استثمارية رائدة واستراتيجية للقطاع الخاص.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:

أضحت الاتصالات وتقنية المعلومات من العوامل الرئيسة في تنمية وتطور المجتمعات، كما أصبحت المعلومات والمعرفة من عوامل الإنتاج الرئيسة في الاقتصاد الحديث حيث يقوم هذا القطاع بدور الميسّر والمحفّز لتطور الكفاءة والإنتاجية في القطاعات الأخرى. وغدت التجهيزات الأساسية للاتصالات وشبكة الإنترنت بمثابة الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة، التي بدأت في التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

لقد شهد قطاع الاتصالات بالمملكة عموماً وفي مدينة الرياض خاصة تغيرات جوهرية بعد تخصيص هذا القطاع وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التي مقرها مدينة الرياض. وبدأ التوجه واضحاً نحو مجتمع المعلومات والمعرفة من خلال (برنامج الحكومة الإلكترونية) الذي يستند إلى الخطة الوطنية لتقنية المعلومات والتي تتضمن[1]:

- توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع.
- توفير بيئة تعليمية وتدريبية تتضمن حصول غالبية السكان على المهارات المطلوبة للتعامل مع تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- بلوغ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مستوى متقدماً في استخدام تطبيقات تقنية المعلومات.
- أن يصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل.

وانطلاقاً من سياسات الدولة في مجال قطاع الاتصالات والمعلومات القائمة على تشجيع الاستثمار في صناعة الاتصالات والمعلومات، وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على استخدام تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات لاسيما في التجارة الإلكترونية فقد أعلنت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وبالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عن تنفيذ فكرة إنشاء مدينة لتقنية المعلومات والاتصالات في مدينة الرياض على مساحة ٨٠٠ ألف م٢ من أرض تابعة للمؤسسة العامة للتقاعد التي تعد صاحبة هذا المشروع والمستثمر الفعلي له. وستشكل هذه المدينة من الناحية الاقتصادية بعداً اقتصادياً كبيراً وبوابة للمنشآت التجارية والصناعية للدخول في السوق المفتوح على المستويين الإقليمي والدولي.

وستكون مدينة تقنية المعلومات والاتصالات بيئة فعالة لجذب الاستثمارات الخارجية والشركات العملاقة في مجال المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من تقنيات.

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الثامنة، ١٤٢٥-١٤٢٩هـ.

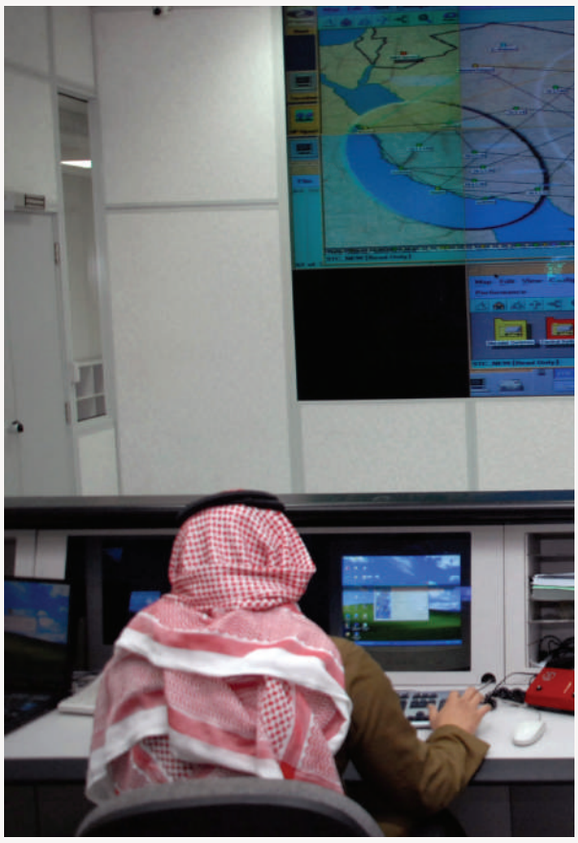

ومن مؤشرات تحول مدينة الرياض إلى مجتمع معلومات:

- استخدام تقنية المعلومات في المصارف التجارية لإنجاز معظم الخدمات الحكومية مثل: (سداد فواتير الماء والكهرباء والاتصالات وخدمات الجوازات والمرور والطيران وتحريك الحسابات .. الخ).
- استخدام تقنية المعلومات في معظم المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص.
- الانتشار الكبير لخطوط الجوال.

وقد شهدت خدمة الاتصالات المتنقلة تطوراً ونمواً كبيراً خلال الأعوام القليلة على صعيد نسبة الانتشار وتنوع الخدمات وانخفاض أسعارها. وكان للمنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة آثار إيجابية كثيرة، أهمها النمو السريع في نسبة الانتشار وأعداد المشتركين، وجودة الخدمات.

ووفق التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام ١٤٣١هـ/١٤٣٢هـ[١] فقد بلغ عدد المشتركين في خدمات الاتصالات المتنقلة (الهاتف النقال) ٥١,٦ مليون مشترك، ووصل عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت حوالي ٤,١٦ مليون خط منها ٣,١ مليون خط سكني أي بنسبة ٧٥٪ والباقي تجارية. وبلغ عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض ٤,٤ مليون مشترك. ووصل عدد مستخدمي الانترنت حوالي ١١,٤ مليون مستخدم (٤١٪ من السكان وهي أعلى من المتوسط العالمي ٢٨,٧٪).

خدمات الاتصالات في المملكة لغاية شوال ١٤٣١/١٤٣٢هـ [٢]

الخدمة	١٤٣٠/١٤٣١هـ	١٤٣١/١٤٣٢هـ
الاتصالات المتنقلة	٤٤,٨٠ مليون اشتراك	٥١,٦ مليون اشتراك
الاتصالات الثابتة	٤,١٧ مليون خط	٤,١٦ مليون خط
النطاق العريض	٢,٧٥ مليون اشتراك	٤,٤ مليون اشتراك
خدمات الانترنت	٩,٨٠ مليون مستخدم	١١,٤ مليون مستخدم

(١) موقع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على شبكة الإنترنت.
(٢) هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات: إحصاءات ١٤٣٢هـ (www.citc.gov.sa).

المحـــور الخامس
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ودورها في تنمية المدينة وتطويرها

التعريف بالهيئة:

أنشئت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣٩٤/٥/٢٩هـ. وتقوم الهيئة بتخطيط وتطوير المدينة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والبيئية، وترسم السياسات وتضع الإجراءات الرامية إلى رفع مستوى الخدمات والمرافق ذات الصلة بحياة المواطن. وتستمد الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض شرعيتها وسلطاتها من مجلس الوزراء الذي حدد قواعد عملها ضمن سلسلة من القرارات بما في ذلك قرار إنشائها.

يتمثل أبرز المحاور التي يقوم عليها عمل الهيئة في التخطيط الشامل لمدينة الرياض، ووضع البرامج الأساسية لتنفيذ وتنسيق وبناء المشاريع في المدينة.

المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض:

تتجسد أبرز جهود الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في مجال التخطيط والتطوير الشامل للمدينة في إنجاز المخطط الاستراتيجي الشامل، الذي يمثل بيئة تنظيمية متكاملة ومتجددة ذات طبيعة استراتيجية تنظم وتوجه الفعاليات العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، بصفة تخطيطية عامة تستوعب المتطلبات المستقبلية، وتستفيد من المعطيات الحديثة وتتجاوز سلبيات نمو المدن بصفة عامة، لاسيما تلك السلبيات الناتجة عن النموالسريع للمدن كما هوالحال في مدينة الرياض.

يتكون المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض من مجموعة من العناصر الأساسية تشمل ما يلي:

العنصر الأول: الرؤية المستقبلية للمدينة: وتهدف إلى تحقيق مايأتي:

- إبراز المدينة بوصفها عاصمة للمملكة.
- مدينة إنسانية تحقق الرغبات الإنسانية الحميدة والعيش الرغيد.
- واحة معاصرة ذات تنمية منسجمة مع البيئة الصحراوية من خلال الاستخدام الأمثل للتقنية والتخطيط العمراني الناجح بيئياً.
- مركز إشعاع ثقافي وعلمي.
- مركز مالي وتجاري.
- مدينة جميلة تتمثل في شكل عمراني متميز ومتكامل مع الحياة الاجتماعية والثقافية، ومركز للثقافة والفنون الإسلامية.

جوائز نالتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

- جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية (موقع خرائط الرياض) الممنوحة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية (١٤٣١هـ).
- جائزة الآغاخان العالمية للعمارة (١٤١٠هـ و١٤١٩هـ و١٤٣١هـ).
- جائزة أفضل بوابة معلومات وخدمات استراتيجية، وجائزة أفضل موقع للأدلة وخدمات المعلومات الممنوحة من أكاديمية جوائز الأنترنت في المنطقة العربية بالتعاون مع مدينة دبي وشركة مايكروسوفت وجمعية منتجي الكمبيوتر التجارية BSA (١٤٣٠هـ).
- جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية (١٤٢٨-١٤٢٩هـ).
- الجائزة البرونزية للمشاريع البيئية والترويحية ضمن الجوائز العالمية للمنتجات الحيوية (لندن) لمشروع متنزه سلام (١٤٢٨هـ).
- جائزة المؤسسة العالمية للمجتمعات في جانب المشاريع البيئة (١٤٢٨هـ).
- الجائزة الأولى لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية (١٤٢٨هـ).
- جائزة المؤسسة العالمية للمجتمعات الحيوية في جانب المشاريع العمرانية.
- جائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني (١٤٢٨هـ ١٤٢٧هـ).
- جائزة الملك عبد الله الثاني للإبداع (١٤٢٥هـ).
- جائزة مركز المياه بواشنطن (١٤٢٤هـ).
- جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العربي لمشروع المجمع السكني لموظفي وزارة الخارجية (١٤٢٣هـ).
- جائزة الآغاخان لمشروع جامع الإمام تركي بن عبد الله (١٤١٥هـ).
- جائزة منظمة المدن العربية (١٤١٠هـ).

ولمزيد من المعلومات عن هذه الجوائز يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض www.arriyadh.com.

العنصر الثاني: استراتيجية التطوير الحضري:

وتتكون من المخططات التي تمثل الآليات لتنفيذ السياسات والتي تشمل:

- المخطط الهيكلي لمدينة الرياض، والذي يعكس جميع الجوانب المكانية والوظيفية للأهداف والاستراتيجيات والسياسات الحضرية المختلفة الواردة في المخطط الاستراتيجي الشامل، ويحدد توزيع استعمالات الأراضي، والأنشطة الرئيسة، ومراكز العمل، ونظام النقل في المدينة، وشبكات المرافق العامة، وتحديد مناطق الحماية البيئية والمناطق المفتوحة واتجاهات التنمية العمرانية وحدودها. ويغطي المخطط الهيكلي جميع أجزاء مدينة الرياض كالآتي: مرحلة التنمية العمرانية حتى عام ١٤٣٥هـ ما مجموعه ٢٣٩٥ كم مربع، مرحلة التنمية العمرانية حتى عام ١٤٥٠هـ ما مجموعه ٣١١٥ كم مربع، وتبلغ حدود حماية التنمية ٥٦٩١ كم مربع[1].
- المخططات الهيكلية المحلية، وتهدف إلى إيضاح وبلورة السياسات والضوابط الموضوعة لمناطق محددة وذات أهمية خاصة مكانياً وفراغياً، ومن أبرز هذه المخططات المخطط الهيكلي لمنطقة وسط المدينة، والمخططات الهيكلية للمراكز الحضرية، والمخططات الهيكلية لأعصاب الأنشطة.
- مخطط استعمالات الأراضي، ويعدُّ من أهم الآليات التنفيذية لخطط وسياسات المخطط الاستراتيجي الشامل، حيث يحدد هذا المخطط جميع استعمالات الأراضي الحالية والمستقبلية حتى عام ١٤٤٢هـ.
- أنظمة استعمال وتطوير الأراضي، ويتناول هذا العمل تقسيم المدينة إلى نطاقات محددة من حيث الاستخدام المحدد في خطة استعمالات الأراضي، وإعداد أنظمة مصاحبة لهذه النطاقات تحدد نوع التطوير من حيث الكثافة والارتفاعات والاشتراطات الأخرى المطلوبة للتطوير الذي يحقق حماية الممتلكات والخصوصية، وأعلى قدر من المحافظة على النواحي البيئية والتراثية والعمرانية. كما تشتمل على عدد من الإجراءات والخطوات لنظام رخص التخطيط ورخص البناء وتشجيع التطوير بأسلوب متميز ومتطور يواكب متطلبات التنمية المختلفة.

العنصر الثالث: استراتيجية النقل:

ويهدف هذا المخطط إلى توفير سبل التنقل الآمن واليسير عن طريق تطوير نظام نقل يفي بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة في ظل استمرار النموالسكاني الكبير، على أن يتكامل هذا النظام مع اتجاهات النموالحضري للمدينة وبطريقة مستدامة.

العنصر الرابع: استراتيجية التنمية الاقتصادية:

وتهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وذلك من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مصادر دخل المدينة، والحد من تسربات الدخل، والاستفادة من مكانة المدينة ومزاياها التنافسية لتعزيز دورها كمركز مالي وتجاري ومدينة لتقنية المعلومات والاتصالات.

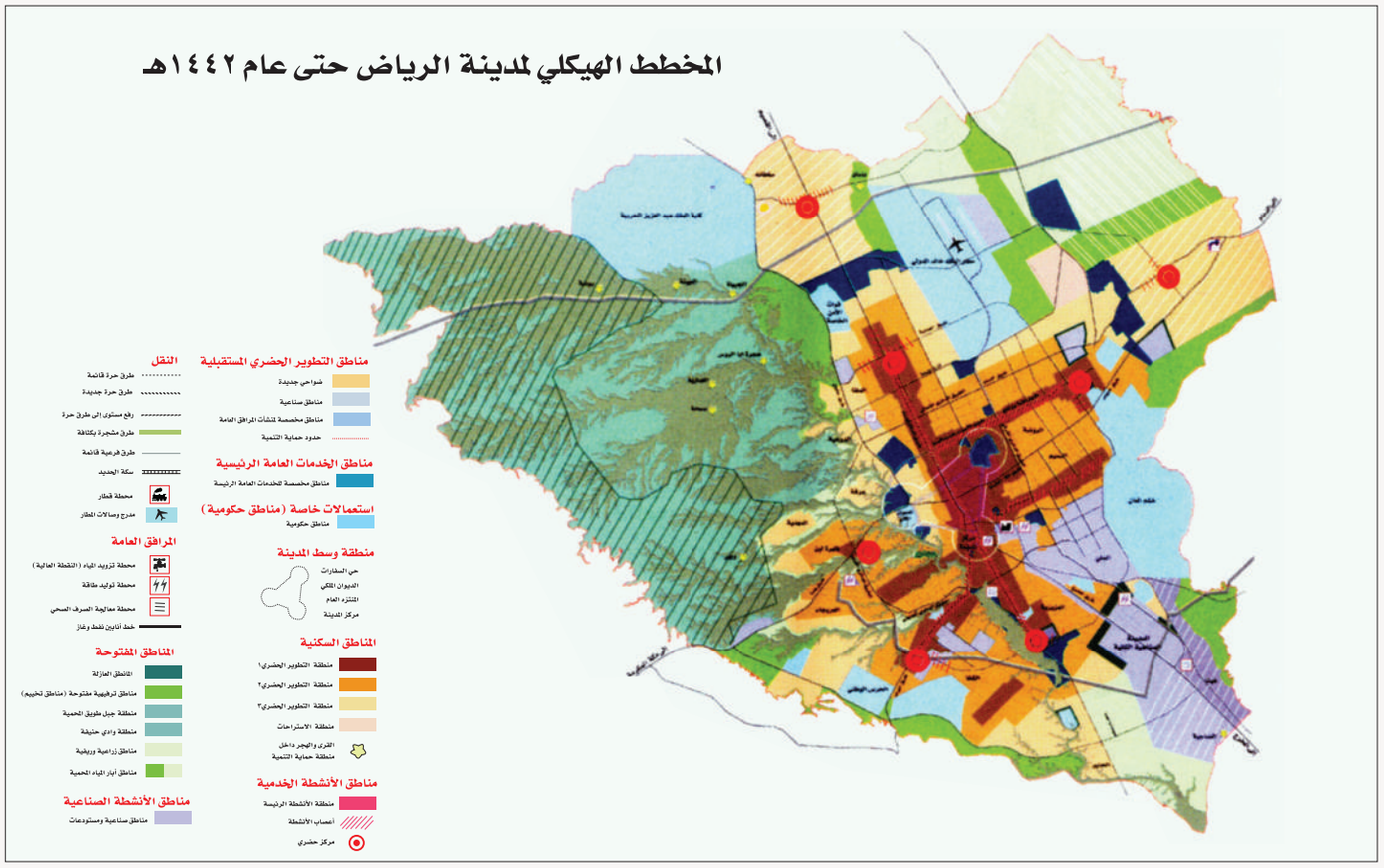

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: دراسة التقديرات السكانية لمدينة الرياض خلال الفترة ١٤٢٥هـ إلى ١٤٤٥هـ.

العنصر الخامس: استراتيجية البيئة:

وتهدف إلى تحقيق مبدأ الاستدامة البيئية في تخطيط مدينة المستقبل وبنائها والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة البيئة في المدينة، واستغلالها بطريقة مستدامة تلبي حاجات الجيل الحالي والأجيال القادمة بإذن الله.

العنصر السادس: استراتيجية الإسكان:

وتهدف إلى وضع الآليات لتطوير قطاع الإسكان من أجل مواكبة الطلب على الإسكان في المدينة وتيسيره، وتحسين البيئة السكنية المبنية، وتوفير الحاجات الأساسية لجميع فئات المجتمع.

العنصر السابع: استراتيجية المرافق العامة:

وتهدف إلى رفع مستوى المرافق العامة (كهرباء، ماء، هاتف، صرف صحي) واستكمال العجز الحالي، وتأمين شبكة متكاملة جيدة الأداء للمرافق العامة، وتطبيق إدارة الموارد المثلى على تلك المرافق.

العنصر الثامن: استراتيجية الإدارة الحضرية:

وتهدف إلى وضع ترتيبات إدارية وتطوير النظم الحالية لتطبيق استراتيجية منسقة للنمو المستقبلي لمدينة الرياض، من خلال التخطيط المتكامل، وتطبيق مبدأ اللامركزية في القرارات التخطيطية، ومشاركة القطاع الخاص والسكان في صنع القرارات التخطيطية.

ولاشك في أن إقرار المخطط الشامل لمدينة الرياض يعد صياغة لمستقبل المدينة خلال العشرين سنة المقبلة، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية التي ستتوفر للقطاع الخاص استناداً لهذا المخطط، مثل فرص الاستثمار في مجالات مواد البناء، والسكن، والنقل، والخدمات السياحية والترفيهية، والخدمات الصحية، والتعليمية.. الخ.

المراكز الفرعية [1]:

تتكامل الاستراتيجية الشاملة لمدينة الرياض مع رؤية محددة لمدن حضارية ترتبط بمدينة الرياض هي المراكز الفرعية، وتعد مناطق عمرانية ذات أنشطة وخدمات متنوعة تتراوح مساحتها بين ٢-٢,٥ كم^{٢}، وتخدم ما يقارب ٦٠٠ ألف إلى المليون نسمة في دائرة يصل قطرها لحوالي ٢٠ كم، تقدم لها خدمات مدينة شاملة.

وتنطلق الرؤية المستقبلية للمراكز الفرعية من كونها مراكز جديدة مختلطة الاستعمالات ومتعددة الأنشطة والاستخدامات، وترتبط مع بعضها بطرق سريعة ووسائل النقل العام، لتحقق بيئة آمنة وجاذبة للعيش والسكن ومزاولة الأعمال التجارية والترفيهية، وتتمتع بكونها مناطق ذات جدوى اقتصادية عالية، وتحقق فرصاً وظيفيةً كبيرة، نظراً لاحتوائها على مراكز أعمال نشطة ومزدهرة تدعم الحاجات التجارية

استراتيجية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

تضع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض – خلال مسيرتها التطويرية – على عاتقها مبدأ الاهتمام بالإنسان كمحور أساسي للتطوير؛ ومن هنا فإن أعمالها تتلمس حاجات الإنسان وفقاً للدراسات الميدانية التحليلية وإدراجها ضمن استراتيجية التطوير لتشمل الجوانب التعبدية والتجارية والترفيهية لمختلف الأعمار لتوفير البيئة الملائمة لحاجاته النفسية والاجتماعية والمادية.

كما تلتزم بالحفاظ على الثقافة المحلية وتدعيمها، واعتبارها رافداً رئيساً في عمليات التطوير، يبدو ذلك بجلاء في المزاوجة – أثناء تنفيذ المشاريع المختلفة – بين المعاصرة والتراث من خلال دعمها لاستمرارية هذه الثقافة بأبعادها القيمية والسلوكية والمادية، بالإضافة لاستيعاب معطيات العصر التقنية ليكون المزيج متوازناً وبديعاً. وتسعى الهيئة لاستمرارية الثقافة في صورتين متكاملتين، ترتكز الأولى على البعد المادي في الثقافة المحلية الذي ينتمي إلى البيئة المحيطة مع التركيز على روح العمران بصورة عامة والثانية تعنى بالبعد غير المادي في الثقافة المحلية والذي يتجسد في القيم والأعراف والسلوك ومظاهر الحياة الاجتماعية والتعبدية.

إضافة إلى ذلك فإن أحد المحاور الرئيسة التي تضعها الهيئة في الاعتبار هو الاهتمام بالبيئة الطبيعية من حيث الحماية لها والمحافظة عليها، وتحسين البيئة العمرانية والتقليل من الآثار السلبية لأعمال التطوير المختلفة وذلك بالحفاظ على جودة الهواء والحياة البشرية، والحيوانية والنباتية ومختلف عناصر الطبيعة بشكل عام.

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مراكز مدينة الرياض الفرعية (كتيب صادر عن الهيئة).

والمالية للمدينة، في الوقت الذي تعكس فيه الثقافة المحلية العالية لسكان المدينة. وستضم هذه المراكز وظائف القطاع العام والخاص، ومن ضمنها المراكز الإدارية والحكومية، والأنشطة الاقتصادية، والمكاتب، والشركات، والبنوك، ومراكز التسوق، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

الرؤية المستقبلية للمراكز الفرعية:

- مراكز جديدة مختلفة الاستعمالات.
- أنشطة واستخدامات متعددة.
- بيئة آمنة وجاذبة للسكن.
- أجواء مهيأة لمزاولة الأعمال التجارية.
- أشكال متنوعة من وسائل الترفيه.
- بيئة ذات جدوى اقتصادية عالية.
- حاضنات لمؤسسات تعليمية متخصصة.
- مزج بين تقاليد البناء المحلية وأنظمة البناء الحديثة.
- مراعاة للاعتبارات البيئية.

أهداف المراكز الفرعية:

تمثل المراكز الفرعية نمطاً عمرانياً متقدماً ورؤية بعيدة المدى لتخطيط المدينة وتطويرها، ومن الأهداف والفوائد المرجوة من هذا النمط العمراني:

- مساندة مركز المدينة الحالي.
- دعم توجه الإدارة الحضرية نحو اللامركزية.
- توفير الأنشطة والخدمات للمناطق الفرعية الجديدة البعيدة عن وسط المدينة.
- خلق فرص وظيفية جديدة في قطاعات المدينة المختلفة.
- خفض معدل الرحلات المرورية إلى وسط المدينة.
- تحسين البيئة الحضرية بشكل عام من خلال نموذج عالي الكفاءة والنوعية في تخطيط تلك المراكز.
- تعزيز مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في عملية التنمية العمرانية.

وظائف المراكز الفرعية:

ستشتمل هذه المراكز على وظائف كل من القطاعين العام والخاص، ومن ضمنها احتضانها للأنشطة الاقتصادية، والمكاتب والشركات والبنوك، ومراكز التسوق، والمراكز الإدارية والحكومية، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية. وستضم المراكز الفرعية الجديدة الاستخدامات والوظائف التالية:

الوظيفة الاقتصادية:

سيوفر كل مركز فرعي في مدينة الرياض، فرصاً واسعة لتركيز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يتميز بها وسط المدينة، والتي ستكون بذلك في متناول القاطنين بجوارها دون تكبدهم معاناة الانتقال إلى مسافات بعيدة للوصول إلى حاجاتهم. ومن هذه الأنشطة المساحات التجارية والتسويقية والمكاتب والبنوك والشركات. كما يمكن أن يضم المركز مشاريع تطوير كبيرة الحجم نسبيّاً، تشمل المعارض والفنادق وأماكن التسلية وغيرها.

ويعد تمركز هذه الأنشطة الاقتصادية، بحد ذاته هدفاً أساسيّاً من أهداف التخطيط لهذه المراكز الجديدة، بحيث تكون الجدوى الاقتصادية المترتبة عنها حافزاً أساسياً في جلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وإنعاش الأحياء الجديدة للمدينة.

الوظيفة الإدارية:

يضم كل مركز فرعي جديد مركزاً إدارياً تتوفر فيه فروع الإدارات الحكومية والوزارات (فرع لإمارة منطقة الرياض، بلدية فرعية، شرطة، دفاع مدني، بريد، مكتب اتصالات...الخ)، وستكون المراكز الفرعية بذلك مستهدفة من قبل الإدارات التي تريد تحقيق اللامركزية الإدارية وتبحث عن مواقع فرعية لها.

الوظيفة الثقافية والترويجية:

استحداث نشاطات ثقافية وترويجية موجهة نحو جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية، هي إحدى الحاجات الملحة لسكان مدينة الرياض، وبشكل خاص لدى الأسر التي تقطن في الأحياء البعيدة عن وسط المدينة.

لذا يعدُّ إيجاد مثل هذه المراكز الفرعية الجديدة، فرصة مناسبة لتوفير هذا النوع من الأنشطة، حيث ستضم هذه المراكز أنشطة ثقافية متعددة كالمكتبات العامة، ومراكز لاحتضان المهرجانات والاحتفالات والمعارض الفنية والأنشطة الأخرى.

كما ستضم هذه المراكز، تشكيلة من أماكن الترويح العائلي، ومنتزهات عامة وملاعب ومساحات خضراء، تجعل من المراكز نقاط جذب ومقصداً لسكان القطاع الذي تخدمه المراكز.

الوظائف التعليمية والصحية:

ستكون المراكز الفرعية مهيأة لاحتضان مؤسسات تعليمية كبرى مثل: المعاهد التقنية أوالكليات المتخصصة، إضافة إلى المراكز الصحية، إلى جانب خدمة سكان المركز والمحيطين به، والتي من شأنها خدمة القطاعات البعيدة عن وسط المدينة أيضاً، الأمر الذي سيسهم بعون الله في تلبية حاجة السكان كافة، وتوفير مشقة تنقلهم إلى أماكن أخرى لقصد هذه الخدمات.

الوظيفة السكنية:

تلافياً لما حدث في مراكز المدن بشكل عام، من تحول مناطقه السكنية إلى مناطق مهجورة خارج أوقات العمل، ستوفر المراكز الفرعية الجديدة مساكن مخصصة لمختلف الشرائح الاجتماعية التي تفضل السكن بالقرب من المركز، وفق صيغ مختلفة تشمل العمارات السكنية بمستويات جيدة للتأجير أوالتملك، الأمر الذي من شأنه جعل المراكز الفرعية غير معزولة عن المناطق السكنية المحيطة بها، بل سيتم تصميمها بمشيئة الله، بطريقة تضمن الخصوصية والسلامة للسكان داخل تلك المراكز.

فمن ناحية ستوفر المناطق السكنية المجاورة للمركز الفرعي، وحدات سكنية متفاوتة الحجم بكثافات أقل للعائلات الكبيرة، بينما يوفر المركز كثافات سكانية عالية من خلال وحدات سكنية أصغر، تلبي حاجات شريحة من الأسر الحديثة التكوّن.

المزايا والحوافز الخاصة بتطوير المراكز الفرعية:

تتميز المراكز بعدد من المزايا عن بقية أجزاء المدينة وذلك باعتبارها منطقة تطوير خاصة يمثل كُلٌّ منها نموذج مركز مدينة متكامل الخدمات يسمح فيها بارتفاعات مطلقة تميزها عن المناطق المحيطة بها وتعتبر مناطق ذات كثافات عالية للبناء، وتحتوي على استعمالات وأنشطة متنوعة على مستوى المدينة، كما ستمثل عند اكتمال تطويرها بيئة عمرانية واقتصادية جاذبة على مستوى المدينة.

وسيتاح للقطاع الخاص تطوير هذه المراكز والاستثمار في الخدمات كافة باعتبارها فرصة استثمارية كبيرة بمدينة الرياض ستسهم في رفع مستوى الأداء الاقتصادي للمدينة وتعزز من آليات المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص في عملية التطوير الحضري.

النطاق المكاني لمواقع المراكز الفرعية

القطاع	الاتجاهات			
	الشمال	الجنوب	الشرق	الغرب
الجنوبي	طريق النصر	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة	امتداد الطريق الدائري الشرقي من الجنوب	طريق الحائر
الجنوبي الغربي	الطريق الدائري الجنوبي الغربي	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة	وادي حنيفة	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة
الغربي	شارع الأمير مشعل بن عبد العزيز	شارع المدينة المنورة	وادي حنيفة	الاسترشاد بحدود الدائرة على الخريطة المعتمدة

معايير واقع المراكز الفرعية:

من أهم هذه المعايير:

- وقوع تلك المراكز ضمن مسافة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ كم من وسط المدينة (ميدان القاهرة) وضمن النطاق المكاني.
- توفر خدمة لسكان المناطق المحيطة ضمن دائرة نصف قطرها ١٠ كم وتخدم ما بين ٦٠٠ ألف نسمة إلى المليون نسمة.
- وقوعها في مكان مركزي من كل قطاع.
- المساحة المقررة لكل مركز تتراوح ما بين ٢ كم^{٢} و٢,٥ كم^{٢}.
- قربها من الطرق السريعة.
- القرب من نهاية أعصاب الأنشطة الواردة في المخطط الهيكلي للمدينة.
- ملاءمة المركز للأنشطة القريبة منه سواء المطورة أوالمخصصة.

اللجنة العليا لحماية البيئة:

أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الثالث لعام ١٤٢٧هـ المنعقد في ١٤٢٧/٥/٩هـ تشكيل لجنة عليا لحماية البيئة بمدينة الرياض كآلية من آليات الاستراتيجية البيئية الواردة ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض بهدف المحافظة على

«سعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى حشد جميع الجهات المعنية بالقضايا البيئية بشكل مباشر وغير مباشر ضمن تشكيل اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض، التي تضم ثماني عشرة جهة حكومة عامة في المدينة. وحرصت الهيئة على استيعاب أوعية المعلومات الحديثة التي تيسر معالجة البيانات، وتحولها من خلال الكوادر المؤهلة إلى معلومات ذكية، ومن ثم تتحول إلى معارف دقيقة، تشخص واقع المدينة البيئي، وترسم مواصفات الحلول، وسياسات الأداء وضوابط التنفيذ، ومعايير الجودة، لتطوير هذا الواقع وتنميته».

«رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالتهيئة»

البيئة الحضرية في الرياض، وتحقيق الجودة البيئية متمثلة بخفض مستويات التلوث والمحافظة عليه في الحدود الدنيا، وتقليل النفايات الناتجة وخاصة تلك التي لا يمكن تدويرها والتي يكون لها آثار ضارة على البيئة.

الخطة التنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض:

ضمن أعمال اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض تم اعتماد الخطة التنفيذية لحماية البيئة للفترة ١٤٢٨هـ -١٤٣٥هـ في محرم عام ١٤٢٨هـ، شاركت جميع الجهات ذات العلاقة بإعدادها مضمنة برامجها القائمة وخططها المستقبلية، وتنطلق الخطة بخمسة محاور:

١. التلوث.
٢. النفايات.
٣. موارد المياه.
٤. الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية.
٥. الإدارة البيئية.

ويمكن الاطلاع على وثيقة الخطة التنفيذية على موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض www.arriyadhenv.com.

المحـــور السادس:
الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

تأسست الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في العام ١٣٨١هـ لتقوم برعاية مصالح القطاع الخاص وتحقيق أهداف عدة من أهمها تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات ذات المزايا التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية وجذب مزيد من الاستثمارات لمنطقة الرياض. تضم الغرفة حالياً ١٠ فروع داخلية[١] و١١ فرعاً خارجياً[٢].

استراتيجية الغرفة:

بدأت الغرفة بتطوير عملها استناداً إلى استراتيجيات عمل محددة منذ العام ١٤٢١هـ تتجدد بشكل دوري، وتقوم استراتيجية عملها الحالية على ثلاث ركائز هي:

- رؤية الغرفة التي تتمثل بأنها مؤسسة تسعى لتعزيز ودعم دور ومكانة قطاع الأعمال في الرياض وتفعيل مكانته وتعظيم استغلال موارده، والكشف عن فرص النمو وسبل التطور المستقبلية أمامه والحد من معوقات نموه.
- رسالة الغرفة والمتجسدة في تمثيل وحماية مصالح قطاع الأعمال في الرياض وتطويره، بما ينسجم مع مصالح الاقتصاد الوطني وخدمة مجتمع الرياض، وتحسين بيئة الاستثمار فيها، وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لمنتسبيها ومجتمعها.
- المحاور الاستراتيجية للغرفة والمتمثلة في محور المشاركة في القرار الاقتصادي ومحور رصد الواقع الاقتصادي، ومحور استشراف المستقبل، ومحور التطوير المستمر لبيئة العمل الداخلية.

دور الغرفة في دعم المناخ الاستثماري:

تسعى الغرفة لدعم المناخ الاستثماري في الرياض من خلال التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة للاستفادة منها، وتحديد مجالات الاستثمار الجديدة وتحري الفرص الاستثمارية المجدية، وإعداد الدراسات والبحوث وتقديم المشورة حول المسائل الاقتصادية، وكل ذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات المزايا النسبية وزيادة قدرته التنافسية بما يحقق المساهمة في تطوير اقتصاد ومجتمع الرياض، وجذب مزيد من الاستثمارات واحتضانها وتأسيس الشركات المساهمة.

تحتل الغرفة التجارية الصناعية بالرياض موقعاً متميزاً في دائرة النشاط الاقتصادي ارتكازاً إلى عوامل عدة منها:

- وجودها في عاصمة البلاد بثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يجعلها قريبة من صنع القرار.
- توافر أكبر عدد من المنشآت في الرياض.
- تزايد دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية.
- تلاحق التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية ذات التأثير على الاقتصاد الوطني وتسخير الغرفة لإمكاناتها لمتابعة هذه المتغيرات وتأثيراتها.
- اهتمام الشخصيات الزائرة من مسؤولين ووفود حكومية ووفود من أصحاب الأعمال بزيارة الغرفة والتعرف على أنشطتها.
- إتساع أنشطة العمل الخيري وإسهام الغرفة في إنشاء ودعم لجانه وجمعياته ومراكزه.

وتقوم الغرفة في إطار دعم المناخ الاستثماري بدراسة نتائج وإيجابيات تطبيق الأنظمة والإجراءات النافذة ونشرها وتجنيد القطاع الخاص لتفهمها والعمل بموجبها ودعم تنفيذها لتفعيل الاستفادة منها، واكتشاف السلبيات وما تشكله الأنظمة والقرارات النافذة لا سيما القديمة منها وغير الملائمة لظروف التطور الذي تشهده المملكة ونقدها موضوعياً وتقديم الاقتراحات البديلة والسعي لاقناع القطاع الحكومي بها واستصدارها.

دور مركز الاستثمار في الغرفة:

يعدُّ مركز الاستثمار أحد الإدارات العاملة في الغرفة الذي يتطلع إلى تطبيق غاية أساسية وهي الإسهام في تطوير المناخ والنشاط الاستثماري بصفة عامة، وفي الرياض بصفة خاصة وزيادة قدرته التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطيد رؤوس الأموال المحلية. ويهدف المركز إلى إعداد دراسات وتقارير عن واقع ومقومات تطوير الركائز الرئيسة للنشاط الاستثماري ورصد الفرص الاستثمارية في الرياض، وإعداد قواعد بيانات عنها، والترويج لمنتجات الاستثمارات الوطنية والمشتركة مع رأس المال الأجنبي، والترويج للمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي، وتنمية الوعي بأساسيات ومستحدثات الأنشطة الاستثمارية، والرد على استفسارات المنتسبين حيال الأمور المتعلقة بالاستثمار كافة. وقد قام المركز بإعداد ونشر العديد من الدراسات حول المناخ الاستثماري ومتطلبات تطويره، وأدلة عن الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وإعداد قواعد بيانات مستهدفة خدمة رجال

(١) فروع: الصناعية الأولى والثانية والنسيم والشفا والشمال ووزارة التجارة وهيئة الاستثمار والمنتجات الوطنية والبديعة والخليج.
(٢) فروع: وادي الدواسر، الدوادمي، شقراء، عفيف، رماح، المزاحمية، حوطة بني تميم، ساجر (نفي، السليل، الجمش: مكاتب).

الأعمال والباحثين وغيرهم، والقيام بالحملات الترويجية للاستثمار الاجنبي في المملكة والرياض[١].

دور مراكز وإدارات الغرفة الأخرى:

تقوم إدارات ومراكز الغرفة[٢]، ومنتدى الرياض الاقتصادي فيها بدور فاعل في دعم المناخ الاستثماري وتشجيعه في منطقة الرياض من خلال الخدمات الإدارية والتدريبية والاستشارية، والبحثية.. إلخ.

حيث تقدم المعلومات ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي وإرشاد رجال الأعمال والمستثمرين لفرص الاستثمار المختلفة، وتوجيههم فيما يتعلق بقنوات الاتصال الخاصة في مجال الاستيراد والتصدير في مختلف دول العالم.

منتدى الرياض الاقتصادي:

يعد منتدى الرياض الاقتصادي كياناً فكرياً يرتبط إدارياً بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض من خلال مجلس للأمناء الذي يضم عدداً من مجلس إدارة الغرفة وآخرين من خارجها.

يعقد المنتدى مؤتمراً فكرياً مرة كل سنتين يعالج فيه جملة من القضايا الاقتصادية والمجتمعية في المجتمع السعودي.

الهدف الاستراتيجي للمنتدى:

يسعى منتدى الرياض الاقتصادي إلى أن يكون مركزاً فكرياً استراتيجياً لمناقشة القضايا الاقتصادية الوطنية من خلال أسلوب علمي عملي وباتباع منهجية مختلفة تقوم على مبدأ جماعات العصف الذهني (Think Tank) من أجل المساهمة في إيجاد تنمية اقتصادية مستدامة.

«لقد فتح منتدى الرياض الاقتصادي الباب على مصراعيه لتلاقح العقول والأفكار الاقتصادية لرجال وسيدات الأعمال والمهتمين والمهتمات بالشأن الاقتصادي من أجل إرساء قاعدة فكرية تسهم في تعزيز المبادرات الخلاقة وتساعد على تنمية الوعي بالتحديات التي تتطلب الاستعداد والمواجهة. إننا نتطلع إلى ما يخرج به هذا المنتدى من نتائج وتوصيات من شأنها أن تدفع باقتصادنا إلى الأمام بإذن الله وتسهم في تحقيق أهدافه بما ينعكس على هذا البلد ومواطنيه بالخير الكثير».

«الرئيس الفخري لمنتدى الرياض الاقتصادي»

الرسالة:

دفع مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة بالعمل على استقطاب الآراء والمعلومات والمبادرات التنموية وتحليلها وتداولها ونشرها باستخدام كافة الوسائل الممكنة من بحوث ودراسات ومحاضرات وندوات ومطبوعات وغيرها بما يحقق أهداف المنتدى ويلبي تطلّعاته.

الأهداف:

- دراسة القضايا المؤثرة في الاقتصاد الوطني وتشخيصها.
- الوقوف على معوقات النمو الاقتصادي وتحليلها والعمل على تذليلها.
- الاطلاع على التجارب العالمية المشابهة والاستفادة منها.
- اقتراح حلول عملية للمساعدة في اتخاذ القرار الاقتصادي.
- تأصيل مبدأ الحوار والمشاركة بين قطاعات المجتمع الاقتصادي.

منهجية متفردة:

يختلف أسلوب المنتدى نظرياً وعملياً عن الأساليب الشائعة في أكثر المنتديات المماثلة محلياً وخارجياً. فهو لا يعتمد في دراساته على اجتهادات الأفراد مهما بلغت مكانتهم العلمية وخبراتهم العملية، فالمنتدى يختار موضوعاته بالتصويت من بين عدة قضايا يقترحها المعنيون بالشأن الاقتصادي من رجال وسيدات أعمال و مسؤولين حكوميين وباحثين علميين، من خلال ورشة عمل رئيسة وحلقات نقاش رديفة، تخصص لمناقشة القضايا الاقتصادية الأكثر إلحاحاً، ثم تسند الدراسات، بعدما يتم اختيارها من قبل ورش العمل، إلى

(١) لمزيد من المعلومات عن إنجازات المركز والاطلاع على أدلة الفرص الاستثمارية التي أصدرها ومعلومات وبيانات أخرى يمكن الاطلاع على موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض على شبكة الانترنت www.riyadhchamber.com.

(٢) ما يزيد عن (٤٥) إدارة ومركزاً.

جهات مؤهلة وتحظى بمتابعة مستمرة من قبل فرق الإشراف التي تتكون من نخبة من المختصين في موضوع الدراسة، بعدها تتواصل حلقات النقاش لمتابعة الدراسة ومراجعة النتائج و التوصيات التي ترفع بتوجيه كريم من راعي المنتدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى المجلس الاقتصادي الأعلى حيث تأخذ طريقها بعد ذلك إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة. وفي هذا الإطار يقيم المنتدى نشاطه الرئيس كل سنتين لمناقشة قضايا اقتصادية مهمة وذات بُعد استراتيجي. وهناك أنشطة مساندة ومكملة تعقد دورياً (حلقات نقاش – ورش عمل – محاضرات – ندوات – أبحاث – دراسات) للبحث في إحدى القضايا الفرعية المتصلة بالقضايا الكبرى التي تناقش في المنشط الرئيس.

وترتكز منهجية المنتدى على المشاركة في اختيار القضايا والشفافية في مناقشتها وطرح الرؤى والحلول لها، ويتم تحقيق ذلك عبر الآلية الآتية:

- مشاركة أكبر عدد ممكن من رجال وسيدات الأعمال والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين وغيرهم من المهتمين والمعنيين بالشأن الاقتصادي من خلال ورش عمل متعددة وحلقات نقاش مركزة من أجل تحديد القضايا الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي المؤثرة في الاقتصاد الوطني، وتنتهج هذه المشاركة أسلوب العصف الذهني (Brain Storming) الذي يهدف إلى تلاقح العقول والأفكار بما يخدم فلسفة المنتدى ويحقق أهدافه.
- استمرار الورش وحلقات النقاش في اجتماعاتها ولقاءاتها لتحديد العناصر التفصيلية لمحاور المنتدى ودراساته متبعة في ذلك أسلوب الحوار والمناقشة.
- تشكيل فرق عمل ودعمها بالاستشاريين الأكفاء والجهات الاستشارية المحلية والعالمية لإعداد الدراسات.
- مراجعة فرق العمل للدراسات وإقرارها في صورتها النهائية.
- تقديم الدراسات أثناء فعاليات المنتدى مع إتاحة الفرصة للحضور للمشاركات والمداخلات وتقديم ما يرونه من آراء ومقترحات.

دورات المنتدى:

أقام منتدى الرياض الاقتصادي منذ العام ١٤٢٤هـ خمس دورات (دورة كل سنتين)، وعقدت الدورة الخامسة في محرم ١٤٣٣هـ، وناقشت المحاور التالية [١]:

- تقييم الاستثمار في المملكة[٢] خلال العقد الأخير من ناحية الكم والكيف لمعرفة العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاستثمارات، ومدى كفاءة عوامل الجذب ومدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية، في تنوع الاقتصاد وقيمته المضافة، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص الوطني من جراء خلق المنافسة، وكذلك مساهمته في إيجاد فرص عمل للعمالة السعودية إضافة إلى تحليل الفرص والمخاطر التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية من أجل السعي لإزالة المعوقات والمشكلات التي تعترض تدفق هذه الاستثمارات.
- رؤية لتحقيق التنمية المتوازنة لمناطق المملكة، وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن للتنمية في المناطق المختارة عبر عدد من المؤشرات الكمية وتحديد الفجوة التنموية والمشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الخطط التنموية المختلفة.
- الأمن الغذائي بين الزراعة المحلية والاستيراد والاستثمار الزراعي الخارجي من خلال دراسة الأساليب المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة والمفاضلة بين الزراعة المحلية والخارجية والاستيراد مع تحديد سلبيات وإيجابيات كل بديل.

(١) لمزيد من الاطلاع على دراسات وندوات المنتدى في دورته الخامسة والدورات السابقة يمكن الاطلاع على موقعه على شبكة الانترنت www.riyadhef.com.
(٢) قام مركز الشرق الأوسط للاستشارات بإعداد هذا المحور.

- تطوير النقل داخل المدن لإيجاد حلول لمشكلات النقل داخل المدن بالتركيز على المدن الرئيسة، من خلال دراسة وتحليل واقع ومشكلات النقل داخل هذه المدن وتشخيص مشكلات النقل فيها لمحاولة إيجاد الحلول اللازمة لتلافيها والاستفادة في ذلك من تجارب عالمية ناجحة وآراء واتجاهات المسؤولين والمواطنين ومتخذي القرار وصولاً لوضع رؤية مستقبلية للنقل تؤدي لتحسين هذه الخدمة مستقبلاً.
- التعليم الفني والتدريب التقني والمهني ومدى ملاءمته للحاجات التنموية من القوى العاملة عبر تحليل لواقع التعليم الفني والتدريب التقني والمهني ووضع رؤية مستقبلية له في ظل الحاجات التنموية المستقبلية من القوى العاملة الفنية والمهنية والتقنية.

الفرع النسائي:

اهتماماً من الغرفة بخدمات قطاع سيدات الأعمال في منطقة الرياض، ودعماً لجهودهن في إحداث التنمية الوطنية فقد بادرت بوصفها أول غرفة على مستوى المملكة بإنشاء الفرع النسائي الذي بدأ بمزاولة مهامه في مبنى مستقل ابتداء من العام ١٤٢٥هـ.

وتتلخص مهام هذا الفرع الذي تديره كوادر نسائية وطنية مؤهلة ، في السعي لتحسين بيئة العمل المتاحة أمام سيدات الأعمال بالرياض من الناحية النظامية والتشريعية، وإتاحة المزيد من فرص العمل والاستثمار وخصوصاً في بيئات ملائمة لطبيعة المرأة السعودية وخصوصيتها، وذلك من خلال الحرص على توفير المجمعات التجارية الخاصة بالنساء فقط وكذلك المدن الصناعية النسائية.

كما يهدف الفرع إلى دراسة المشكلات والمعوقات التي تعترض تطور خدمات قطاع الأعمال النسائي، خصوصا وأن حجم السجلات التجارية لسيدات الأعمال بالرياض يصل إلى ٣٤٪ من الحجم الكلي للنشاط النسائي بالمملكة، حيث يقدر عدد المنشآت التي تديرها سيدات الأعمال المنتسبات للفرع بما يزيد على ٣ آلاف منتسبة يزاولن أكثر من ٧٨٠٠ نشاط تجاري وصناعي وخدمي.

ونجح الفرع في تكوين مجلس تنفيذي نسائي يهدف لمناقشة الموضوعات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط سيدات الأعمال وذلك بالالتقاء بنظيراتهن من داخل المملكة أو خارجها، وبلورة رؤاهن لتنمية الاقتصاد الوطني واقتصاد منطقة الرياض.

ويباشر الفرع جميع الأعمال التي تتعلق بسيدات الأعمال من إجراءات الاشتراك والتصديق على المعاملات، وكذلك تجديد الانتساب للغرفة، كما يتولى تنظيم العديد من الفعاليات التي تسهم في تطوير مهارتهن القيادية والفنية وتلك التي تساعد سيدات الأعمال على استكشاف المزيد من الفرص التجارية والاستثمارية المحلية والخارجية والتي تتناسب مع طبيعتهن.

المملكة العربية السعودية
وتعزيز المناخ الاستثماري

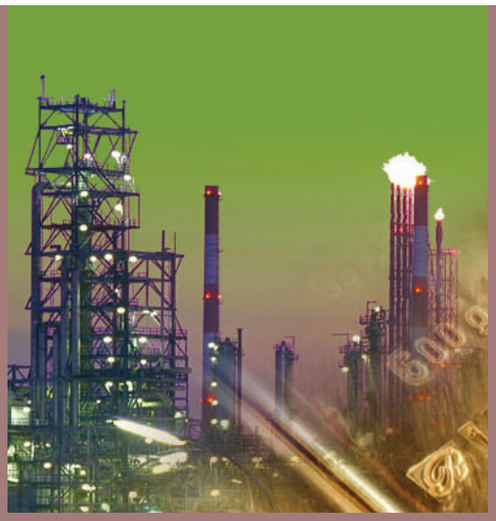

المحـــور الأول:
مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة

يتميز الاقتصاد السعودي باستجابته المتسارعة للمتغيرات الاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي والاقليمي والمحلي والدليل على ذلك القفزات المتوالية للمملكة في مقاييس التصنيفات العالمية عام بعد الآخر. فهي تحتل المرتبة الرابعة في الحرية المالية في التصنيف العالمي ولديها نظام ضريبي مصنف في المرتبة السابعة عالمياً ضمن أفضل النظم الضريبية تحفيزاً للاستثمار.

وهي أحد أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم، وأكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن أسرع دول العالم نمواً، إذ من المتوقع أن يرتفع دخل الفرد إلى ٣٣٥٠٠ دولار أمريكي في العام ١٤٤٠هـ. وتستحوذ على ٢٥٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي ولديها ٢٥٪ من احتياطي النفط في العالم.

الميزانية العامة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ:

شملت المشاريع التنموية الحيز الكبير من مصروفات الميزانية العامة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، مما يعزز استمرار النمو والتنمية طويلة الأجل وبالتالي زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين. وقد وزعت الاعتمادات المالية بشكل تم التركيز فيه على قطاعات تنمية الموارد البشرية (التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة) الذي اعتمد له ١٥٠ مليار ريال بنسبة ٢٦٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية و٨٪ زيادة عن المخصص للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ، والصحة والخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية ٥٢,٤ مليار ريال بنسبة ١٢,٥٪ زيادة عن العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ والخدمات البلدية ٢١,٢ مليار ريال بنسبة ١٣,١٪ زيادة عما تم تخصيصه في ميزانية العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ، ثم خدمات النقل والاتصالات نحو ١٧,٣ مليار ريال بنسبة ٥,٤٪ زيادة عما هو مخصص في ميزانية العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ، ثم خدمات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي ٥٠,٨ مليار ريال بنسبة ١٠٪ عما تم تخصيصه بميزانية العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[1].

توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة للعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ[2]

البيان	المبلغ (مليون ريال)	النصيب المئوي ٪
تنمية الموارد البشرية	١٤٨٣٠٧	٢٥,٦٪
النقل والاتصالات	١٧٣٣٤	٣٪
تنمية الموارد الاقتصادية	٣٢٩٣٨	٥,٧٪
الصحة والتنمية الاجتماعية	٥٢٤٤٧	٩٪
تنمية تجهيزات البنية الأساسية	٨٩١٨	١,٥٪
الخدمات البلدية	٢١٢٠١	٣,٧٪
الدفاع والأمن القومي	١٨١٩٩١	٣١,٤٪
الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة	٩٣٨٢٠	١٦,٢٪
مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة	٦٣٥	٠,١٪
الإعانات	٢٢٤١٠	٣,٩٪
الإجمالي	**٥٨٠٠٠١**	١٠٠٪

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) وزارة المالية: كما ورد في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي العدد ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ

حسب القطاعات الرئيسية [١]

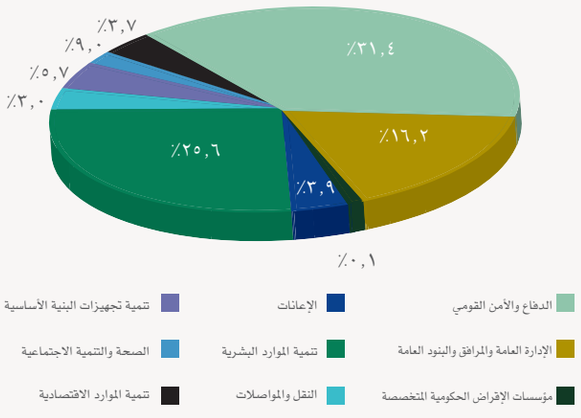

وبناءً على بيان وزارة المالية[١] المتضمن الإعلان عن الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ يتوقع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ ١١١٠ مليار ريال بزيادة نسبتها ١٠٦٪ عن المقدر لها، ٩٣٪ منها تمثل إيرادات بترولية. ويتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية ٨٠٤ مليار بزيادة مقدارها ٢٢٤ مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٩٪ عما صدرت به ميزانية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ:

- قدرت الإيرادات العامة بمبلغ ٧٠٢ مليار ريال.
- حددت النفقات العامة بمبلغ ٦٩٠ مليار ريال.
- قُدِّر الفائض في الميزانية بمبلغ ١٢ مليار ريال.

وتضمنت هذه الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٢٦٥ مليار ريال. ومن أبرز ما تضمنته الميزانية من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة:

- تخصيص ١٦٨,٦٠٠ مليار ريال لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة بنسبة ٢٤٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية وزيادة نسبتها ١٣٪ عن العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.
- تخصيص ٨٦,٥٠٠ مليار ريال لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية بزيادة نسبتها ٢٦٪ عما تم تخصيصه في العام السابق.
- تخصيص ٢٩,٢٠٠ مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية بزيادة نسبتها ١٩٪ عن العام السابق.
- تخصيص ٣٥,٢٠٠ مليار ريال لقطاع النقل والاتصالات بزيادة نسبتها ٤٠٪ عن العام السابق.
- تخصيص ٢٧,٥٠٠ مليار ريال لقطاعات المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى بزيادة نسبتها ١٣٪ عن العام السابق.

تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية:

واجهت المملكة الأزمة المالية العالمية بأساسيات اقتصادية، وعملت على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية القطاع المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص. وقد بين تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٤٣٠هـ هذه المعطيات مؤكداً ثناء أعضاء مجلس إدارة الصندوق على الإجراءات التي اتخذتها المملكة لتعزيز السيولة المصرفية وتحقيق الاستقرار في سوق المعاملات بين البنوك والتحرك الذي قامت به الحكومة على مستوى المالية العامة لتخفيف أثر الركود الاقتصاد العالمي»[٢].

كما أبقت وكالة (ستاندرد آند بورز) التصنيف الإئتماني للمملكة عند مستوى (AA-)، وأكد التقرير على متانة الوضع المالي للحكومة بفضل ميزان المدفوعات القوي ونجاح الخطط الإصلاحية والإنفاقية للحكومة.

وتجدر الإشارة إلى ما جاء في تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام ١٤٣١هـ، حيث تم تصنيف المملكة في المرتبة ١٣ من بين ١٨٣ دولة تم تقويم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها، متقدمة من المركز ١٦ الذي حققته في عام ١٤٣٠هـ[٣].

الفوائض المالية القياسية المتحققة:

يشهد الاقتصاد السعودي نمواً في تنفيذ عدد كبير من المشاريع التنموية. فقد تم تخصيص جزء من فائض الميزانية المتحقق في الأعوام المالية السابقة لإنشاء عدد كبير من المشاريع التنموية في مختلف مناطق المملكة من خلال برنامج فائض الميزانية التي بلغت مخصصاته نحو ٩١,٣ مليار ريال لتشمل إنشاء ٦٤٣٦ مشروعاً تنموياً. فقد استحوذ قطاع التعليم في المملكة (بما في ذلك التعليم التقني والمهني) على أعلى تخصيص بلغ نحو ٢٥,٢ مليار ريال لإنشاء ٢٥٨٠ مشروعاً، تلاه قطاع المياه والصرف الصحي الذي خصص له ١٧ مليار ريال (٣٨٣ مشروعاً)، ثم مخصصات الطرق التي بلغت نحو ١٣,٦

(١) وزارة المالية: بيان وزارة المالية عن ميزانية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.
(٢) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام ١٤٣٠هـ.
(٣) تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام ١٤٣١هـ.

مليار ريال (٢٨٠ مشروعاً) والخدمات البلدية التي بلغت نحو ١٠,٥ مليار ريال (١٥٦٨ مشروعاً)، ثم مخصصات الهيئة الملكية للجبيل وينبع (٣٣ مشروعاً) بمبلغ ٣,٢ مليار ريال وقطاع الصحة (١٤٩٩ مشروعاً وبنحو ٦,١ مليار ريال) وتحلية المياه (٢٤ مشروعاً بمبلغ ٢,١ مليار ريال) ثم الموانئ (١٠ مشاريع بمبلغ ١,٤ مليار ريال) والصناعة (١٥ مشروعاً بمبلغ ١,٦ مليار ريال) ثم مخصصات الشؤون الاجتماعية (١٨ مشروعاً وبنحو ٠,٧ مليار ريال)[١].

الناتج المحلي الإجمالي:

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة:

تشير البيانات الخاصة بالحسابات القومية[٢] إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (عدا رسوم الاستيراد) بنسبة ١٨,٩٪ خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ليبلغ نحو ١٦٦٤,٤ مليار ريال بزيادة مقدارها ٢٦٤,٧ مليار ريال مقابل إنخفاض نسبته ٢١٪ في العام السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع القطاع النفطي بنسبة ٣١,٦٪ خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ مقابل إنخفاض نسبته ٣٨,٨٪ عن العام السابق في حين سجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٧,٥٪ مقابل نمو نسبته ٦,٩٪ في العام السابق. وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ٦,٤٪ مقابل نمو نسبته ٣,١٪ في العام السابق كما سجل القطاع الحكومي نمواً بنسبة ٩,٣٪ مقابل ١٣,٦٪ في العام السابق. وتشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٩٩) (عدا رسوم الاستيراد) بنسبة ٤,٢٪ في العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ليبلغ نحو ٨٦١,٥ مليار ريال مقابل نمو نسبته ٠,١٪ عن العام السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع القطاع غير النفطي الذي زاد بنسبة ٤,٩٪ مقابل نمو نسبته ٣,٥٪ في العام السابق. وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ٤,٢٪ مقابل نمو نسبته ٢,٧٪ في العام السابق. وسجل القطاع الحكومي نمواً نسبته ٦,٣٪ مقابل نمو نسبته ٥,٢٪ في العام السابق وفي المقابل سجل القطاع النفطي نمواً نسبته ٢,٢٪ مقابل إنخفاض نسبته ٧,٨٪ في العام السابق.

وساهم القطاع الخاص بنسبة ٤٨,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٩٩) (عدا رسوم الاستيراد) خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ وهي المسجلة نفسها في العام السابق ١٤٣١/١٤٣٠هـ وساهم القطاع النفطي بنسبة ٢٧,٤٪ مقابل ٢٧,٩٪ في العام السابق.

كما سجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته ٢,٥٪ مقابل ٣,٣٪ في العام السابق.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م)[٣] (مليون ريال)

القطاع	١٤٣١/١٤٣٠هـ		١٤٣٢/١٤٣١هـ(*)	
	القيمة	نسبة النمو ٪	القيمة	نسبة النمو ٪
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٣٩٥٣٦	-٠,٥	٣٩٩٨٦	١,١
الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	١٠٥١٠٠	١,٥	١٠٩٧٥٣	٤,٤
المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	١٤٩٧٣	٦,٨	١٦١٦١	٧,٩
التشييد والبناء	٥٧٩٨٢	٠,٦	٦٠٣٨٣	٤,١
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٧٢٩٩٢	٢,٥	٧٧١٩٠	٥,٨
النقل والتخزين والاتصالات	٥٩٩٤٦	٧,٤	٦٤٧٤٥	٨
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٠٧٥١٧	٢,٦	١٠٩٢٥٧	١,٦

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات كما ورد في التقرير السنوي ٤٦ لمؤسسة النقد العربي السعودي ١٤٣١هـ.
(*) بيانات أولية.

وبالإشارة إلى بيان وزارة المالية الخاص بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ ٢١٦٣ مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها ٢٨٪ عن المتحقق بالعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ وبالأسعار الثابتة يتوقع أن يشهد نمواً تبلغ نسبته ٦,٨٪[١].

مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ - ١٤٣١/١٤٣٢هـ (بالأسعار الجارية)[٢] (مليون ريال)

السنة	القطاع الحكومي			القطاع الخاص		
	القيمة	النصيب المئوي	نسبة التغيير	القيمة	النصيب المئوي	نسبة التغيير
١٤٣٠/١٤٣١هـ	٢٨٣٦٧٧	٢٠,٣	١٣,٦	٤٥٣٨١١	٣٢,٤	٣,١
١٤٣١/١٤٣٢هـ	٣١٠١٣٧	١٨,٦	٩,٣	٤٨٢٦٥١	٣٩	٦,٤

مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية:

حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، في العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٣] وكان النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية ٤,٤٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ٨٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء ٧,٩٪، وفي نشاط التشييد والبناء ٤,١٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٥,٨٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات ١,٦٪ وفي الزراعة والغابات وصيد الأسماك ١,١٪.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ حوالي ٤٨,٤٪ بالأسعار الثابتة، وتدل هذه المؤشرات على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاط الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ سنوات عدة[٤]. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً خلال العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ وقد بلغت نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (يشمل تكرير النفط) ١٠,١٪، وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية نمواً نسبته ١٤,٤٪، كما بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاطات تعدينية تحجيرية أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي ٤٨,٢٪ وسجل نشاط التعدين والتحجير نمواً نسبته ٣٢,٧٪. وبلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء بنسبة ٤,٣٪، وسجل نمواً نسبته ٥,٧٪، وساهم نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٠,٩٪ ونمو نسبته ٨,٤٪[٥].

مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (بالأسعار الجارية)[٦]
(مليون ريال)
(بدون رسوم الاستيراد)

النشاط	القيمة	النصيب المئوي ٪
التعدين والتحجير	٨٠٣٠٤٢	٤٨,٢
التشييد والبناء	٧١٨٦٥	٤,٣
الكهرباء والغاز والماء	١٤٧٨٢	٠,٩
النشاط الزراعي	٤٢٠١٦	٢,٥
النشاط الصناعي	١٦٧٨٣٩	١٠
الخدمات	٥٨٤٤٩١	٣٤,٨
المجموع	**١٦٨٤٠٣٥**	١٠١,١
ناقص خدمات مصرفية	١٩٥٩٥	١,١
المجموع ما عدا رسوم الإستيراد	١٦٦٤٤٤٠	١٠٠

(١) وزارة المالية: بيان وزارة المالية بخصوص ميزانية الدولة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.

ميزان المدفوعات:

الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري لميزان مدفوعات المملكة للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ فائضاً مقداره ٢٥٠,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ٧٨,٦ مليار ريال في العام السابق بزيادة ٢١٨,٦٪. ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع فائض ميزان السلع والخدمات بما نسبته ١١٩,١٪ ليبلغ ٣٢٨,٦ مليار ريال، على الرغم من ارتفاع عجز صافي التحويلات الجارية إلى الخارج بما نسبته ٠,٩٪ ليبلغ ١٠٤,٧ مليار ريال وبالنسبة لبنود الميزان الجاري، فقد حقَّق بندا السلع والخدمات والدخل أعلى فائضاً لهما خلال العام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ فيما حقق بند التحويلات الجارية أعلى عجز له خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ[١]. وتشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي[٢] إلى أن الميزان التجاري سيحقق خلال العام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ فائضاً مقداره ٩١٥ مليار ريال بزيادة نسبتها ٥٩٪ عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية والنمو المتواضع للواردات السلعية. أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضاً مقداره ٥٩٨ مليار ريال عن العام السابق.

الفائض والعجز:

حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات في نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ والذي يوضح قيم صادرات وواردات المملكة من السلع والخدمات فائضاً بلغت نسبته ١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥,٦٪ خلال العام السابق[٣].

نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)[٤]

العام	الحساب الجاري	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة٪
١٤٢٩/١٤٢٨هـ	٣٤٩٩٨٥	١٤٤٢٥٧٢	٢٤,٣
١٤٣٠/١٤٢٩هـ	٤٩٦٢٠٨	١٧٨٦١٤٣	٢٧,٨
١٤٣١/١٤٣٠هـ	٧٨٥٨٠	١٤١٢٥٩٦	٥,٦
١٤٣٢/١٤٣١هـ(*)	٢٥٠٣٢٠	١٦٧٩١٠٩	١٤,٩

العلاقة مع العالم الخارجي:

تشير البيانات الأولية للتجارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ أن حجم التجارة السلعية للمملكة ارتفع إلى ١,٣ تريليون ريال من ١,١ تريليون ريال في العام السابق نتيجة ارتفاع قيمة كل من إجمالي الصادرات والواردات. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي ٧٨,٩٪ في العام المذكور مقارنة بنسبة ٧٦,٨٪ في العام السابق[٥] مما يشير إلى معدل انفتاح اقتصادي عالٍ جداً على العالم.

حجم الصادرات وتطوره:

يعد النفط أهم صادرات المملكة من السلع وأهم البنود المؤثرة في ميزان المدفوعات، لذا فالتغير في أسعار النفط وكميات الإنتاج يؤثر في وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

وتشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي صادرات المملكة السلعية بلغت حوالي ٩٢٤,٤ مليار ريال خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ مقابل ٧٢٦,٢ مليار ريال في العام السابق مسجلة ارتفاعاً نسبته ٢٧,٣٪، وتمثل الصادرات النفطية حوالي ٨٥٪ من إجمالي صادرات المملكة.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) وزارة المالية: بيان ميزانية الدولة للعام ١٤٣٤/١٤٣٣هـ.
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٤) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٥) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(*) أرقام أولية.

صادرات المملكة السلعية[١] (بملايين الريالات)			
البيان	١٤٣١/١٤٣٠هـ	١٤٣٢/١٤٣١	نسبة التغير السنوية ٪
الصادرات النفطية	٦١١٤٩٠	٨٠٦٨٠٩	٣١,٩
النفط الخام	٥٣٣١٧٧	٧١٠٠٢٤	٣٣,٢
المنتجات المكررة	٧٨٣١٣	٩٦٧٨٥	٢٣,٦
الصادرات غير النفطية	١١٤٦٨٤	١١٧٦٠٨	٢,٥
بتروكيماويات	٥٢٩٦٧	٧٢٥٥٦	٣٧
مواد البناء	٨٧٣٨	٨١٣٦	٦,٩-
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	١٠١٥٩	٩٧٨٦	٣,٧-
سلع أخرى(**)	٤٢٨٢٠	٢٧١٣٠	٣٦,٦-
المجموع	٧٢٦١٧٤	٩٢٤٤١٧	٢٧,٣

الصادرات النفطية وغير النفطية [٢]:

بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بنحو ٨٠٦,٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣١,٩٪ مقارنة بالعام السابق والبالغة ٦١١,٥ مليار ريال ويعزى الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع متوسط أسعار النفط الخام العربي الخفيف بما نسبته ٢٦,٧٪ من ٦١,٣٨ دولار للبرميل في عام ١٤٣١/١٤٣٠هـ إلى ٧٧,٧٥ دولار للبرميل في عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ وبقي إنتاج المملكة من النفط الخام عند ٨,٢ مليون برميل يومياً خلال الفترة نفسها.

وتشير البيانات الأولية لقيمة الصادرات النفطية حسب النوع، إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام بما نسبته ٣٣,٢٪ من ٥٣٣,٢ مليار ريال في العام السابق إلى ٧١٠ مليار ريال في عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ كما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته ٢٣,٦٪، من ٧٨,٣ مليار ريال إلى ٩٦,٨ مليار ريال.

ووفقاً للبيانات الأولية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، سجلت صادرات المملكة غير النفطية في عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ارتفاعاً بلغت نسبته ٢,٥٪ لتصل إلى نحو ١١٧,٦ مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع إلى عوامل عدة من أهمها:

ارتفاع قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات بنسبة ٣٧٪ لتبلغ ٧٢,٦ مليار ريال، وفي المقابل تراجعت قيمة صادرات السلع الأخرى والمنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية ومواد البناء بنسبة ٣٦,٦٪ ونسبة ٣,٧٪ ونسبة ٦,٩٪ على التوالي[٣].

وبالإشارة إلى بيان وزارة المالية الخاصة بميزانية الدولة للعام ١٤٣٤/١٤٣٣هـ يتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال العام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ ١٢٨٧ مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٧٪ عن العام السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات غير البترولية حوالي ١٥٣ مليار ريال بزيادة نسبتها ١٤٪ عن العام الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية[٤].

الواردات:

تشير البيانات الأولية إلى أن قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حققت ارتفاعاً نسبته ١١,٨٪ لتبلغ نحو ٤٠٠,٧ مليار ريال مقابل ٣٥٨,٣ مليار ريال في العام السابق[٥]، وأظهرت البيانات الأولية وبحسب البيانات التفصيلية لقيمة الواردات احتلت واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية المرتبة الأولى بمبلغ ٩٩ مليار وبنصيب مئوي مقداره ٢٤,٧٪ وبإنخفاض نسبته ٣,٩٪ عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل بمبلغ ٧٣,٦ مليار ريال في المرتبة الثانية وشكلت ١٨,٤٪ من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته ١٨,٢٪. أما المواد الغذائية فقد بلغ مجموعها ٦٣,٢ مليار ريال واحتلت المرتبة الثالثة بنصيب مئوي بلغ ١٥,٨٪، وبارتفاع نسبته ١٨,٦٪. واحتلت واردات المنتجات الكيماوية والمعدنية المرتبة الرابعة وبمبلغ ٥٦,٧ مليار ريال بنصيب مئوي بلغ ١٤,٢٪ وبارتفاع نسبته ١٨,٤٪. وجاءت واردات المعادن العادية ومصنوعاتها بمبلغ ٤٩,٥ مليار ريال في المرتبة الخامسة بنصيب مئوي بلغ ١٢,٤٪ وبارتفاع نسبته ٢٥,٣٪. وفي المرتبة السادسة جاءت واردات السلع الأخرى بمبلغ ٣٥,٩ مليار ريال بنصيب مئوي قدره ٨,٩٪ وبارتفاع نسبته ٦,٩٪ وفي المرتبة السابعة المنسوجات والملبوسات بمبلغ ١٣,٤ مليار ريال بنصيب مئوي ٣,٣٪ وبارتفاع نسبته ٥,٨٪. أما واردات الأخشاب والمجوهرات فجاءت بالمرتبة الأخيرة بمبلغ ٩,٤ مليار ريال وبنصيب مئوي ٢,٣٪ وإرتفاع نسبته ٥٧,٥٪ عن العام السابق[٦].

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المصدر السابق.
(××) تشمل إعادة التصدير.
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٤) وزارة المالية: بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٣هـ.
(٥) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التقرير السنوي لصادرات المملكة وواردتها، كما ورد في التقرير السنوي لمؤسسة النقد ١٤٣٢هـ.
(٦) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التقرير السنوي لصادرات المملكة وواردتها، كما ورد في التقرير السنوي لمؤسسة النقد ١٤٣٢هـ.

ويتوقع أن تبلغ الواردات السلعية خلال العام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ ٣٧٠ مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٪ عن العام السابق[١].

واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة[٢] (مليون ريال)				
البيان	السنوات			نسبة التغير السنوي لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ
	١٤٣٠/١٤٢٩هـ	١٤٣١/١٤٣٠هـ	١٤٣٢/١٤٣١هـ(*)	
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	١١٧٣١٨	١٠٣٠٩٣	٩٩٠٢٧	٣,٩-
مواد غذائية	٦٢١٩٩	٥٣٢٧٩,٨	٦٣٢٠٢	١٨,٦
منتجات كيماوية ومعدنية	٥٣٠٣٩	٤٧٩٣٦	٥٦٧٤٨	١٨,٤
منسوجات وملبوسات	١٣٨٧٥	١٢٦٥٦	١٣٣٨٧	٥,٨
معادن عادية ومصنوعاتها	٦٦٠١٢	٣٩٥٣٨	٤٩٥٢٤	٢٥,٣
أخشاب ومجوهرات	٨٣٥٥	٥٩٤٦	٩٣٦٣	٥٧,٥
معدات نقل	٧٧٦٢٠	٦٢٢٨٧	٧٣٦٢٨	١٨,٢
سلع أخرى	٣٣٣٣٥	٣٣٥٥٤	٣٥٨٥٧	٦,٩
الإجمالي	**٤٣١٧٥٣**	**٣٥٨٢٨٩,٨**	**٤٠٠٧٣٦**	١١,٨

الرقم القياسي لتكلفة المعيشة:

الرقم القياسي العام:

سجل الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (لجميع السكان) خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ زيادة نسبتها ٥,٣٪ ليبلغ ١٢٨,٩ نقطة مقابل ١٢٢,٤ نقطة في العام السابق وساهمت كل المجموعات الرئيسة بنسب متفاوتة في هذا الارتفاع.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان) لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ[٣]	
البيان	المعدل
الرقم القياسي العام	١٢٨,٩
الأطعمة والمشروبات	١٤٨,٤
الأقمشة والملابس والأحذية	٨٥,٧
الترميم والإيجار والوقود والمياه	١٦٠,٣
التأثيث المنزلي	١١٥,٧
الرعاية الطبية	١١٣,٧
النقل والاتصالات	٩٠,٢
التعليم والترويح	١٠٣,٢
السلع والخدمات الأخرى	١٤٩,٦

وتعدُّ الزيادة في الإنفاق الحكومي أكبر عامل مؤثر على المستوى العام للأسعار خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حيث واصلت المملكة سياسة الإنفاق التوسعية وتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية.

كما كان لارتفاع أسعار النفط العالمية أثر غير مباشر في المستوى العام للأسعار المحلية. كما أسهم انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى بشكل جزئي في زيادة الضغوط التضخمية على أسعار واردات المملكة وبالتالي على المستوى العام للأسعار.

وبالإشارة إلى بيان وزارة المالية الخاص بميزانية الدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٣هـ فقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ ارتفاعاً نسبته ٤,٧٪ عما كان عليه في العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات[٤].

معدل التضخم:

بلغ معدل التضخم في المملكة للعام ١٤٣٠/١٤٢٩هـ ٩,٩٪ متأثراً بالارتفاع في معظم مجموعات الإنفاق الرئيسة، إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط وتأثيره على السلع المستوردة. غير أنه انخفض في العام ١٤٣١/١٤٣٠هـ ليصل إلى ٥٪ متأثراً بالانخفاض في أسعار النفط وانخفاض الإنفاق العام، والانكماش المتوقع في الدول المتقدمة، وانخفاض أسعار السلع ثم ارتفع إلى ٥,٣٪ في العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ[٥].

(١) وزارة المالية: بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٣هـ.
(٢) المصدر السابق.
(*) بيانات أولية.
(٣) وزارة الاقتصاد والتخطيط: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.
(٤) وزارة المالية: بيان وزارة المالية بخصوص ميزانية الدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٣هـ.
(٥) المصدر السابق.

الرقم القياسي لأسعار الجملة:

الرقم القياسي العام[١]:

يقيس هذا المؤشر متوسط التغيرات في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية، ويضم هذا المؤشر عينة تضم ١٦٠ بنداً موزعة على عشرة أقسام رئيسة من رموز التصنيف الدولي النمطي للتجارة مع استبعاد بعض البنود ذات الصلة بالأسلحة وقيمتها من المجموع الكلي لقيم البنود. وقد بلغ مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ نحو ١٤٦,٤ نقطة مقابل ١٤٠,٣ نقطة في العام السابق مسجلاً ارتفاعاً مقداره ٦,١ نقطة بنسبة نحو ٤,٣٪. ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع بعض المجموعات الرئيسة المكونة للمؤشر. فقد سجلت مجموعة سلع أخرى أعلى نسبة ارتفاع خلال العام المذكور وبلغت ١٩,٥٪ تلتها مجموعة المحروقات الكيميائية والمواد ذات الصلة بنسبة ١٨,٣٪ ثم مجموعة المشروبات والدخان بنسبة ١٠,٩٪ ثم مجموعة أصناف مصنعة متنوعة بنسبة ٩,٦٪، ويليها من حيث الترتيب مجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بنسبة ارتفاع بلغت ٥,٧٪، تلتها مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة ٣,٩٪، تليها مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة ١,١٪، ثم مجموعة آلات ومعدات النقل بنسبة ارتفاع بلغت ٠,٣٪ في حين لم يكن هناك تأثير لمجموعة المحروقات المعدنية ذات الصلة على الرقم القياسي لأسعار الجملة.

المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار الجملة [٢] (١٩٨٨ = ١٠٠)

	الأوزان النسبية ٪	١٤٣١/١٤٣٠هـ	١٤٣٢/١٤٣١هـ	التغير السنوي ٪	
				١٤٣١/١٤٣٠هـ	١٤٣٢/١٤٣١هـ
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٤٠,٣	١٤٦,٤	-٣	٤,٣
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٣١,٩	١٦٢	١٦٨,٣	٠,٩	٣,٩
المشروبات والدخان	١,٢	١٣٥,٣	١٥٠	٢,٨	١٠,٩
المواد الأولية عدا المحروقات	٠,٣	١٨١,٧	١٩٢,١	-٦,١	٥,٧
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	١٠,١	١٨٤,٨	١٨٤,٨	٠,٠	٠,٠
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٠,٤	١٣٦,٣	١٣٧,٧	٢,٣	١,١
المحروقات الكيميائية والمواد ذات الصلة	٩,٨	١٤١,٧	١٦٧,٦	-٢٠,٥	١٨,٣
السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	٢٦,٢	١٣٤,٣	١٣٨,١	-٥,٤	٢,٩
الآلات ومعدات النقل	١٣,٤	١٢٦	١٢٦,٤	-٠,٦	٠,٣
أصناف مصنعة متنوعة	٦,٤	١٢٣	١٣٤,٨	٢	٩,٦
سلع أخرى	٠,٣	١٩٦,٣	٢٣٤,٦	١٣,٧	١٩,٥

أثر الأزمة المالية على أسعار الجملة:

يعد الاقتصاد السعودي من الاقتصادات المفتوحة من حيث حجم الصادرات والواردات مقارنة بإجمالي الناتج المحلي حيث يقدر حجم الصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بحوالي ٩٣٦,٣ مليار ريال، بينما يقدر حجم الواردات السلعية بحوالي ٣٦٤,١ مليار ريال. وبهذا تكون الصادرات والواردات قد حققتا ارتفاعاً سنوياً مقداره ٢٩,٨٪ و١,٦٪ على التوالي[٣].

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

وتستورد السوق السعودية الكثير من المنتجات والسلع لتلبية حاجات المستهلكين. ويدخل تأثير التغير في الأسعار العالمية في احتساب مؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حيث يأخذ هذا المؤشر في الحسبان أسعار السلع المستوردة من الشركاء التجاريين للمملكة، ولذلك فإن التغير في الأسعار العالمية له تأثير على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلي.

دخل الفرد:

تشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بنسبة ١٥٪ ليبلغ نحو ٦٠٩١٩ ريال مقابل انخفاض نسبته ٢٢,٥٪ للعام السابق.

متوسط دخل الفرد[١]

البيان	السنة ١٤٣٠/١٤٢٩هـ	السنة ١٤٣١/١٤٣٠هـ	السنة ١٤٣٢/١٤٣١هـ[*]
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) مليون ريال	١٧٨٦١٤٣	١٤١٢٥٩٦	١٦٧٩١٠٩
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٥,٧٩	٢٦,٦٦	٢٧,٥٦
نصيب الفرد من الناتج المحلي (ريال)	٦٩,٢٦٥	٥٢,٩٨٦	٦٠٩١٩

هيكلية سوق العمل:

إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية:

- بلغ إجمالي قوة العمل في المملكة ٨,٦١ مليون فرد، استناداً إلى تقديرات بحث القوى العاملة لعام ١٤٣١/١٤٣٠هـ الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. منهم ٧,٣٣ مليون من الذكور بنسبة ٨٥,١٪ من إجمالي قوة العمل.
- بلغ إجمالي عدد المشتغلين ٨,١٥ مليون منهم ٧,٠٧ مليون من الذكور بنسبة ٨٢,١٪ من إجمالي قوة العمل.
- بلغت قوة العمل السعودية ٤,٢٩ مليون منهم ٣,٥٨ مليون من الذكور بنسبة ٤١,٦٪ من إجمالي قوة العمل.
- بلغ عدد المشتغلين السعوديين ٣,٨٤ مليون منهم ٣,٣٣ مليون من الذكور بنسبة ٣٨,٧٪ من إجمالي قوة العمل.
- بلغت قوة العمل غير السعودية ٤,٣٢ مليون منهم ٣,٧٥ مليون من الذكور بنسبة ٤٣,٥٪ من إجمالي قوة العمل.
- بلغ عدد المشتغلين غير السعوديين ٤,٣١ مليون منهم ٣,٧٤ مليون من الذكور بنسبة ٤٣,٤٪ من إجمالي قوة العمل.

قوة العمل حسب الجنس والجنسية في المملكة لعام ١٤٣١/١٤٣٠هـ [٢]

الجنسية	قوة العمل			المشتغلون			العاطلون		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
سعوديون	٣٥٨٠٧٩٠	٧٠٥٧٢٥	٤٢٨٦٥١٥	٣٣٣٢٦٢٨	٥٠٥٣٤٠	٣٨٣٧٩٦٨	٢٤٨١٦٢	٢٠٠٣٨٥	٤٤٨٥٤٧
النسبة للجملة	٨٣,٥٪	١٦,٥٠٪	١٠٠,٠٠٪	٨٦,٨٠٪	١٣,٢٠٪	١٠٠,٠٠٪	٥٥,٣٠٪	٤٤,٧٠٪	١٠٠,٠٠٪
النسبة للإجمالي	٤١,٦٠٪	٨,٢٠٪	٤٩,٨٠٪	٣٨,٧٠٪	٥,٩٠٪	٤٤,٦٠٪	٢,٩٠٪	٢,٣٠٪	٥,٢٠٪
غير سعوديين	٣٧٤٧١٩٠	٥٧٧٢٩٦	٤٣٢٤٤٨٦	٣٧٣٦٨١٠	٥٧٣٢١٤	٤٣١٠٠٢٤	١٠٣٨٠	٤٠٨٢	١٤٤٦٢
النسبة للجملة	٨٦,٧٠٪	١٣,٣٠٪	١٠٠,٠٠٪	٨٦,٧٠٪	١٣,٣٠٪	١٠٠,٠٠٪	٧١,٨٠٪	٢٨,٢٠٪	١٠٠,٠٠٪
النسبة للإجمالي	٤٣,٥٠٪	٦,٧٠٪	٥٠,٢٠٪	٤٣,٤٠٪	٦,٧٠٪	٥٠,١٠٪	٠,١٠٪	٠,٠٠٪	٠,٢٠٪
الإجمالي	٧٣٢٧٩٨٠	١٢٨٣٠٢١	٨٦١١٠٠١	٧٠٦٩٤٣٨	١٠٧٨٥٥٤	٨١٤٧٩٩٢	٢٥٨٥٤٢	٢٠٤٤٦٧	٤٦٣٠٠٩
النسبة للإجمالي	٨٥,١٠٪	١٤,٩٠٪	١٠٠,٠٠٪	٨٢,١٠٪	١٢,٥٠٪	٩٤,٦٠٪	٣,٠٠٪	٢,٤٠٪	٥,٤٠٪

(١) استمد الجدول من التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٤٣٢هـ.
(*) بيانات أولية.
(٢) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، تقديرات بحث القوى العاملة.

عمالة القطاع العام[١]:

- بلغ عدد العاملين (سعودي وغير سعودي) في القطاع الحكومي بنهاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ نحو ٩٥٩,٨ ألف بزيادة عن العام السابق بلغت نسبتها ١,٩٪ (نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين ٩٢,٢٪). منهم ٨٨٤,٧ ألف سعودي بزيادة عن العام السابق بنسبة ٢,١٪ منهم ٥٨٩,٦ ذكراً وبزيادة ١٪ عن العام السابق ومنهم ٢٥٩,١ أنثى بزيادة ٤,٤٪ عن العام السابق. وبلغ عدد العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي ٧٥,١ ألف عامل بدون زيادة عن العام السابق وبنسبة ٧,٨٪ إلى إجمالي عمالة القطاع الحكومي منهم ٣٣,٧ ألف ذكر بنسبة ٤٥٪ و٤١,٤ ألف أنثى بنسبة ٥٥٪.
- بلغ متوسط الأجور الشهرية للسعوديين العاملين في القطاع الحكومي ٣٩٤٥ ريالاً سعودياً (متوسط راتب الحد الأدنى للمرتبة الأولى في سلم الموظفين العام) و٢٤٧٥٠ ريالاً سعودياً (متوسط راتب الحد الأعلى للمرتبة ١٥).

العاملون في القطاع الحكومي للعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ [٢]

القطاع الحكومي					
سعودي			غير سعودي		
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٥٨٩٦٢٧	٢٩٥٠٨٨	٨٨٤٧١٥	٣٣٦٧٧	٤١٤٤١	٧٥١١٨
الإجمالي ٩٥٩٨٣٣					

عمالة القطاع الخاص:

تشير أحدث الأرقام الصادرة عن وزارة العمل[٣] إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعودي وغير سعودي) بنهاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ نحو ٧ مليون عامل بزيادة نسبتها ١,٤٪ عن العام السابق. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في هذا القطاع حوالي ١٠,٤٪. ويتوزع عدد العاملين في القطاع الخاص بنهاية العام المذكور إلى نحو ٠,٧ مليون عامل سعودي بنسبة ارتفاع ٦,٣٪ عن العام السابق، وحوالي ٦,٣ مليون عامل غير سعودي بنسبة ارتفاع عن العام السابق بلغت ٠,٨٪، وبالنسبة للعامين السعوديين بلغ عدد الذكور نحو ٠,٧ مليون عامل بنسبة ارتفاع عن العام السابق بلغت ٥,٧٪ وبلغ عدد الإناث نحو ٠,٠٦ مليون عاملة بنسبة ارتفاع ١٤,٩٪. أما غير السعوديين فقد بلغ عدد الذكور ٦,٢ مليون عامل بنسبة ارتفاع ٠,٩٪ وبلغ عدد الإناث ٠,٠٩ مليون عاملة بنسبة إنخفاض ٠,٧٪.

وتتوزع عمالة القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي في العام المذكور ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى ٤٣,٢٪ في قطاع البناء والتشييد ٣ مليون عامل ونسبة ٢١,٥٪ في قطاع تجارة الجملة ١,٥ مليون عامل و١٠,٧٪ في قطاع الصناعات التحويلية ٠,٧ مليون عامل ونسبة ٠,٤٪ في قطاع الكهرباء والغاز والمياه ٠,٠٣ مليون عامل من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص[٤].

العاملون في القطاع الخاص لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ

سعودي			غير سعودي		
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٦٦٩٠٣٧	٥٥٦١٨	٧٢٤٦٥٥	٦١٧٨١٣٠	٨٨٤١٥	٦٢٦٦٥٤٥
الإجمالي ٦٩٩١٢٠٠					

(١) وزارة الخدمة المدنية، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٢) استمد هذا الجدول من إحصاءات وزارة الخدمة المدنية كما هي في تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) وزارة العمل، إحصائيات ١٤٣٢/١٤٣١هـ كما وردت في تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٤) مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

وبلغ المتوسط الشهري لأجور العاملين في القطاع الخاص ١٢٩٣ ريال مرتفعاً بنسبة ٣٢٪ عن العام السابق.

البطالة:

تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بأن عدد العاطلين عن العمل من واقع بحث القوى العاملة لعام ١٤٣٠هـ بلغ ٤٦٣ ألف فرد مرتفعاً بنسبة سنوية مقدارها ٥,٨٪ وبمعدل بطالة يصل إلى ٥,٤٪ من إجمالي القوة العاملة في المملكة، ويبلغ عدد السعوديين العاطلين عن العمل ٤٤٩ ألف فرد وبمعدل بطالة مقداره ١٠,٥٪ من إجمالي القوة العاملة السعودية، وكان عدد العاطلين السعوديين الذكور ٢٤٨ ألف فرد وبمعدل بطالة مقداره ٦,٩٪ من إجمالي قوة العمل للذكور السعوديين، بينما بلغ عدد السعوديات العاطلات عن العمل ٢٠٠ ألف امرأة وبمعدل بطالة مقداره ٢٨,٤٪ من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما عدد العاطلين عن العمل غير السعوديين فقد بلغ ١٤ ألف فرد وبمعدل بطالة مقداره ٠,٣٠٪ من إجمالي القوة غير السعودية العاملة في المملكة[١].

البنية الأساسية للنقل والاتصالات:

الطرق:

تنتشر في المملكة شبكة طرق تتميز بمستوى عالٍ من عوامل الأمان والسلامة، وقد بلغ إجمالي أطوال الطرق التي نفذت لغاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حوالي ٥٨ ألف كم منها ١٥ ألف كم طرق رئيسة تربط المناطق الرئيسة في المملكة والحدود الدولية، كما تخدم المناطق الحضرية الكبرى التي لها طابع محلي ودولي واضح، ونحو ٩,٦ آلاف كم طرق ثانوية تربط المدن الكبرى داخل المناطق وحوالي ٣٣,٥ ألف كم طرق فرعية متفرعة من الطرق الثانوية تخدم القرى والهجر والمناطق الزراعية. وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي تم تنفيذها خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حوالي ٦,٥ آلاف كم منها ٤٧٣٠,٦ كم طرق جديدة وتشمل ٥٠,٥ كم طريق سريع ونحو ٣٢,٥ كم طريق مزدوج و٤٦٤٧,٦ كم طرق مفردة كما تم تحويل ١٤١٨,٦ كم من الطرق القائمة إلى طرق مزدوجة وإصلاح ٣٥٩,٥ كم[٢].

الخطوط الحديدية:

شهدت الخطوط الحديدية في المملكة تطوراً ملحوظاً حيث تم تطوير مسارات شبكتها وإنشاء عدد من محطات الركاب الحديثة وإدخال القطارات السريعة مما أدى إلى تحسين خدمات نقل الركاب والبضائع. وتجدر الإشارة إلى صدور المرسوم الملكي رقم م٢٦ تاريخ ١٤٢٧/٤/٢٥هـ القاضي بإنشاء الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) برأسمال مليار ريال لإدارة وتشغيل خط الشمال – الجنوب الذي يبلغ طوله ٢٤٠٠ كم ويعد مشروع قطار الحرمين السريع الكهربائي (HHR) أحد أهم العناصر في برنامج توسعة شبكة الخطوط الحديدية في المملكة. والذي تم تشغيله خلال موسم حج ١٤٣١هـ بطاقة ٣٥٪ من استطاعته. إضافة إلى مشروع الجسر البري الذي يربط بين مدينتي الرياض وجدة مروراً بالعديد من المدن على امتداد الخط الحديدي الذي بلغ طوله ٩٥٠ كم، وربط مدينتي الدمام بالجبيل بطول ١٢٠ كم. كما تقوم المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بدراسة ربط مدن المدينة / تبوك (خط الحجاز القديم) والطائف / خميس مشيط / أبها (مشروع الجسر البري)، وجدة / جازان وخط ينبع / جدة.

يتكون أسطول المؤسسة حالياً من ٥٩ قاطرة ديزل و٧٥ عربة ركاب مصنفة إلى ١٣ عربة من فئة الرحاب بطاقة استيعابية ٥٨٥ مقعداً، و١٠ عربات لدرجة الطليعة طاقتها الاستيعابية ٧١٤ مقعداً، و٢٧ عربة لدرجة القافلة طاقتها الاستيعابية ٢٠٩٦ مقعداً، وعربتان من الفئة الخاصة، و٩ عربات طعام و١٣ عربة لنقل الأمتعة وتوليد الطاقة، إضافة إلى عربة إسعاف واحدة، كما يشمل الأسطول ١٨٦٠ عربة شحن مختلفة الأحجام والأنواع[٣].

وفي المجال التشغيلي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية بلغ عدد الركاب المسافرين بواسطة الخط الحديدي داخل المملكة الذي يربط بين مدينة الرياض والمنطقة الشرقية خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حوالي ١,١١ مليون راكب وتم نقل حوالي ٤,٠٦ مليون طن من البضائع، ويتوقع أن يصل عدد الحاويات المتداولة على الجسر البري عام ١٤٣٦/١٤٣٥هـ إلى أكثر من ٧٠٠ ألف حاوية بحجم ٨ مليون طن من المشحونات[٤].

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ www.saudirailways.org.
(٤) المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.

المطارات والنقل الجوي:

يبلغ عدد المطارات العاملة بالمملكة ٢٧ مطاراً مجهزة بأحدث المعدات والأجهزة منها ٤ مطارات دولية إضافة إلى ٢٣ مطاراً محلياً منتشرة في أنحاء المملكة. وقد تم إنشاء مطار متكامل في ينبع وآخر في مدينة العلا. إضافة إلى مشروع مطار الملك عبد الله بجازان ومشروع مطار الطائف الإقليمي. وتجري توسعة مطار الملك عبد العزيز بجدة على مرحلتين وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى ٢٧ مليار ريال. ويقوم بالنقل الجوي كل من مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية والشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس) وقد بلغ عدد المسافرين المستخدمين للطيران المدني في عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٤٥,٤٠ مليون مسافر وفي مجال الشحن الجوي بلغ وزن البضائع التي تم شحنها ٥٧١,١٠ ألف طن[١].

الموانئ:

يعمل في المملكة ٨ موانئ صناعية وتجارية إضافة إلى مشروع ميناء جديد في رأس الزور بالمنطقة الشرقية يتم من خلالها مناولة أعداد كبيرة من البضائع كل عام. وفي عام ١٤٣١هـ بلغ عدد المسافرين القادمين والمغادرين بحراً أكثر من ١,٢ مليون مسافر، وبلغ عدد الحاويات التي تمت مناولتها أكثر من ٥,٣ مليون حاوية قياسية. وبلغت كمية البضائع غير النفطية الواردة والصادرة التي تمت مناولتها في الموانئ أكثر من ١٥٤ مليون طن وزني[٢].

الحركة التشغيلية للموانئ في المملكة خلال الفترة ١٤٢٩/١٤٣١هـ[٣]

البيان	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٣١/٣٠هـ	١٤٣٢/١٤٣١هـ
البضائع (بالطن الوزني)	١٥٤,٨ مليون	١٤٢,٣ مليون	١٥٤,٠٢ مليون
الحاويات	٤,٦ مليون	٤,٤ مليون	٥,٣ مليون
الركاب	١,٣ مليون	١,١ مليون	١,٢ مليون

الخدمات البريدية:

تنتشر الخدمات البريدية في المملكة من خلال مكاتب بريدية رئيسة وفرعية ومراكز بريد ممتاز، ومكاتب وكالات بريدية (مكاتب خاصة) إضافة إلى خدمة الصناديق والخدمات المتحركة والطوافة. وكما تشير إحصاءات البريد السعودي عام ١٤٣٠هـ، بلغ عدد المكاتب البريدية الرئيسة ٥٥٩ مكتباً، ومراكز البريد الممتاز ١٨٥ مركزاً، وبلغ عدد المكاتب البريدية التي ينشئها القطاع الخاص ٦٢ وكالة بريدية منها ٣٢ وكالة في منطقة الرياض.

كما بلغ عدد مكاتب الوكالات البريدية (المكاتب الخاصة) ٨٣ وكالة بريدية (يتم إنشاؤها بتمويل من القطاع الخاص)، إضافة إلى الصناديق البريدية، والخدمات البريدية المتحركة التي تخدم القرى والهجر حيث تغطي ٦٤٧ قرية بواسطة البريد السطحي و ٣٩٨٥ قرية بالبريد الطواف، وبلغ حجم المواد البريدية التي تمت مناولتها خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حوالي ٧٠٣,٤ مليون مادة بريدية معظمها رسائل بريدية بلغت نسبتها ٨٩,٦٪ من إجمالي المواد البريدية المتداولة[٤].

خطوط الهاتف الثابت والجوال:

بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية العام ١٤٣١هـ حوالي ٤,١٦ مليون خط، منها ٣,١ مليون خط سكني وبنسبة ٧٥٪ من إجمالي الخطوط الثابتة.

وبلغ عدد المشتركين في خطوط الهاتف المتنقل ٥١,٦ مليون مشترك. كما وصل عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض ٤,٤ مليون مشترك حيث وصلت نسبة انتشاره ٣٣,٦٪[٥].

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المؤسسة العامة للموانئ: إحصاءات ١٤٣٢/١٤٣١هـ (من الموقع الإلكتروني للمؤسسة www.ports.gov.sa).
(٣) المؤسسة العامة للموانئ: المصدر ذاته.
(٤) إحصاءات البريد السعودي لعام ١٤٣٠هـ كما وردت في تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ٤٦ لعام ١٤٣١هـ.
(٥) هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي، ١٤٣١هـ.

شبكة الإنترنت:

تشير بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى نمو عدد مستخدمي الانترنت في المملكة خلال الثماني سنوات الماضية من مليون مستخدم منذ إنشاء الهيئة إلى حوالي ١١,٤ مليون في نهاية العام ١٤٣١هـ أي بنسبة انتشار ٤١٪، وتعد نسبة انتشار الأنترنت في المملكة أعلى من المتوسط العالمي (٢٨,٧٪)، ومتوسط الدول العربية (٢٤,٩٪) ومتوسط الانتشار في الدول النامية (٢١٪) ولكنه أقل من متوسط الانتشار في الدول المتقدمة (٧١٪)[١].

وقد واصلت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أنشطتها نحو تعزيز المنافسة بإصدار تراخيص جديدة لعدد من الخدمات المختلفة وإلغاء بعض التراخيص الأخرى، وقد بلغ إجمالي التراخيص الصادرة ٣١٣ ترخيصاً بنهاية العام ١٤٣١هـ مقارنة بـ ٢٩٨ ترخيصاً بنهاية العام ١٤٣٠هـ[٢].

القطاعات الاقتصادية الرئيسة:

الزارعة:

يحظى القطاع الزراعي باهتمام خاص من قبل القطاعين الحكومي والخاص. وتهدف استراتيجية التنمية الزراعية في المملكة إلى الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الزراعي. وقد حققت هذه الاستراتيجية اكتفاءً ذاتياً في القطاعات الإنتاجية النباتية والحيوانية والسمكية.

وبحسب الكتاب الإحصائي الصادر عن وزارة الزراعة لعام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ تقدر المساحة المحصولية في المملكة لجميع المحاصيل في عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٨٠٧ آلاف هكتار، وتقدر مساحة محاصيل الحبوب ٢٨٦٩٣٢ هكتار بطاقة إنتاجية ١٥٧١ ألف طن، وتقدر مساحة الخضروات ١٠٨٨٤٥ هكتار بطاقة إنتاجية حوالي ٢٦٢٢ ألف طن. ومساحة محاصيل الفواكه ٢٢٦٤٤٣ هكتار بطاقة إنتاجية ١٥٤٨ ألف طن، ومساحة محصول الأعلاف ١٨٤ ألف هكتار بطاقة إنتاجية ٣٦٣ ألف طن.

ويقدر عدد الإبل لغاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٢١٣,٣ ألف رأس (لا تشمل الإبل خارج الحيازات)، وعدد الضأن (تقليدي ومتخصص) ٥,٢ مليون رأس، وعدد الماعز أكثر من ١٠,٥ مليون رأس، وعدد الأبقار (تقليدي ومتخصص) ٣٩٣,٣ ألف رأس وعدد الخيول ٢٢,٢ ألف رأس. وعدد الدواجن (تقليدي ومتخصص) ٤٤٤,٧ مليون (طير). وبلغ إنتاج الثروة السمكية ١٠٠٤٧١ طناً، وكمية الحليب الناتج عن ٢٧ مشروعاً ما يزيد عن ١,٦ مليار لتر، وكمية إنتاج العسل ١٢٥٦٥٨ كغ. ويعمل في الزراعة ٤٩٢٦٥٣ عاملاً منهم ٢٣٠٥١٣ سعودياً بنسبة ٤٦,٨٪[٣].

الصناعة:

تتجسد إنجازات القطاع الصناعي في المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي رسمت معالم مستقبل الصناعة في المملكة حتى العام ١٤٤١هـ والتي تسعى لرفع مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٢٠٪ بحلول عام ١٤٤١هـ. وبالاستناد إلى الإحصاءات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة لغاية الربع الرابع من العام ١٤٣٢هـ يبلغ عدد المصانع العاملة في المملكة ٥٠٦١ مصنعاً وبإجمالي تمويل بلغ حوالي ٥٠٩,٥ مليار ريال توظف ما يزد عن ٦٩٣ ألف موظف وعامل[٤].

التجارة:

بلغ العدد التراكمي للمؤسسات التجارية القائمة بالمملكة حتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٨٦٨٥١٥ مؤسسة، وبلغ عدد الوكالات التجارية المسجلة في المملكة بنهاية نفس العام ١٠٩٧٣ وكالة تجارية، وعدد رخص مكاتب المهن الحرة ٨١٢٩ رخصة[٥].

(١) هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي ١٤٣١هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) وزارة الزراعة، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٤ لعام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ. ويلاحظ تغير بعض الأرقام المقدرة في السنوات السابقة إلى الأرقام المتحققة فعلاً.
(٤) وزارة التجارة والصناعة: قاعدة المعلومات الصناعية، إحصائيات صناعية متنوعة من موقع الوزارة على شبكة الانترنت www.mci.gov.sa.
(٥) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

السياحة:

تشير بيانات الهيئة العامة للسياحة والآثار بنهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى أن عدد الفنادق العاملة في المملكة ٣٧١ فندقاً من مختلف الدرجات (٦١ فندقاً من درجة خمس نجوم، و٣٠ من درجة أربع نجوم، ١٢٢ من درجة ثلاث نجوم، و١٢٤ من درجة نجمتين) وبلغ إجمالي غرف هذه الفنادق ٢٩٥٠٧ غرفة (حسب التصنيف القديم) كما بلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة حسب التصنيف الجديد ٩٨٢ وحدة بإجمالي ٤٧٦٦١ شقة[١].

الخدمات السياحية في المملكة حسب التصنيف الجديد لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ[٢]

الفنـــادق					
خمس نجوم	أربع نجوم	ثلاث نجوم	نجمتان	الإجمالي	الإجمالي حسب التصنيف القديم
٦١	٣٠	١٢٢	١٢٤	٣٣٧	١١٤٠
٪١٨,١	٪٨,٩	٪٣٦,٢	٪٣٦,٨	٪١٠٠	
الغرف في الفنادق					
١١٧٠٦	٢٠٣٠	٧٢٧٤	٧٤٩٨	٢٩٥٠٧	١٠٢٣٠٥
٪٣٩,٧	٪١٠,٣	٪٢٤,٧	٪٢٥,٤	٪١٠٠	
الوحدات السكنية المفروشة					
العدد حسب التصنيف الجديد		عدد الشقق		النسبة المئوية	العدد حسب التصنيف القديم
٩٨٣		٤٧٦٦١		٪١٠٠	٤٤٢٣

المياه والكهرباء:

- بلغ إنتاج المملكة من المياه المحلاة خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٨٨٣,٨ مليون م^{٣} يومياً بطاقة كهربائية منتجة بلغت ٢٤,٧ مليون ميجاوات/ساعة[٣].
- تشير أحدث إحصاءات وزارة المياه والكهرباء[٤] إلى زيادة استهلاك الكهرباء في المملكة بنسبة ٩,٧٪ خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ ليبلغ ٢١٢٢٦٢,٦ جيجاوات/ ساعة، وارتفع الحمل الأقصى للكهرباء إلى ٤٥٦٦١ ميجاوات/ساعة بزيادة نسبتها ١١,٧٪ كما ارتفعت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي ٤٠٦٩٧ ميجاوات/ ساعة بزيادة نسبتها ٥,٢٪، إرتفع عدد المشتركين في خدمات الكهرباء ليبلغ نحو ٦ مليون مشترك بزيادة نسبتها ٥,٣٪. ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو ٤,٩ مليون مشترك ما نسبته ٨١,٦٪ من إجمالي المشتركين.

الأدوار والتوقعات الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد السعودي:

الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي[٥]:

تأتي الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي في وقت تواجه فيه المملكة تحديات رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، والتكامل الإقليمي والعربي. فبالرغم من النمو المرتفع للسكان الذي واكبه نمو في الدخل وتحسن كبير في كل مؤشرات التنمية البشرية، حيث تصنف المملكة حالياً في الشريحة العليا للدول متوسطة الدخل. إلا أن الارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة تنموياً خلال السنوات المقبلة حتى العام ١٤٤٥/١٤٤٤هـ يتطلب مضاعفة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، في ظل استمرار نمو السكان بمستويات عالية نسبياً.

كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة، تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الموارد العامة غير النفطية بما يتيح تحويل الإيرادات النفطية تدريجياً إلى أصول إنتاجية، ورأسمال بشري فعال. إضافة إلى تطوير الموارد البشرية وتوظيفها للمنتج، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية مما يضمن رفع إنتاجية عناصر الإنتاج لتدعيم القدرات التنافسية الناجمة عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية.

(١) الهيئة العامة للسياحة والآثار: الإحصاءات السياحية لعام ١٤٣٠هـ.
(٢) مركز ماس: الإدارة العامة للتراخيص والجودة، ١٤٣٢هـ.
(٣) وزارة المياه والكهرباء، التقرير السنوي، ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٤) وزارة المياه والكهرباء كما ورد في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٥) موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط، الاستراتيجية بعيدة المدى www.mep.gov.sa.

تتجلى المحاور الأساسية للاستراتيجية بعيدة المدى بالمعطيات التالية:

- توقع نمو سكان المملكة (سعودي وغير سعودي) بمعدل سنوي متوسط قدره ٠,٨٧٪ خلال مدة الاستراتيجية ليصل عددهم إلى نحو ٢٩,٨٦ مليون نسمة عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ.
- سيكون الاقتصاد الوطني، بإذن الله، بحلول عام ١٤٤٤/١٤٤٥هـ اقتصاداً متطوراً منتعشاً ومزدهراً، قائماً على قواعد مستدامة، موفراً فرص عمل مجزية لجميع المواطنين القادرين على العمل، متسماً بنظام تعليم وتدريب عالي الجودة والكفاءة، وعناية صحية متميزة إضافة إلى جميع الخدمات الأخرى اللازمة لتوفير الرفاهية للمواطنين وحماية القيم الاجتماعية والدينية والحفاظ على التراث.
- يتوقع لمتوسط دخل الفرد أن يصل إلى أكثر من الضعف مرتفعاً من ٤٣,٣ ألف ريال في نهاية العام ١٤٢٥هـ إلى نحو ٩٨,٥ ألف ريال في نهاية العام ١٤٤٥هـ بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ. أي بمعدل نمو سنوي متوسط لفترة الاستراتيجية قدره ٤,٢٪ وفي ضوء النمو المتوقع لعدد السكان فإن متوسط النمو السنوي المطلوب في الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى هذا الهدف يبلغ ٦,٦٪ على مدى زمن الاستراتيجية.

توقعات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد[1]

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	متوسط دخل الفرد (ألف ريال)
١٤٣٤/١٤٣٥هـ	١١٨٩,١	٥٧
١٤٣٩/١٤٤٠هـ	١٦٧٤,٧	٧١,٨
١٤٤٤/١٤٤٥هـ	٢٥٤٢,٥	٩٨,٥
معدل النمو السنوي المتوسط ٪		
١٤٣٠/١٤٣١هـ - ١٤٣٤/١٤٣٥هـ	٥,٨	٣,٥
١٤٣٥/١٤٣٦هـ - ١٤٣٩/١٤٤٠هـ	٧,١	٤,٨
١٤٤٠/١٤٤١هـ - ١٤٤٤/١٤٤٥هـ	٨,٧	٦,٤
١٤٢٥/١٤٢٦هـ - ١٤٤٤/١٤٤٥هـ	٦,٦	٤,٢

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، الاستراتيجية بعيدة المدى.

يتوقع أن ينمو الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي متوسط قدره ٩,٣٪ خلال مدة الاستراتيجية مقارنة بمعدل ٥,٣٪ فقط للإنفاق الاستهلاكي. وبالتالي يتوقع أن يرتفع اسهام النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٥٪ إلى ٣٣,٩٪ خلال المدة ذاتها. ويشار إلى أن النمو في الإنفاق الاستثماري سيأتي معظمه من نمو الاستثمارات الخاصة. بمعدل سنوي قدره ١٠,٣٪ لفترة الاستراتيجية، في حين سيبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار العام نحو ٤٪، وبالتالي فإن إسهام الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع من ١٥,٤٪ إلى ٣٠,٧٪. وسيسهم هذا التدفق الاستثماري في زيادة الصادرات بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٦٪ لتصبح نحو ٣١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ١٤٤٥هـ وسيصاحب ذلك أيضاً ارتفاع في الواردات التي ستنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ٥,٢٪ لتبلغ نسبتها ٢١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية مدة الاستراتيجية.

تستهدف الاستراتيجية تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره ٧,١٥٪ بحيث ترتفع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٩٪ إلى ٢٧,٤٪. لذا يتوقع للقطاع الصناعي أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره ٧,٨٪ وأن ترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩,٦٪ إلى ٢٤,٩٪ ويتوقع للقطاع السياحي معدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو ٨,٨٪ وبالتالي يزيد إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بصورة تدريجية من ٢٧,٤٪ إلى نحو ٤١,٩٪.

يتوقع أن ينمو القطاع النفطي بمعدل سنوي متوسط قدره ٤,٣٪ خلال مدة الاستراتيجية، إلا أن حصته في الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تنخفض من ٢٧,٥٪ إلى ١٧,٩٪، أي أن حجم القطاع غير النفطي يتوقع أن يشكل نسبة ٨٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مدة الاستراتيجية مرتفعاً نحو ٧٢,٥٪ عند بدايتها. ويعكس هذا التزايد الدور المتوقع لدور القطاع الخاص حيث سترتفع إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٥٢,٣٪ في بداية الاستراتيجية إلى ٦٩,٣٪ عند نهايتها. وذلك بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ٨,١٪، مقابل معدل نمو مستهدف يبلغ ٤,١٪ في المتوسط سنوياً للقطاع الحكومي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي المستهدف
بالأسعار الثابتة لعام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)[1]

(مليار ريال)

	١٤٢٥/٢٤هـ	١٤٣٠/٢٩هـ	١٤٣٥/٣٤هـ	١٤٤٠/٣٩هـ	١٤٤٥/٤٤هـ	معدل النمو السنوي المتوسط* ٪ خلال مدة الاستراتيجية
القطاعات الإنتاجية غير النفطية	١٧٨,٢٥	٢٣٤,٢٢	٣٢٢,٢٥	٤٤٥,١٥	٦٩٦,٠٢	٧,١
الزراعة والغابات	٣٨,٠١	٤٤,٤	٥٠,٣٢	٥٦,٥١	٦٥,٨١	٢,٥
الصناعة **	١٤٠,٢٤	١٨٩,٨٢	٢٧١,٩٣	٣٨٨,٦٤	٦٣٣,٢١	٧,٨
قطاع الخدمات ***	١٩٥,٩١	٢٥٨,٤٩	٤٠٩,٠٢	٦٥٢,٠٤	١٠٦٦,١٦	٨,٨
القطاع الخاص ****	٣٧٤,١٦	٤٩٢,٧١	٧٣١,٢٧	١٠٩٧,١٩	١٧٦٢,١٨	٨,١
القطاع الحكومي	١٣٥,٠٦	١٦٢,٨٩	١٨٠,٩١	٢٢٤,٣٤	٣٠٠,٢٢	٤,١
قطاع النفط	١٩٦,٧	٢٢٥,٠٥	٢٦٢,٤٩	٣٣٥,٦٠	٤٥٥,٢٨	٤,٣
رسوم الواردات	٨,٩٨	١٤,٥٢	١٤,٣٨	١٧,٦١	٢٤,٨٦	٥,٢
الناتج المحلي الإجمالي	٧١٤,٩	٨٩٥,١٧	١١٨٩,٠٥	١٦٧٤,٧٤	٢٥٤٢,٥٤	٦,٦

- يتوقع ارتفاع معدل مشاركة القوى العاملة الوطنية من ٣٦,٩٪ في بداية الاستراتيجية إلى ٥٦,٣٪ في نهايتها وذلك تمشياً مع سياسة خفض العمالة الوافدة، وتخفيض معدل البطالة.
- يتوقع ارتفاع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الوطنية من ١٠,٣٪ إلى ٣٠٪ خلال الاستراتيجية.
- يتوقع لإجمالي قوة العمل أن تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره ٢,٨٪ لترتفع من نحو ٨,٥٥ مليوناً في بداية الاستراتيجية إلى نحو ١٥ مليون في نهايتها، وبمعدل سنوي متوسط قدره ٦,٢٪. كما يتوقع أن تنخفض العمالة الوافدة من نحو ٤,٧ مليون إلى ٣,٢ مليون وبمعدل انخفاض سنوي متوسط قدره ٢٪.

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، توقعات الاقتصاد الكلي.
* النسب مقربة
** يشمل صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير والصناعات التحويلية الأخرى والبناء والتشييد والكهرباء والتعدين.
*** يشمل التجارة والنقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات والخدمات الاجتماعية مخصوماً منه رسوم الخدمات البنكية.
**** مخصوم منه رسوم الخدمات البنكية.

الاستراتيجيات الوطنية:

بات العمل الاستراتيجي المجسد في خطط وبرامج طويلة ومتوسطة الأمد من الأسس التي يقوم عليها التخطيط والتطوير الشامل في هيئات ومؤسسات المملكة. ومن هنا قامت معظم الهيئات العامة والخاصة بإعداد استراتيجيات وطنية لقطاعاتها أو أنشطتها ومن هذه الاستراتيجيات:

استراتيجية التخصيص[1]:

يشرف على هذه الاستراتيجية المجلس الاقتصادي الأعلى بحيث يتم إعداد برنامج تخصيص الأنشطة المستهدفة بالتخصيص، بما يعزز دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني، بحيث يصبح القطاع الخاص السعودي اللاعب الأكبر في منظومة التنمية الاقتصادية بالمملكة، وأن تزيد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي الحقيقي) من حوالي ٥٤٪ إلى ٩٢٪ في عام ٢٠٢٠م، وذلك حتى يظل الاقتصاد الوطني السعودي ككل محافظاً على مكانته اللائقة ضمن مجموعة دول العشرين الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم. ما يوجب على القطاع الخاص إجراء تعديلات جذرية وسريعة في هيكلية منشآته وتطوير الكفاءات البشرية التي يعتمد عليها، وزيادة اهتمامه وإنفاقه على البحث والتطوير الذي يخدم منشآته، لأجل التوافق مع التحديات المحلية والعالمية، ويتطلب من الحكومة دعم وتوسيع وتنويع فرص ومجالات الاستثمار أمام القطاع الخاص في شتى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وإيجاد تشريعات جديدة لحماية ودعم المستثمر لأجل زيادة ومضاعفة قدراته التنموية واستدامة التنمية والصمود في مواجهة التنافسية العالمية[2].

الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ[3]:

أعدت وزارة التجارة والصناعة الاستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة «نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة» بهدف تفعيل دور القطاع الصناعي بما يحقق الموقع المستقبلي المتميز الذي يختطه المجتمع السعودي لذاته خلال تنفيذ الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني ١٤٤١هـ. وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية للصناعة الهدف الاستراتيجي لخطط العمل خلال الثلاث عشر سنة المقبلة الذي يتضمن «رفع مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠٪ بحلول عام ١٤٤١هـ، مقارنة بما هي عليه الآن ١١,١٪، والوصول إلى مركز متميز على الخريطة الصناعية العالمية، وذلك من خلال عدة استهدافات محددة تعمل على أهم المتغيرات الصناعية المؤثرة على الأداء الصناعي»، وأهم هذه الاستهدافات:

- أولاً: مضاعفة القاعدة الصناعية بثلاث أمثال (مقاسة بمستوى القيمة المضافة الصناعية) (تحقيق معدل صناعي مركب للقيمة المضافة يصل إلى ٨٪ سنوياً).
- ثانياً: إحداث تحول هيكلي واضح في نمط إيجاد القيمة المضافة في القطاع الصناعي (وصول نسبة المصنعات ذات القاعدة التقنية إلى ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي مقارنة بالنسبة الحالية وهي ٣٠٪).
- ثالثاً: جعل القطاع الصناعي الوطني فاعلاً في منظومة التجارة الدولية والعمل على رفع نسبة التصدير من الإنتاج الصناعي، وكذلك رفع نسبة الصادرات ذات القاعدة التقنية، (رفع نسبة التصدير من الإنتاج الصناعي إلى ٣٥٪ مقارنة بمستوياتها الحالية وهي ١٨٪، ورفع نسبة الصادرات ذات القاعدة التقنية إلى ما لا يقل عن ٣٠٪ من صادرات المصنفات مقارنة بمستواها الحالي الذي لا يتعدى ٢٠٪ في المتوسط، و١٠٪ دون المنتجات البتروكيماوية).
- رابعاً: إحداث نقلة واضحة في مستوى التوظيف للعمالة الوطنية في الصناعة (مضاعفة نسبة العمالة الوطنية في الصناعة من ١٥-٣٠٪ وزيادة تعدادها خمسة أضعاف)[4].

(١) المجلس الاقتصادي، استراتيجية التخصيص.
(٢) منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة الرابعة، دراسة: قطاع الأعمال السعودي ومواجهة التحديات الاقتصادية، محرم ١٤٣١هـ (قدمت هذه الدراسة من قبل مركز الشرق الأوسط للاستشارات).
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٥ لعام ١٤٣٠هـ.
(٤) وزارة التجارة والصناعة: الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ وآليات التنفيذ.

ومن أجل تحقيق الهدف العام للاستراتيجية والأهداف الأربعة المحددة، تستند الاستراتيجية على أحد عشر أساساً استراتيجياً هي:

- تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي تملكها المملكة.
- الاتجاه نحو المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.
- الاتجاه نحو الصناعات ذات المحتوى المعرفي عالي التقنية.
- توفير البنى الأساسية وتطويرها.
- تبني التنمية الوطنية الإقليمية المتوازنة ودعمها.
- تبني نموذج التجمعات الصناعية.
- تعزيز دور المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.
- المساهمة القوية في بناء نظام وطني للإبداع والابتكار.
- تطوير بنية العمل (الأنظمة، والإجراءات، والسياسات).
- تنمية الموارد البشرية اللازمة لقطاع الصناعة.

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، تتبنى الاستراتيجية العمل وفق محاور الصناعة القائمة (المحور الأفقي)، والصناعة المستهدفة (المحور العامودي)، والإدارة الفاعلة لتنفيذ الاستراتيجية.

الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات[1]:

قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لبناء مجتمع المعلومات، بهدف تحول مجتمع المملكة إلى مجتمع المعلومات، وبناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية، وإلى اكتساب مقومات الاقتصاد الرقمي، وترتكز الرؤية المستقبلية للخطة على محاور رئيسة وأخرى مساندة تتمثل الرئيسة في التوظيف أو الاستخدام الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في جميع المجالات، وبناء صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتتمثل المحاور المساندة في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتجهيز البنية التحتية، وإعداد الكوادر المؤهلة، وردم الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع من ناحية وبين المجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى المتقدمة رقمياً من ناحية أخرى، من خلال مجموعة مشاريع مبرمجة تشمل الحكومة الإلكترونية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والخدمية والمجتمعية المختلفة.

أقرت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠ وتاريخ ١٤٢٨/٥/١١هـ حيث اشتملت على منظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للعشرين سنة المقبلة، متكوناً من رؤية مستقبلية، وسبعة أهداف عامة إضافة إلى الخطة الخمسية الأولى شاملة ٢٦ هدفاً محدوداً، و٦٢ سياسة تنفيذية، و٩٨ مشروعاً.

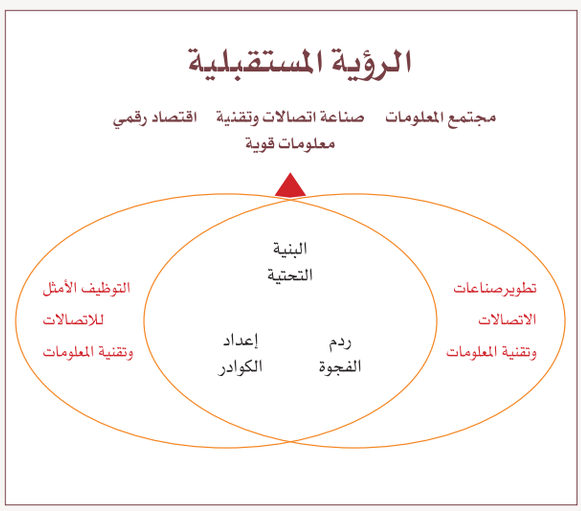

(١) وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (الرؤية لبناء مجتمع المعلومات) ١٤٢٦هـ.

الاستراتيجية الوطنية للسياحة[١]:

تتجسد الاستراتيجية الوطنية للسياحة بمشروع تنمية السياحة الوطنية (الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره) وتتضمن هذه الاستراتيجية النظرة الكلية المستقبلية لصناعة السياحة في المملكة بما في ذلك السياحة الخارجية (المغادرة) من رحلات ونفقات، والسياحة الوافدة، والسياحة الداخلية، وإشغال الفنادق...الخ وذلك للمرحلة الزمنية من ١٤٢٢-١٤٤١هـ.

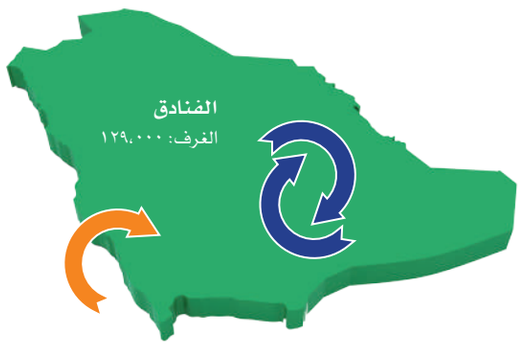

إذ من المتوقع أن يصل حجم الإنفاق السياحي المباشر في نهاية الاستراتيجية ١٠١،٣ مليار ريال، كما ستوفر ١،٥ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة[٢].

الاستراتيجية الوطنية العامة للعلوم والتقنية[٣]:

تطرح الاستراتيجية الوطنية العامة للعلوم والتقنية مجموعة من الأسس الاستراتيجية تتجسد بتبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار، وتفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعاً وتنوعاً بما يتفق وحاجات التقدم العلمي والتقني المنشود، وتهيئة السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في البحث العلمي والتطوير التقني، وضمان تلبيتها وتكاملها مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة، والعمل على تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني تلبي متطلبات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة، وتعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصصة لأنشطة المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بما يضمن قيامها بأداء مهامها المطلوبة، والاستمرار في نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية، ودعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار وتطوير الأنظمة التي تحكم أداء المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة، وتطوير مختلف أوجه التعاون العلمي التقني على المستوى الخليجي والعربي والدولي مع التركيز على البلدان والمؤسسات المتقدمة في المجالات التي تسعى فيها المملكة للريادة العلمية والتقنية، وإتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وتيسير السبل كافة للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف وظروف المملكة.

الاستراتيجية الوطنية للنقل[٤]:

أعدت وزارة النقل الاستراتيجية الوطنية للنقل انطلاقاً من رؤية مستقبلية لقطاع النقل في المملكة تتجسد بتوفير قطاع نقل متكامل يشمل جميع الأنماط لمواكبة حاجات المملكة المستقبلية ويتميز بالسلامة والفعالية والكفاءة والتطور التقني، ويعمل على تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي، كما يضمن توفير بيئة صحية وآمنة لأفراد المجتمع.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية[٥]:

قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية بهدف تجسيد الأهمية الحضارية والثقافية والاقتصادية والسياحية للحرف والصناعات اليدوية والعمل على تطويرها وجعلها أحد أنشطة الاقتصاد الوطني ذات الدخل المضاف إلى الناتج الإجمالي المحلي.

ويحدد البعد الزمني للاستراتيجية بعشرين عام ١٤٢٨-١٤٤٧هـ على شكل خطط خمسية وعشرية (خمس سنوات ١٤٢٨هـ - ١٤٣٢هـ وتسمى بالمدى القريب، وخمس سنوات أخرى ١٤٣٣ - ١٤٣٧هـ وتسمى بالمدى المتوسط، وعشر سنوات ١٤٣٨ - ١٤٤٧هـ وتسمى المدى البعيد) يتم خلال هذه المراحل تنظيم قطاع الحرف والصناعات اليدوية وتنميته، ليصبح رافداً من روافد الاقتصاد الوطني، وليسهم في توفير فرص العمل للمواطنين، وزيادة الدخل، وإبراز التراث، وليوفر منتجات قادرة على المنافسة، وقابلة للتسويق داخل المملكة وخارجها.

الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية[٦]:

بدأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية وللحد من مخاطر حوادث السير. وستكون الاستراتيجية على مرحلتين:

الأولى: عن طريق التقويم المتعمق للوضع المروري الراهن، وتحديد نقاط القوة والضعف، والتعرف على الخبرات العالمية في هذا المجال.

(١) الهيئة العامة للسياحة والآثار (الهيئة العليا للسياحة سابقاً) مشروع تنمية السياحة الوطنية للمملكة (١٤٢٢-١٤٤١هـ).
(٢) المصدر السابق.
(٣) موقع جامعة الإمام محمد بن سعود www.imamu.edu.sa.
(٤) وزارة النقل، الاستراتيجية الوطنية للنقل.
(٥) الهيئة العامة للسياحة والآثار: الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية.
(٦) موقع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية www.kacst.edu.sa.

الثانية: ستكون عن طريق إعداد الأسس الاستراتيجية التي يتم ترجمتها إلى برامج ومشاريع مصنفة بحسب الجهات المعنية وفق برنامج زمني لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق حركة مرورية آمنة، وتنظيم أمثل لحركة السير، وتنمية الإحساس بالمشاركة المجتمعية في تحقيق السلامة المرورية.

الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر:

أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر في المملكة، وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة منذ العام ١٤٢٧هـ، وحددت الاستراتيجية ثلاثة خطوط للفقر (النسبي والمطلق والمدقع) على أن تشمل الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية معالجة الفقر في المملكة بضوء هذه الخطوط المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى تأسيس الصندوق الخيري الاجتماعي (الصندوق الخيري الوطني سابقاً) كأداة من أدوات معالجة الفقر في المملكة، وآلية من الآليات التي نجمت عن الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، حيث يدعم الصندوق بتمويل مالي سنوي قدره ٣٠٠ مليون ريال لإنجاز برامج ومشروعات محددة في استراتيجية عمله تتفق والمنطلقات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر، التي تشمل مرحلة زمنية تمتد لغاية العام ١٤٤١هـ. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات القائمة على الاستراتيجية تسعى لتعديل مسماها إلى الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي عبر هيئة وطنية عليا للإنماء الاجتماعي تتبعها أمانة عامة، ولجان على مستوى المناطق، ولجان متخصصة في الوزارات لمتابعة التنفيذ، ومراكز خاصة لرصد ظاهرة الفقر ومؤشراته في مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات[1].

استراتيجية التوظيف السعودية[2]:

انطلاقاً من أهمية المعالجة الجذرية المتكاملة لتشوهات سوق العمل قامت وزارة العمل بالتعاون مع القطاع الخاص وبعض الأجهزة الحكومية بإعداد «استراتيجية التوظيف السعودية». وتمت الموافقة عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٠ وتاريخ ١٤٣٠/٨/٥هـ وهي استراتيجية طويلة المدى تغطي فترة خمس وعشرين سنة.

تسعى الاستراتيجية لتحقيق أهداف:

- التوظيف الكامل لقوة العمل السعودية.
- زيادة مستدامة في مساهمة الموارد البشرية المواطنة.
- الارتقاء بانتاجية العامل المحلي لتضاهي نظيره في الاقتصادات المتقدمة. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من السياسات بحيث يكون لكل سياسة مجموعة من الغايات القابلة للقياس ومجموعة من الآليات القابلة للتنفيذ.

الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:

حرصت حكومة المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي. وامتداداً لهذا الاهتمام وضعت هذه الاستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك على النحو الآتي:

تأسست الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالمرسوم الملكي رقم أ / ٦٥ بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ وسبق ذلك صدور الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ.

أولا: المنطلقات:

تتركز الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على المنطلقات الآتية:

- أن الدين الاسلامي الحنيف . عقيدة وشريعة ومنهج حياة . هو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الاستراتيجية: منطلقات وأهدافاً ووسائل وآليات، وتعد كل عمل من شأنه الانحراف بالوظيفة العامة والخاصة عن مسارها الشرعي والنظامي

(١) صحيفة الشرق الأوسط: ٧ صفر ١٤٣٠هـ العدد ١١٠٢٥.

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٦ لعام ١٤٣١هـ.

الذي وجدت لخدمته فساداً وجريمة تستوجب العقاب في الدنيا والآخرة.

- أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتحقق بشكل افضل بتعزيز التعاون بين الاجهزة المختصة في المملكة بشكل مستمر.
- أن الفساد يعوق التطوير والتنمية والاستثمارات.
- أن الفساد مرتبط في بعض صوره بالنشاطات الإجرامية، وبخاصة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
- أن ظهور مفاهيم وصور ووسائل حديثة للفساد وانتشارها تستلزم مراجعة وتقويماً مستمراً للسياسات والخطط والانظمة والاجراءات والبرامج لمكافحة هذا الوباء الخطر.
- أن تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب أيضاً تعزيز التعاون بين الدول انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، مما يسهم في تعميق الثقة بين الدول وتهيئة مناخ افضل للعلاقات فيما بينها.

ثانياً: الأهداف:

تهدف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الى تحقيق الآتي:

- حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره.
- تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والاخلاقية والتربوية.
- توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية.
- توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها.
- الاسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الاقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- تحقيق العدالة بين افراد المجتمع.

ثالثاً: الوسائل:

- تشخيص مشكلة الفساد في المملكة من خلال العديد من الآليات والأدوات.
- إقرار مبدأ الوضوح والشفافية وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة.
- وضع نظام لحماية المال العام.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي.
- تحسين أوضاع المواطن الأسرية والوظيفية المعاشية.
- تعزيز التعاون العربي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالمستجدات الدولية الحاصلة بجرائم الفساد والرشوة وأساليب التعرف عليها وسبل محاصرتها.

رابعا: الآليات.

إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تتولى المهمات الآتية:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.
- تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقويمها.
- تلقي التقارير والاحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراستها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها.
- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة[1].

(١) انظر الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من المشاريع التي تجسد استراتيجيات ومبادرات وخطط وطنية في المملكة مثل:

- الاستراتيجية الوطنية للغابات.
- الاستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر.
- الاستراتيجية الوطنية وبرامج العمل الوطنية للمحافظة على التنوع الحيوي.
- الاستراتيجية الوطنية للبيئة.
- المبادرة الوطنية لتحلية المياه بالطاقة الشمسية.
- الخطة الوطنية للمياه.
- الخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية.

برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي:

أولت حكومة المملكة العربية السعودية قطاع التعليم عناية خاصة على اعتبار أن العلم أساس نهضة الأمم، وحرصاً من خادم الحرمين الشريفين على التنمية المستدامة للموارد البشرية في المملكة أطلق مبادرته باستحداث برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للابتعاث الخارجي؛ ليكون رافداً مهماً لدعم الجامعات السعودية، والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات المتميزة من أبناء الوطن، وليقوم بتنمية الموارد البشرية السعودية، وإعدادها، وتأهيلها بشكل فاعل؛ لتصبح منافساً عالمياً في سوق العمل، ومجالات البحث العلمي، و أصدر أمره الكريم ذا الرقم ٥٣٨٧/م ب المؤرخ في ١٤٢٦/٤/١٧هـ ببدء هذا البرنامج في عام ١٤٢٦هـ، واستمراره خمسة أعوام.

وقد بدأ البرنامج بابتعاث مجموعة من الطلاب والطالبات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم توسعت دائرة الابتعاث لتشمل عدداً من الدول المتقدمة في تخصصات متنوعة تلبي حاجة سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

وبعد انتهاء المراحل الخمس الأولى، وقناعة وزارة التعليم العالي بنجاح البرنامج، وتحقيقه الأهداف المنوطة به، طلب من مقام خادم الحرمين الشريفين التفضل بالموافقة على تمديده خمس سنوات أخرى اعتباراً من العام الهجري ١٤٣١هـ، وجاءت موافقته، حفظه الله، لتزف البشرى لأبناء الوطن وبناته، بهذه الفرص العلمية؛ لتحقق طموحاتهم، وتطلعاتهم، ولتمد القطاعين الحكومي، والأهلي بالكفاءات المتميزة.

وتقوم إدارة البرنامج بتقويم كل مرحلة، والاستفادة من التغذية الراجعة في تحسين وتطوير أداء كل مرحلة كماً، وكيفاً.

الرؤية

إعداد أجيال متميزة لمجتمع معرفي مبني على اقتصاد المعرفة.

الرسالة:

إعداد الموارد البشرية السعودية، وتأهيلها بشكل فاعل؛ لتصبح منافساً عالمياً في سوق العمل ومجالات البحث العلمي ورافداً مهماً في دعم الجامعات السعودية والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات المتميزة.

يقدم برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي دعماً سخياً يتمثل في:

- مكافأة شهرية.
- رسوم التعليم للمؤسسة التعليمية التي يدرس فيها المبتعث.
- تكاليف حضور المؤتمرات، والندوات، وورش العمل.
- تعويضات مالية للرحلات العلمية.
- تذاكر السفر.
- بدل مالي للكتب والملابس.
- تأمين طبي.
- مكافآت للمرافقين.

الأهداف:

- ابتعاث الكفاءات السعودية المؤهلة للدراسة في أفضل الجامعات في مختلف دول العالم.
- العمل على إيجاد مستوى عال من المعايير الأكاديمية والمهنية من خلال برنامج الابتعاث.
- تبادل الخبرات العلمية والتربوية والثقافية مع مختلف دول العالم.
- بناء كوادر سعودية مؤهلة ومحترفة في بيئة العمل.
- رفع مستوى الاحترافية المهنية وتطويرها لدى الكوادر السعودية.

المراحل الدراسية والتخصصات:

يوفر برنامج خادم الحرمين الشريفين لأبناء المملكة العربية السعودية فرصة الابتعاث للتعليم الجامعي، والعالي في عدة تخصصات علمية تحتاج إليها معظم القطاعات الحكومية والأهلية.

وإذا كان الابتعاث في المرحلة الجامعية (البكالوريوس) مقتصراً في المراحل الأخيرة على دراسة الطب البشري، والعلوم الطبية، والصحية، فإنه يشمل تخصصات متنوعة في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه) وهذه التخصصات هي:

- الطب، طب الأسنان، الزمالة.
- الصيدلة.
- التمريض.
- العلوم الطبية: الأشعة، المختبرات الطبية، التقنية الطبية، والعلاج الطبيعي.
- العلوم الصحية: التغذية ، والسجلات والملفات.

- الهندسة: الهندسة المدنية، والمعمارية، والكهربائية، والميكانيكية، والصناعية، والكيميائية، والبيئية، والاتصالات والآلات والمعدات الثقيلة.
- الحاسب الآلي: هندسة الحاسب، علوم الحاسب، الشبكات ... إلخ.
- العلوم الأساسية: الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء.
- تخصصات أخرى: القانون، المحاسبة، التجارة الإلكترونية، التمويل، التأمين، والتسويق.

دول الابتعاث:

حددت دول الابتعاث في البرنامج حسب جودة البرامج الأكاديمية في دول الابتعاث، ويقوم البرنامج بمراجعة القائمة بشكل مستمر، وتوضح القائمة الآتية الدول التي ابتعث إليها المرشحون في البرنامج.

الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	المملكة المتحدة	إيرلندا
فرنسا	أسبانيا	إيطاليا	أستراليا
ألمانيا	هولندا	بولندا	نيوزيلندا
النمسا	المجر	جمهورية التشيك	سنغافورة
كوريا الجنوبية	اليابان	جمهورية الصين الشعبية	ماليزيا
جنوب أفريقيا	السويد	الهند	سلوفاكيا

برنامج الملك عبد الله لإعانة العاطلين:

تمكن صندوق تنمية الموارد البشرية من أن يكون رافداً قوياً لتوظيف الشباب، وانطلاقاً من رؤية خادم الحرمين الشريفين المتمثلة بأن يتم توظيف جزء من موارده المالية لإقرار إعانة مالية مؤقتة للشباب الباحث عن العمل في إطار حل عاجل وقابل للتطبيق وتوفير هذا الدعم من احتياطي صندوق تنمية الموارد البشرية لفترة مبدئية لا تتجاوز عاماً واحداً يتم خلالها دراسة نطاق نظام التأمينات الاجتماعية بهدف إحلال العمالة الوطنية بدلاً من الوافدة ومما يمكن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من وضع برنامج للتأمين التعاوني للمواطنين العاطلين عن العمل، ودعم الباحثين عن العمل باستخدام مواردها الذاتية لتكون الباكورة الأولى لحزمة من الحوافز والتنظيمات التي ستدعم برنامج السعودة.

ولتحقيق ذلك أصدر خادم الحرمين الشريفين الأمر الملكي رقم أ/٣٠ تاريخ ١٤٣٢/٣/٢هـ المتضمن صرف إعانة مؤقتة للباحثين عن العمل لمدة عام من صندوق التنمية البشرية ودراسة إحلالهم بدلاً عن العمالة الوافدة، وكلفت وزارة العمل بإعداد الدراسات والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، وقامت الوزارة بإعداد برنامج «حافز» لهذا الغرض.

المحـــور الثاني
السياسات والإجراءات الداعمة للاستثمار في المملكة

كانت سياسة التخصيص خيار الحكومة الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت على رأس قائمة الاهداف العامة لخطة التنمية السادسة (١٤١٦/١٤٢٠هـ). حيث كان أحد أهدافها «الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، حيث بدأت الدولة تظهر رغبتها في إعطاء القطاع الخاص دوراً أكثر أهمية من قبل، وذلك من خلال تحويل بعض شركات ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية والجودة من خلال استثمار الموارد بالتزامن مع تدعيمه وزيادة الاهتمام به وتطوير البيئة الاستثمارية لتحفيزه ليلعب دوره في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد في المجالات غير النفطية لخلق فرص وظيفية جديدة، وزيادة معدلات تكوين منشآت الأعمال، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة المنشودة.

السياسة الاقتصادية والخصخصة:

تم إعداد استراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية وفق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم ٦٠ بتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ بالاستمرار في زيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني بإتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه، وأن يكون توسيع اشتراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتمكينه من القيام بدوره في الاستثمار والتمويل وفق خطط التنمية الوطنية.

ويتضح تشجيع الدولة للقطاع الخاص من بداية الخطة الخمسية الأولى حتى الخطة الخمسية التاسعة، حيث يرمي الهدف العام للخطة الأولى إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة إنتاجيته والمساهمة في عملية التنمية، وقد اهتمت الخطة الخمسية الثانية بدعم وتشجيع القطاع الخاص، وتشير هذه الخطة إلى استمرارية تبني فكرة دعم وتشجيع القطاع الخاص بهدف الوصول إلى تكوين قطاع خاص قوي يشارك بنسبة كبيرة في الإنتاج الوطني ويقلل من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل، وقد أدت الخطة الخمسية الثالثة إلى دفع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في مجال الاستيراد والنشاط التجاري في شتى المجالات، إضافة إلى الدعم المالي الكبير من الدولة للقطاع الخاص من خلال الصناديق الحكومية، ومن الأهداف الرئيسة للخطة الخمسية الرابعة فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر في تحقيق أهداف التنمية المختلفة.

وقد أكدت الدولة خلال فترة خطة التنمية الخامسة على دعم فكرة التخصيص عن طريق مساندة القطاع الخاص لزيادة استثماراته من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية والحوافز بما في ذلك التمويل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص لمشروعات التنمية، كما نهجت من خلال أسلوب التدرج مراعاة وضع الاقتصاد السعودي ومدى ملاءمة الأسواق المالية لعملية تحويل بعض الممتلكات الخاصة بالقطاع العام للقطاع الخاص، إضافة إلى الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس ألا تقوم الدولة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يتم بواسطة القطاع الخاص.

كما ركزت الدولة في الخطة الخمسية السادسة على الكفاءة الإنتاجية والإدارية وتحسين المستوى الاقتصادي لإنتاج الخدمات التي تقوم بتقديمها الدولة، ويوضح قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ بتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ أن أولويات الخطة الخمسية السادسة هي الاهتمام بسياسة الخصخصة والتي تركز على:

- تخصيص التمويل من خلال تعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة والتي تعاني مشكلات تمويلية، وتخصيص الإنتاج من خلال التوسع في منح القطاع الخاص عقود التأجير والإدارة.
- تخصيص الملكية من خلال بيع بعض أصول الحكومة في الشركات المساهمة على مراحل تدريجية، وبعد دراسة متعمقة لكل حالة.
- الاستمرار في تحرير النشاط الاقتصادي من خلال الاستمرار في توفير المناخ المناسب للاستثمار وزيادة فاعلية نظام آليات السوق.

وتم إعداد خطة التنمية السابعة من منظور مستقبلي يتسم بالطموح والتفاؤل، مرتكزاً على أهداف وأسس استراتيجية بعيدة المدى ومواكباً للتطورات الاقتصادية العالمية ومتوافقاً مع متطلبات العولمة الاقتصادية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع المحافظة على

القيم الإسلامية والاقتصاد الحر وتوسعة القاعدة الإنتاجية في جميع المجالات وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاتجاه نحو الخصخصة كخيار استراتيجي.

ويمثل القطاع الخاص أحد المحاور الرئيسة لخطة التنمية السابعة وتتبع أهميته من الدور الكبير الذي تأمل الدولة أن يضطلع به في تحقيق أهداف التنمية، وقد اتخذت الدولة خطوات عملية لتحضير القطاع الخاص سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو نقل الملكية ليحل تدريجياً محل القطاع العام وليقوم بدور أكبر في التنمية الاقتصادية.

كما تمثل الخصخصة أحد المحاور المهمة لخطة التنمية السابعة حيث أن الهدف الأساسي من التخصيص هو رغبة الحكومة في زيادة تنويع مصادر إيراداتها بعيداً عن قطاع البترول، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد، حيث يعتبر الآن المناخ الاقتصادي مناسباً لتبني الحكومة إجراءات أكثر لزيادة الخصخصة خلال الأعوام القادمة.

وتنص الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٨ بتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ في الهدف الثامن على زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينص الأساس الاستراتيجي الثالث على الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة وجودة الأداء وتشغيل المواطنين.

كما جاء في الأهداف والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تهيئة المناخ الملائم لذلك، وتخصيص مزيد من المرافق والنشاطات والخدمات العامة مع مراعاة زيادة نسبة مشاركة المرافق في ملكية أصولها وفي إطار من المنافسة والشفافية[1].

وخصصت خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١هـ - ١٤٣٦/٣٥هـ هدفاً من أهدافها (الهدف التاسع) للتأكيد على «تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص»[2].

القطاعات التي تم تخصيصها:

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ وتاريخ ١٤٢٣/٩/٦هـ الذي يحدد قائمة المرافق المطلوب إعادة هيكلتها والمستهدفة بالتخصيص وهي:

- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة (تم تحويلها إلى شركة مساهمة قابضة مملوكة للدولة، ويتم طرح الشركات الفرعية للمستثمرين من القطاع الخاص، وطرح أسهم الشركة القابضة للاكتتاب العام...إلخ).
- الشركة السعودية للكهرباء (مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ خدمات التوليد والنقل والتوزيع الكهربائي).
- الخطوط الجوية العربية السعودية (تحويل قطاعاتها غير الأساسية إلى وحدات تجارية وإعادة، وتحويل الوحدات الاستراتيجية في القطاعات المراد تخصيصها إلى شركات تمهيداً لتخصيصها بمشاركة مستثمرين من القطاع الخاص.
- المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق (خيارات تحويلها إلى شركة تجارية بالكامل، أو فصل كامل الصوامع عن المطاحن مع تجميع الصوامع في شركة تابعة للدولة، أو فصل معظم الصوامع عن المطاحن بحيث تكون الصوامع المجمعة تابعة للدولة).
- تخصيص الخدمات الزراعية (الترخيص للقطاع الخاص بإنشاء مختبرات التشخيص البيطرية، ومجالات تشغيل وصيانة مياه الصرف الصحي للأغراض الزراعية، وإنشاء مستشفيات ومختبرات بيطرية وتشغيل المحاجر الحيوانية والنباتية وتصنيع الأدوية واللقاحات البيطرية).
- تخصيص قطاع المياه والصرف الصحي (الشراكة مع القطاع الخاص في تأمين مياه الشرب وخدمات المياه والصرف الصحي وربط جميع المنازل بشبكات المياه والصرف الصحي... إلخ).
- المؤسسة العامة للموانئ (تخصيص العديد من محطات البضائع والحبوب، وخدمات الإسناد في العديد من الموانئ).
- تخصيص الخدمات الاجتماعية (مشروع استراتيجية تخصيص الخدمات الاجتماعية مثل إصدار تراخيص لمراكز الرعاية النهارية الأهلية، ومراكز تقديم خدمات للمعوقين وما شابه).

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ.

(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١هـ - ١٤٣٦/٣٥هـ.

- تخصيص الخدمات الصحية (نظام الضمان الصحي التعاوني والتأمين، وتأهيل المشافي والترخيص لنحو ٢٥ شركة تأمين متخصصة...إلخ)[١].
- تخصيص شركة التعدين العربية السعودية وطرح أسهمها للاكتتاب العام.
- تخصيص خدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص (الشراكة مع القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية الصناعية والترخيص لافتتاح مكاتب التوظيف الأهلية).
- تخصيص الأندية الرياضية (الاستثمار في الأندية الرياضية وتحويلها إلى منشآت تجارية تعمل وفقاً لأسس تجارية وتتوزع ملكيتها بين الأفراد والدولة).
- تخصيص خدمات مؤسسة البريد السعودي (استثمار القطاع الخاص لمشروع صناديق خدمة واصل، ومشاركة القطاع الخاص في شركة نقل البريد السطحي والطواف (ناقل)، وإسناد خدمات البريد الدعائي للقطاع الخاص، والعمل على تحويل مؤسسة البريد السعودي إلى شركة قابضة تمتلك عدداً من الشركات المتفرعة عنها تعمل في قطاع الخدمات البريدية)[٢].
- إعادة الهيكلة والتخصيص للعديد من الخدمات في الهيئة العامة للطيران المدني بمشاركة القطاع الخاص أو باستقلالية مثل (مشروع تطوير مجمع صالات الحج، والتشغيل التجاري للمطارات الدولية الثلاثة، والأسواق الحرة وفندق مطار الملك خالد ...إلخ).
- تخصيص الخدمات البلدية (إنشاء وتشغيل المسالخ وأسواق النفع العام وخدمات النقل والحركة، واستئجار المعدات الثقيلة والخفيفة...إلخ).
- تخصيص الخدمات التعليمية (تأجير الأراضي والاستفادة من رجيع التوالف الورقية والكتب الدراسية، والنقل المدرسي، واستثمار المقاصف المدرسية، والتعليم الأهلي، وإنشاء المباني التعليمية وصيانتها).
- الاستثمار في العملية التعليمية (إنشاء رياض الأطفال وإدارتها، وزيادة إسهام القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني في تعليم البنات، وتصنيع مستلزمات التقنية التعليمية، والاستثمار في المدارس السعودية في الخارج وتشغيلها من قبل القطاع الخاص ....إلخ).
- الاستثمار من قبل القطاع الخاص في برامج ومشروعات الجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن (افتتاح معاهد متخصصة لتعليم الكبار، وتعليم القراءة والكتابة والحاسب الآلي للأطفال في سن ما قبل الدراسة).
- الاستثمار من قبل القطاع الخاص في المراكز الأهلية لذوي الاحتياجات الخاصة، ومراكز تأهيل ومهارات تناسب سوق العمل.

تقوم مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية باستكمال إجراءات تأسيس شركة قابضة والعديد من الشركات بمشاركة القطاع الخاص وهي:

شركة الخطوط الجوية العربية السعودية القابضة، شركة الخطوط السعودية للنقل الجوي المحدودة، شركة الخطوط السعودية للطيران المحدودة، شركة الخطوط السعودية للطيران الخاص المحدودة، شركة الخطوط السعودية للحج والعمرة المحدودة، شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة، شركة الخطوط السعودية للتموين المحدودة، شركة الخطوط السعودية للخدمات الأرضية المحدودة، شركة الخطوط السعودية لهندسة وصناعة الطيران المحدودة، شركة الخطوط السعودية للخدمات الطبية المحدودة، شركة الخطوط السعودية لاستئجار الطائرات المحدودة، شركة الخطوط السعودية لتنمية وتطوير العقارات المحدودة، وأكاديمية الأمير سلطان لعلوم الطيران.

وقد تم الانتهاء من مرحلة اختيار المستشارين للقيام بإعادة الهيكلة وتنفيذ خيارات التخصيص للانتقال إلى مرحلة تخصيص الخطوط السعودية بوصفها شركة قابضة من منطلق استكمال الموافقات لتحديد نسبة الاكتتاب والمتطلبات والإجراءات النظامية المطلوبة لتنفيذ ذلك.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٦ لعام ١٤٣١هـ.
(٢) المصدر السابق.

مشاريع إرساء دعائم تحول المملكة إلى الاقتصاد المعرفي:

مهدت المشاريع التي جرى تنفيذها خلال خطة التنمية الثامنة، من قبل القطاعين العام والخاص. للتوجه نحو إقامة الاقتصاد المعرفي (الاقتصاد المبني على المعرفة) خلال خطة التنمية التاسعة، وهذا يشتمل على حد سواء المشاريع الكبرى التي اعتمدتها الحكومة والمشاريع التي وردت في الخطة الاستثمارية والمشاريع الممولة من فائض إيرادات الميزانية.

وتهتم هذه المشاريع بإقامة تجمعات صناعية جديدة في قطاعات من شأنها تنويع الاقتصاد وتعميق البعد التقني والمعرفي، مع الحرص على توسيع رقعة الانتشار الجغرافي لتلك المشاريع على مستوى المملكة وفي مختلف مناطقها لتحقيق التنمية المتوازنة.

ستمثل الجامعة باعتبارها بيتاً جديداً للحكمة منارة للسلام والأمل والوفاق وستعمل لخدمة أبناء المملكة ولنفع جميع شعوب العالم .. وأنني أرغب أن تصبح هذه الجامعة الجديدة واحدة من مؤسسات العالم الكبرى للبحوث وأن تعلم أجيال المستقبل من العلماء والمهندسين والتقنيين وتدربهم، وأن تعزز المشاركة والتعاون مع غيرها من جامعات البحوث الكبرى ومؤسسات القطاع الخاص على أساس الجدارة والتميز

«الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود»

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية:

بدأ العمل في مشروع «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية» بعد إعلان خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – عنها بتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٦هـ (٢٠٠٦م)، ومن المتوقع أن تكون هذه الجامعة من المشاريع المستقبلية الرائدة، وأحد أفضل المراكز العلمية والابتكار والإبداع.

من خلال دعم الجامعة بصفوة من العلماء والخبراء المتميزين عالمياً مما يسهم في جعلها منارة للإشعاع العلمي والتواصل على الأصعدة العربية والإسلامية والعالمية، وقد أقيمت هذه الجامعة في مدينة ثول على ساحل البحر الأحمر بتكلفة ١٠ آلاف مليون ريال، على مساحة تقدر بنحو ١٢ مليون م٢، وتضم كليات العلوم والطب والصيدلة وعلوم الحاسب والاتصالات والهندسة، ومن المستهدف أن تستوعب نحو ١٠ ألف طالب وطالبة. كما تتبنى الجامعة المذكورة التقنيات المتطورة (تقنية النانو، والتقنية الحيوية، وتقنية الاتصالات والمعلومات وتحلية المياه...الخ).

ويأتي إنشاء هذه الجامعة خطوة مهمة في مجال توليد المعرفة ونقلها وتوطينها تماشياً مع ما أقرته «السياسة الوطنية للعلوم والتقنية» وخاصة الأساس الاستراتيجي الثاني بفقرته السابعة التي تنص على «إيجاد المعاهد العليا (الجامعات) المتميزة في مجالات علمية تطبيقية وتقنية على المستويين الجامعي وما فوق الجامعي لإعداد نخبة رائدة من العلماء والمهندسين والفنيين التقنيين، تكون قادرة على إنجاح تأصيل البحث العلمي التطبيقي وتوطين وتطوير التقنية».

وقد بدأت الجامعة بالعمل منذ الرابع من شوال لعام ١٤٣٠هـ بعد أن قام الملك عبد الله والعديد من رؤساء العالم بالإعلان عن افتتاح الجامعة وبدء عمليها البحثي والأكاديمي.

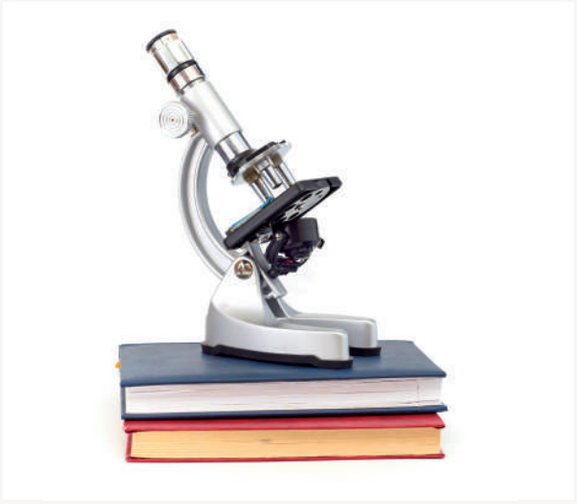

تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية:

تمثل المرحلة الأولى لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية للفترة ١٤٢٨/٢٧هـ – ١٤٣٢/٣١هـ التي أعدتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية – إحدى أربع مراحل لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة والتي جرى اعتمادها من مجلس الوزراء الموقر في عام ١٤٢٣هـ. تشتمل المرحلة الأولى لتنفيذ السياسة الوطنية للعلوم والتقنية على ٨ برامج رئيسة، و٢٦ برنامجاً فرعياً، و١٦٢ مشروعاً، تنفذها ٣٠ جهة حكومية، بالتعاون والاشتراك مع مختلف مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة، وتقدر ميزانيتها الإجمالية للسنوات الخمس المقبلة بنحو ٧,٨٩ مليار ريال. وسوف ينتج عن تنفيذ هذه البرامج والمشروعات تسريع وتيرة البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار، وتنويع الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتوسيع نطاق الاستثمار الفاعل لأحدث منجزات العلوم والتقنية والابتكار بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على أمن المملكة الشامل في ضوء التحديات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

المدن الاقتصادية:

تشتمل المكونات المعرفية في التجمعات الاقتصادية الحديثة عالمياً على التجمعات الصناعية العنقودية في قطاعات صناعية ذات تقنية متوسطة وعالية، إضافة إلى تجمعات التعليم العالي التطبيقي المناسب، وفعاليات البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار، مع مؤسسات الدعم المالي والخدمات التقنية، وقاعات المؤتمرات، وحاضنات التقنية وحاضنات الأعمال، ومراكز التميز ونقل التقنية. وتستهدف هذه التجمعات إقامة عدة برامج من أهمها: برنامج مشترك للبحث والتطوير والابتكار والربط مع الشركات الكبيرة، وبرنامج التدريب والتأهيل، وبرنامج نقل التقنية، وبرنامج خدمات أعمال مشتركة (مالية وتسويقية وغيرها)، وبرنامج مشترك لتسهيل التصدير، وبرنامج نشر وتطبيق المواصفات والمقاييس العالمية ومعايير الجودة، وبرنامج للتمويل برأس المال الجريء Venture Capital بأنواعه المختلفة، وحاضنات أعمال خاصة بقيام شركات جديدة ضمن التجمعات، وحاضنات أعمال وتقنية خاصة لسيدات الأعمال. وتُعد المدن الاقتصادية والتي جرى تدشين أربع منها نموذجاً رائداً لبناء التجمعات الاقتصادية الحديثة التي من المطلوب أن تتفاعل وتتكامل فيها التجمعات الصناعية والتعليمية والتدريبية والمالية، وجميع المقومات سالفة الذكر، لترسي دعائم التنمية المستدامة، وتكرس لنقلة نوعية ملموسة في جميع مناحي الحياة بالمملكة على اعتبار أنها قاطرة النمو وتجسيداً واضحاً لتحويل الموارد الناضبة إلى موارد منتجة وجديدة.

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية:

تقع «مدينة الملك عبد الله الاقتصادية» على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مدينة رابغ الصناعية، حيث تغطي مساحة تناهز ٥٥ مليون م٢ (لقد تم زيادة هذه المساحة إلى ١٦٨ مليون م٢). وتجدر الإشارة إلى أن أعمال الإنشاء في «مدينة الملك عبد الله الاقتصادية» ذات الأغراض المتعددة بدأت عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) على أن يتم إنجازها على مراحل. تتألف المدينة من ستة مكونات أو مناطق هي: منطقة المجمع الصناعي، والمنطقة السكنية، والميناء، والمرافق أو المنتجعات الشاطئية، والمنطقة التعليمية، والجزيرة المالية. ومن المأمول، وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للاستثمار، أن توفر المدينة ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الاعتبارات المهمة الآتية:

- سوف تقام «المنطقة الصناعية» على مساحة ٨ ملايين م٢ وتخصص لتلبية حاجات الشركات الصناعية كافة، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ابتداء من الصناعات البتروكيماوية والدوائية وأنشطة الأبحاث والتطوير وانتهاءً بالمؤسسات التعليمية التي ستقوم بإعداد الشباب السعودي لدخول سوق العمل وشغل الوظائف التي ستوفرها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وقد تم تخصيص مساحات كبيرة لإقامة مساكن للموظفين وعائلاتهم.
- ستخصص "الجزيرة المالية" ٥٠٠ ألف م٢ للمكاتب والتي تستهدف المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى عدد كبير من فنادق رجال الأعمال ومراكز للمعارض والمؤتمرات. وسيعمل في «الجزيرة المالية» كل يوم ما يقرب من ٦٠ ألف متخصص وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للاستثمار.
- وأما "المدينة التعليمية" فستكون مكاناً تجد فيها المواهب السعودية أبواباً جديدة تطرقها والطاقات الإبداعية سبلاً تسلكها، متوجهة بالاقتصاد السعوديّ نحو مجالات غير مسبوقة.

مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل:

وتقام مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية التي وضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – حجر أساسها في مدينة حائل على مساحة ١٥٦ مليون م٢، باستثمارات إجمالية قدرها ٣٠ مليار ريال، خلال ١٠ سنوات، وسيتكفل القطاع الخاص بتلك الاستثمارات كاملة، وستضم المدينة العناصر التطويرية من خدمات النقل ومراكز التمويل والخدمات اللوجستية والخدمات التجارية والتعليمية والزراعية والمواد الغذائية والصناعية والتعدين والخدمات الترفيهية والمساكن.

وفي مجال المواصلات والخدمات اللوجستية ومراكز التمويل، تتوقع الهيئة العامة للاستثمار أن يستقطب المطار العالمي المزمع إقامته بها نحو ٣ ملايين مسافر سنوياً، وستقوم السكك الحديدية بتقديم الخدمات لنحو مليوني مسافر سنوياً. كما تتوقع الهيئة أيضاً أن تقوم الموانئ الجافة ومراكز العمليات باستيعاب أكثر من ١,٥ مليون طن من البضائع سنوياً ويتم أيضاً تشييد طرق سريعة تربط بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والعراق عن طريق مدينة حائل، وكذلك بين حائل والمدينة المنورة.

مدينة المعرفة الاقتصادية شرق المدينة المنورة:

يهدف المشروع إلى إنشاء مدينة اقتصادية شرق المدينة المنورة، تضم الصناعات المعرفية وتكون معلماً حضارياً وصرحاً وطنياً للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية. وقد أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، مشروع «مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، لتكون أول مدينة من نوعها قائمة على الصناعات المعرفية في المملكة لتوطين الرساميل واجتذاب استثمارات إلى المناطق. وتقام المدينة على مساحة ٤,٨ مليون م٢ وتصل مساحة مسطحات المباني فيها إلى ٩ ملايين م٢ وتتوقع الهيئة العامة للاستثمار أن يصل حجم الاستثمار فيها إلى ٢٥ مليار ريال، وأن توفر ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة. وتضم مدينة المعرفة الاقتصادية مجمع طبية للتقنية والاقتصاد المعرفي، ومعهداً للدراسات التقنية المتطورة، ومُتحفاً تفاعليّاً للسيرة النبوية، ومركز دراسات الحضارة الإسلامية. كما تضم هذه المدينة مجمعاً للدراسات الطبية والعلوم الحيوية، والخدمات الصحية المتكاملة التي تضم العيادات والمختبرات المساندة ومراكز تجارية ومركزاً متكاملاً للأعمال إلى جانب المناطق السكنية التي صممت لتستوعب ما يقارب ٢٠٠ ألف نسمة.

كما تم تزويد المشروع بكامل الخدمات التعليمية للبنين والبنات. هذا إلى جانب المجمعات التجارية التي صممت وفق النمط العمراني التقليدي للمدينة، ومسجد الملك عبد العزيز الذي يتسع لنحو عشرة آلاف مصلي.

مدينة جازان الاقتصادية:

أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – عن إنشاء مدينة جازان الاقتصادية لتكون بذلك المدينة الاقتصادية الرابعة. وسيبلغ رأس مال المدينة ١٥ مليار ريال على أن يتم تخصيص أسهم بقيمة ٣٧٥ مليون ريال من الشركة المكونة لهذا الغرض لأهالي المنطقة من ذوي الدخل المحدود. ويأتي إطلاق هذه المدينة الاقتصادية بعد أن دلّت الدراسات أن منطقة جازان، تتوفر فيها مجموعة من المصادر الصناعية. ومن أهم المعادن الموجودة في المنطقة (الملح، والحجر الجيري، والدولوميت، والرخام، والبازلت، والجبس، ورمل السيليكا).

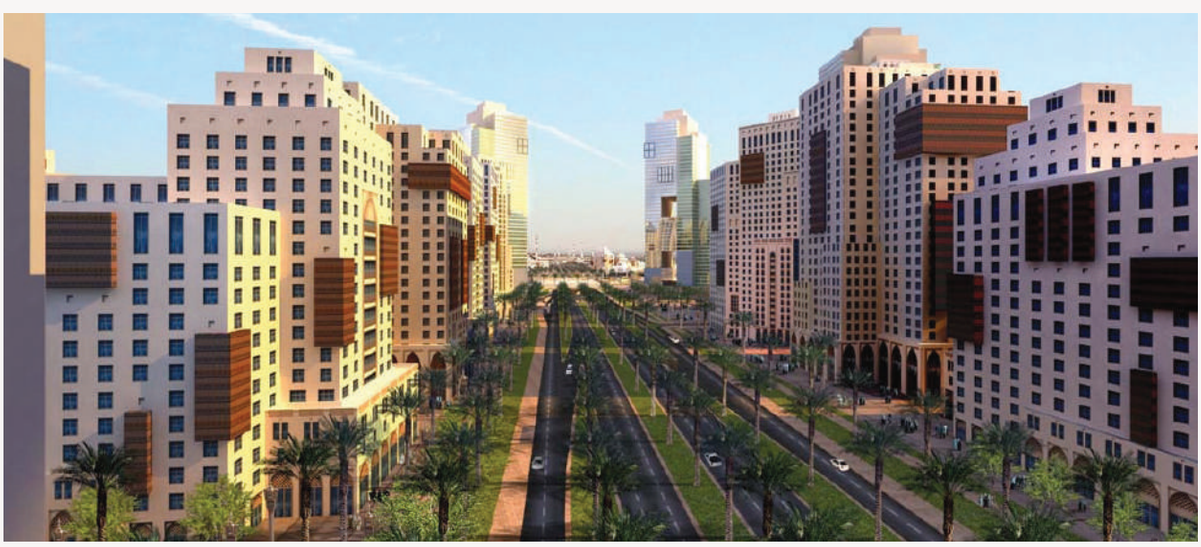

وتتوقع الهيئة العامة للاستثمار أن تستقطب مدينة جازان الاقتصادية ما يزيد عن ١٠٠ مليار ريال من الاستثمارات الصناعية والتجارية والسكنية، وذلك عند اكتمال إنشاء البنية التحتية في المدينة، مما سيسهم في توفير نحو ٥٠٠ ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

المدينتان الاقتصاديتان في تبوك والمنطقة الشرقية:

تجري دراسة تأسيس مدينتين اقتصاديتين في كل من تبوك والمنطقة الشرقية من المملكة، لتكتمل بذلك المدن الاقتصادية المخطط لها، إذ إن المملكة تضم فرصاً استثمارية ذات جدوى اقتصادية لما يتوفر فيها من مقومات اقتصادية، ومعدل نمو سكاني مرتفع، وعوامل جذب حقيقية للاستثمار، وما يتوفر فيها من موارد طبيعية، وموقع استراتيجي، بالإضافة إلى دعم حكومة المملكة الملتزمة ببرنامج ثابت للتنمية الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار بصورة تدريجية ومستمرة.

تطبيق برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر):

تعمل المملكة على تطبيق مفهوم التعاملات الإلكترونية بصورة موسعة في جميع الدوائر والمصالح الحكومية من أجل رفع كفاءة الأجهزة الحكومية، وإيجاد بيئة أكثر تحفيزاً للنشاط الاقتصادي، ودعماً للخطى المتسارعة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات، ومن تلك المشروعات ما يأتي:

- مشروع حصر الخدمات الحكومية والذي يهدف إلى تحديد أبرز الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد، وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي، وخصائصها الأساسية، ووضعها الإلكتروني الراهن.
- مشروع البوابة الوطنية للخدمات الحكومية والذي يقوم على إنشاء موقع إلكتروني موحد على شبكة الإنترنت يهدف إلى تسهيل تعامل المواطنين والمقيمين والقطاع الخاص مع القطاعات الحكومية، وزيادة مستوى الشفافية.
- مشروع النماذج الإلكترونية، وتكمن فكرة هذا المشروع في تطبيق مفهوم النماذج الإلكترونية بين الأجهزة الحكومية، سواء كان ذلك على شكل نماذج مطبوعة ومشفرة ببار كود (Barcode) يقرأ آلياً، أو ملفات إلكترونية ترسل بشكل آمن وتقرأ آلياً، ويُعد هذا المشروع من نوع مشاريع حكومة – حكومة.
- مشروع دليل الجهات الحكومية، الذي يهدف إلى بناء دليل إلكتروني للاتصال بالجهات الحكومية ومراكز المعلومات التابعة لها ونشر ذلك إلكترونياً على الإنترنت من خلال موقع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، ونشر ذلك الدليل على أقراص ضوئية يسهل تداولها والبحث فيها.
- مشروع الأنظمة النمطية، ويهدف هذا المشروع إلى توحيد متطلبات الأنظمة النمطية ومواصفاتها في الأجهزة الحكومية، مثل

الأنظمة المالية، وأنظمة شؤون الموظفين، وأنظمة الاتصالات الإدارية، وأنظمة إدارة المواد والمخازن والمستودعات، وأنظمة الأرشفة.

وتجدر الإشارة إلى العديد من المشروعات الأخرى التي تعد من مشروعات إرساء دعائم تحول المملكة إلى الاقتصاد المعرفي مثل:

- منطقة التقنية بالدمام (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية).
- حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض).
- مشاريع المناطق الصناعية الجديدة (وفق الاستراتيجية الوطنية للصناعة).
- وادي الرياض للتقنية وواحة المعرفة (كسب).
- رواق المعرفة (جامعة الملك سعود).
- برنامج الملك عبد الله للابتعاث.
- برنامج الملك عبد الله لتطوير التعليم.
- مبادرة الملك عبد الله للمحتوى الرقمي – العربي.
- مركز الملك عبد الله المالي في مدينة الرياض (وقد تمت الإشارة إلى هذه المشروعات في أماكن مختلفة من هذا التقرير).

ومن الجدير بالذكر، وفي سياق التحول الكامل للاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات، فإنه يجب اعتماد أهداف وسياسات وطنية تتبناها كل القطاعات وتعمل على تنفيذها بوتيرة عالية، كما يتطلب تحديد الأولويات، وتبني المؤشرات التي تقيس أداء هذه القطاعات في هذا التوجه. وسيتحقق ذلك من خلال وضع برامج ومشاريع في الخطط التشغيلية لهذه القطاعات لتنفيذ خطة التنمية التاسعة، وينص هدفها الثامن على "التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات"[1].

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١هـ - ١٤٣٦/٣٥هـ.

الحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري:

سياسة المملكة الثابتة في دعم الحرية الاقتصادية:

تتجسد سياسة المملكة في دعم الحرية الاقتصادية من خلال ثوابت أساسية هي:

- الإصلاح الاقتصادي الداخلي الذي يشمل إعادة الهيكلة والتغيير الهيكلي والتكيف الاقتصادي للبنية الاقتصادية في المملكة على الصعيدين الحكومي والأهلي.
- تشجيع الاستثمار القادم من الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي إلى المملكة.
- الخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الصادرات.
- إصلاح القطاع النقدي.

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الحادية عشر في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١١م الذي يصدره البنك الدولي وبذلك تحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، كما احتلت المملكة المرتبة الثامنة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠م الصادر عن منظمة UNCTAD.

تعزيز المناخ الاستثماري:

تتأهب المملكة لتصبح في مصاف العشر دول الأولى الأكثر تنافسية في العالم، وبالتالي أكثر الأسواق الجاذبة للاستثمار الاستراتيجي.

وتقدم السمات الجغرافية الفريدة التي تتميز بها مزايا اقتصادية واضحة للمستثمرين مثل، إمدادات وفيرة من النفط والغاز، وبالتالي أسعار منخفضة للطاقة، وتوفر خطوط مواصلات عالية الكفاءة تربطها بالعالم الخارجي.

وللاستفادة من هذه المزايا الجغرافية فهي تسعى لأن تصبح عاصمة عالمية للطاقة، إذ أن الصناعات المتعلقة باكتشاف وإنتاج النفط الخام والمكثفات، والصناعات الأساسية للمواد البتروكيماوية، والخامات المعدنية والكهرباء والماء، كل ذلك حيوي للاقتصادين السعودي والعالمي. وأن تكون بالفعل مركز نشاط للنقل والخدمات اللوجستية بين الشرق والغرب، إذ أن الطرق وخطوط السكك الحديدية والخطوط الجوية تخلق قاعدة مستهلكين ممكنة لأكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك يمكن الوصول إليهم جميعاً خلال ثلاث ساعات. وأن تحدث تحولاً في صناعاتها القائمة على المعرفة مثل الرعاية الصحية وعلوم الحياة والتعليم وتقنية المعلومات فإن هذه الصناعات محفزات ضرورية لتطور مستدام طويل الأجل. وأن تقيم البنى الأساسية

الجديدة للاتصالات، وطرق النقل الجديدة، والتجمعات الصناعية على أحدث التقنيات وفرص التدريب الديناميكي والالتزام بكفاءات اقتصادية أكبر. كل هذه الأشياء وغيرها كثير سوف يأتي من خلال الاستثمار وتعزيز المناخ الاستثماري.

استخدام الفوائض المالية في تمويل الاستثمارات الضخمة:

تمتاز المملكة بتوفر فوائض مالية كبيرة لديها ناجمة عن الارتفاعات القياسية في أسعار النفط. ويرتبط استخدام هذه الفوائض بشكل ناجح ويعود بآثار إيجابية على الاقتصاد السعودي والمواطن بآن واحد بجملة إجراءات منها:

- خطة وطنية لتوظيف واستغلال الفوائض المالية.
- مشاركة القطاع الخاص في إدارة الاستثمار.

الإجراءات الداعمة للحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري:

تتجسد الإجراءات الداعمة للحرية الاقتصادية وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة بالجوانب التالية:

- البيئة التنظيمية المتقدمة.
- الحوافز المالية السخية.
- استقرار العملة (من أكثر دول العالم استقراراً).

وقد أكد تقرير مؤشر درجة الحرية الاقتصادية الصادر في بداية العام ١٤٣١هـ عن (مؤسسة هريتدج فاونديشان) أن الاقتصاد السعودي شهد أداءً جيداً في حرية التجارة، والحرية المالية، مشيراً إلى أن البيئة التنظيمية الشاملة لتكوين المشاريع التجارية أصبحت أكثر تنظيماً وكفاءة، وبات النظام الضريبي قادراً على المنافسة، كما انخفضت الأعباء الضريبية الشاملة، إلى جانب أن الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية الأخيرة في القطاع المصرفي متواضعة نسبياً.

ووفق بيانات تقويم المؤشر حازت السياسة التجارية للاقتصاد السعودي على ٨٤,٦٪، والحرية المالية على درجة ٩٩,٦٪، وحرية العمل ٧٤,٤٪ وحرية الاستثمار ٤٩٪.

الحوافز المقدمة للاستثمار في القطاع الصناعي:

تقدم حكومة المملكة حوافز عدة لتشجيع ودعم الاستثمار ودعمه في القطاع الصناعي ومن هذه الحوافز[١]:

- القيمة الإيجارية تبدأ من ١ ريال/م٢ للأراضي الصناعية
- فرص استثمارية في مجالات صناعية، سكنية، تجارية، خدمية، تقنية.
- تسليم الأرض في المدن المتاحة خلال فترة وجيزة من تاريخ تقديم الطلب إلكترونياً عبر موقع الهيئة.
- مساحات ومواقع متعددة في جميع مناطق المملكة (مجموع مساحات المدن الصناعية الحالية والمستقبلية مليار متر مربع).
- قربها من الأسواق المحلية والدولية.
- بنية تحتية متكاملة وتطوير مستمر لمزيد من الخدمات (مياه، مدن ذكية، أمن صناعي، خدمات حكومية، مجمعات تجارية، مجمعات سكنية).
- تسهيلات مالية وقروض تصل إلى ٥٠٪ من تكلفة المشروع.
- إعفاء جمركي للمواد الخام.
- إعفاء جمركي للآلات والمعدات.
- التزام الدولة بتوصيل الخدمات الرئيسية كالطرق والكهرباء.
- خدمات وأراض صناعية بأسعار مدعومة.
- تعرفة كهربائية صناعية مدعومة.
- إمكانية الاستثمار بإنشاء مبانٍ للمصانع النموذجية (الجاهزة) وتأجيرها.
- فرص استثمارية في تطوير وتشغيل الخدمات بنظام (BOT).

تعد أسعار الأراضي والخدمات التحتية من كهرباء ومياه وطاقة في المدن الصناعية داعمة للاستثمار الصناعي، حيث تبدأ أسعار الكهرباء من ١٢ هللة لكل كيلووات، وأسعار المياه للاستخدام الصناعي من ١,٧ ريال لكل متر مكعب، وأسعار الطاقة ١٢,٥ هللة لكل لتر، وأسعار الأراضي تبدا بـ١ ريال لكل متر مربع كقيمة إيجارية للأراضي.

التجمعات الصناعية:

تبنت السياسة الصناعية في المملكة برنامج التجمعات الصناعية لتطوير وتقديم الدعم لمجموعة من الصناعات الجديدة بهدف تنويع الاقتصاد السعودي عبر تطوير التجمعات الصناعية التي تعزز موارد المملكة.

وقد تم اختيار المجموعات الصناعية في المناطق ذات الميزات التنافسية التي تتوافر فيها الطاقة والمواد الخام لإنشاء مشاريع تنافسية تلبي تطلعات الدولة والمستثمر على حد سواء، وقد وضعت المعايير الرئيسة لتحديد المجموعات الصناعية في المملكة من خلال تحليل دقيق ودراسات أثارت جملة من الافتراضات مثل: هل تسهم هذه التجمعات الصناعية في تنويع الاقتصاد؟ وهل دخول المملكة في هذه التجربة مثمر في ظل الظروف العالمية؟ وهل ستوفر تجربة التجمعات الصناعية موقفاً تنافسياً مستداماً للمملكة على الصعيد الدولي؟

وغيرها من الافتراضات الأخرى المتعلقة بالأسواق والمواد الخام والطاقة والموارد البشرية.

وقد تم اختيار خمس مجموعات صناعية ضمن برنامج التجمعات الصناعية التنموية هي:

- تصنيع المعادن.
- الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- صناعة التغليف باستخدام البلاستيك.
- السيارات.
- البناء.

(١) انظر: موقع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية www.modon.gov.sa.

المملكة ومنظمة التجارة العالمية:

آثار الانضمام في دعم الاستثمار:

يساعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في زيادة اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي، ويسهم كذلك في زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية وإيجاد فرص عمل أكبر للمواطنين السعوديين، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتجات والخدمات السعودية على الوصول إلى الأسواق العالمية.

وسيؤدي تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلى خلق الظروف المواتية لجذب التدفقات الاستثمارية، حيث تفيد دراسات (اليونكتاد) أن أغلب الاستثمارات العالمية تتجه إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لما يفترض فيها من أسواق حرة وتشريعات حديثة. وفعلاً بدأت تتدفق الاستثمارات الأجنبية للسوق السعودية وقد بدأت بشائر هذا التطور في الظهور كما أكد ذلك تقرير الأونكتاد للعام المذكور، الذي احتلت فيه المملكة الصدارة بين الدول العربية في مجال جذب الاستثمار بقيمة ٣٥,٥ مليار دولار وبنسبة ٤٤٪ من الإجمالي العربي[١].

وفي هذا المجال تسعى الهيئة العامة للاستثمار لتحسين مناخ الاستثمار من خلال خطتها الاستراتيجية والتي تهدف إلى رفع ترتيب المملكة عالمياً لتصبح ضمن أفضل ١٠ دول في العالم من حيث تنافسية بيئة الاستثمار وذلك بنهاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ. وقد حددت الخطة الخمسية التاسعة جملة من الأهداف المنشودة في هذا الإطار منها تحقيق نمو الاستثمار الإجمالي بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو ١٠,٤٪ خلال سنوات الخطة ليبلغ ١٧٦٢,٧ مليار ريال، ونمو الاستثمار في القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو ١٠,٥٪ خلال سنوات الخطة لتبلغ قيمته نحو ١٦٨٠,٨ مليار ريال، وتشكل نحو ٩٥,٤٪ من الإجمالي.

ونمو استثمارات القطاعات الإنتاجية بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٨,٢٪ خلال سنوات الخطة، بحيث يبلغ إجمالي قيمة الاستثمار فيها نحو ٧٦٣,١ مليار ريال، وبما يشكل نحو ٤٣,٣٪ من الإجمالي. ونمو استثمارات قطاعات الخدمات الخاصة بمتوسط سنوي يقدر بنحو ١٧٪ بحيث يبلغ إجمالي قيمة الاستثمار فيها نحو ٥٩٤,٢ مليار ريال، وبما تمثل نحو ٣٣,٧٪ من الإجمالي. ونمو الاستثمارات الحكومية بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٥,٢٪ لتبلغ إجمالي قيمتها نحو ٣٢٣,٤ مليار ريال، وبما تمثل نحو ١٨,٣٪ من الإجمالي[٢]. وتواصل الجهات الحكومية المعنية بذل جهودها الرامية إلى تطبيق إلتزامات المملكة الناشئة عن انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية منها على سبيل المثال:

آخر المستجدات حول عضوية المملكة في المنظمة:

يواجه الاقتصاد السعودي بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية «تحدٍ يتمثل في زيادة حدة المنافسة التي تواجهها المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، مما يتطلب العمل على إتباع أفضل الأساليب الإنتاجية التي تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وزيادة جودة المنتج السعودي، وكسب المزيد من الاسواق العالمية، وذلك في ظل واقع تنامي النزعات الحمائية الاقتصادية والتجارية ضد صادرات البلدان النامية»[٣].

إضافة إلى التحدي الذي يواجهه «القطاع المصرفي والمالي في ظل قوانين منظمة التجارية العالمية واستمرار تحرير تجارة الخدمة المالية. ففي الوقت الذي تنسجم فيه التطورات العالمية مع ما تنتهجه المملكة وما تطبقه من سياسات تحرير التجارة والانفتاح والحرية الاقتصادية، إلا أن العولمة الاقتصادية التي تمثل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية أحد جوانبها قد يثير تحدياً لا يستهان به، حيث أن الأزمات المالية قد تنشأ في اي بلد قد تنتقل للبلدان الأخرى في زمن قياسي مما يتطلب المحافظة والاستمرار في تقوية القطاع المالي والمصرفي واستمرار تطبيق المعايير الدولية في الإشراف والرقابة على النظام المصرفي»[٤].

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ.
(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية التاسعة (١٤٣٢/٣١هـ - ١٤٣٦/٣٥هـ).
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧، ١٤٣٢هـ.
(٤) المصدر السابق.

سوق المال السعودي:

تطور سوق الأسهم:

واصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومة القواعد واللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق المالية المحلية وتطويرها، فقد قامت الهيئة بتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في اللوائح التنفيذية لتشمل مصطلحات جديدة بحسب ما تم إصداره من لوائح. كما قامت الهيئة بتعديل المادتين الخامسة والعشرين والثلاثين من قواعد التسجيل والإدراج. وأصدرت الهيئة قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عدلت الهيئة الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من لائحة حوكمة الشركات، وفرضت إلزامية هذه المادة ابتداءً من أول تقرير لمجلس الإدارة يصدر عن الشركة من تاريخ التعديل، كذلك فرضت الهيئة إلزامية الفقرتين (ج، هـ) من المادة الثانية عشرة، والمادة الرابعة عشر.

تشير إحصاءات السوق المالية السعودية (تداول) لعام ١٤٣١هـ إلى المعطيات التالية:

- افتتاح السوق بـ ٦١٢١,٧٦ نقطة.
- بلغ السوق أعلى مستوى عند ٦٩٢٩,٤٠ نقطة.
- بلغ السوق أدنى مستوى عند ٥٧٦٠,٣٣ نقطة.
- أغلق السوق عند ٦٦٢٠,٧٥ نقطة.
- بلغ مستوى التغير عند ٤٩٨,٩٩ نقطة وبنسبة ٨,١٥٪.
- بلغ عدد الشركات المتداولة ١٤٥ شركة.
- بلغ عدد الأسهم المتداولة ٣٣٢٥٥ مليون سهم بقيمة ٧٥٩١٨٤ مليون ريال وقيمة سوقية للأسهم ١٣٢٥ مليار ريال وبعدد صفقات ١٩٥٣٦١٤٣ صفقة.

وفق أحدث البيانات المتوفرة عن نشاط سوق الأسهم السعودية خلال الربع الأول من عام ١٤٣٢هـ[1] سجل المؤشر العام انخفاضاً مقارنة بالربع الأول من العام السابق فقد أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم عند مستوى ٦٥٦٢,٩ نقطة بنهاية الربع الأول من عام ١٤٣٢هـ مقارنة بنحو ٦٨٠١ نقطة بنهاية الربع المقابل من العام السابق. منخفضاً بنسبة ٣,٥٪. ومنذ بداية العام وحتى نهاية الربع الأول خسر المؤشر ٥٧,٩ نقطة بنسبة ٠,٨٧٪. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال الربع الأول من العام المذكور عند مستوى ٦٧٨٨,٤ نقطة. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنسبة ١,٩٪ لتصل إلى نحو ١٣١٩,١ مليار ريال مقارنة بنحو ١٣٤٤,٩ مليار ريال في نهاية الربع الأول من العام السابق. وفي المقابل ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة إلى نحو ٢٦٠,٣ مليار ريال، أي بنسبة ارتفاع بلغت ٣٧٪ عن الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٤٢,٧٪ ليبلغ نحو ١٢,٢ مليار سهم مقارنة بنحو ٨,٥ مليار سهم خلال الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع عدد الصفقات ليصل إلى ٥,٦ مليون صفقة وبنسبة ارتفاع بلغت ٤,٤٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

كما بلغت قيمة الأسهم المباعة والمشتراة عن طريق الانترنت ٢٩٣,٢ مليار ريال مقابل ٢١٢,٣ مليار ريال خلال الربع الأول من العام السابق، بإرتفاع نسبته ٣٨,١٪. وتمثل قيمة الأسهم المباعة والمشتراة عن طريق الانترنت ما نسبته ٥٦,٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة والمشتراه خلال الربع الأول من العام السابق. كما بلغ عدد هذه الأسهم نحو ١٥ مليار سهم مقابل ٩,٥ مليار سهم خلال الفترة نفسها من العام السابق. ويمثل هذا العدد ما نسبته ٦١,٦٪ من إجمالي عدد الأسهم المباعة والمشتراه خلال الفترة المذكورة مقابل ٥٥,٨٪ خلال الربع الأول من العام السابق. ووصل عدد الصفقات المباعة والمشتراه عبر الانترنت ٧,٧ مليون صفقة مقابل ٧٠ مليون صفقة خلال الربع الأول من العام السابق. بإرتفاع بلغت نسبته ١٠,٥٪ وبلغ عدد المسجلين في نظام تداول ٤٠٥٧ ألف مشترك مقابل ٤٠٠٩,٧ ألف مشترك في نهاية الربع الأول من العام السابق وانخفض عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليبلغ ٥١,٢ ألف مشترك أي بانخفاض نسبته ٤٣,٥٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

ويوضح الجدول الآتي عدد الصفقات المنفذة وقيمها خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ.

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الالكتروني لضمان وصول المعلومة لجميع المستثمرين في آن واحد. وتنشر الهيئة باستمرار مواد إعلامية لشرح وتفسير الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، كما تتلقى الهيئة استفسارات الإعلاميين والمواطنين وشكاويهم، وتتولى الإجابة عليها من خلال الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني. وضمن برنامج توعية المستثمر أصدرت الهيئة عدداً من الكتيبات الإرشادية منها:

- دليل المستثمر للشباب.
- دليل المستثمر للمتقاعدين.
- كيف تقدم الشكوى.
- دليل المصطلحات الاستثمارية.
- الدليل الإرشادي للمتعامل مع جهات التقاضي في منازعات الأوراق المالية.
- الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم.
- وقد أنشأت الهيئة مركز توعية المستثمر على شبكة الإنترنت.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

تداول الأسهم حسب القطاعات ١٤٣٢/١٤٣٣هـ [١]

القطاعات	الصفقات المنفذة	النسبة إلى الإجمالي	الأسهم المتداولة	النسبة إلى الإجمالي	قيمة الأسهم المتداولة (ريال)	النسبة إلى الإجمالي
المصارف والخدمات المالية	٩٩٧١٨٥	٣,٩٠٪	٤٧٠٨٠٣٢٤٠٧	٩,٧١٪	٧٣٥٥٤٣١٣١٨١,٨٠	٦,٦٩٪
الصناعات البتروكيماوية	٤٠٧٣٧٧٦	١٥,٩٥٪	٩٥٤٧٧١٧٥٤٥	١٩,٦٧٪	٣٢٩٣٩٢٣٩٨٦٠٠,٧٥	٢٩,٩٨٪
الأسمنت	٨٣٨٠٦٦	٣,٢٨٪	١٦٣٢٩١٩٥٩٥	٣,٣٦٪	٣٣٠٦٠٧١٠٤٠٩,٥٠	٣,٠١٪
التجزئة	٩٦٢٢٥٠	٣,٧٧٪	١١٧٢٣٣٨٤٤٤	٢,٤٢٪	٢٩٢٥٧٩٩٠١٨٢,٢٥	٢,٦٦٪
الطاقة والمرافق الخدمية	٢١٢٥٠٩	٠,٨٣٪	٩٤٥٨٦٤٣٤٨	١,٩٥٪	١٣٣٧٣٩٢٨٠٠٩,٥٥	١,٢٢٪
الزراعة والصناعات الغذائية	٣٠٠٤٨٢٢	١١,٧٦٪	٣٩٨٣٤٥١١٨٥	٨,٢١٪	١٠٨٣٣٩٤٠٠٠٨٩,١٠	٩,٨٦٪
الاتصالات وتقنية المعلومات	١٢٥٨٤٢٧	٤,٩٣٪	٣٩١٨٧٤٢٣١٨	٨,٠٧٪	٥٤٥٧٨٢٢٥٢٤٩,٩٥	٤,٩٧٪
التأمين	٦٩٥٨٠٢٨	٢٧,٢٤٪	٧١٨٩٨٣٧٧١١	١٤,٨١٪	١٩٧٤٦٦٧٠٩٩٣٥,١٥	١٧,٩٧٪
شركات الاستثمار المتعدد	١٥٤٩٢٠١	٦,٠٦٪	٣١٨٠٧٢٥٨٧٥	٦,٥٥٪	٥٤١٦٦٣٩٧١٣٧,٤٥	٤,٩٣٪
الاستثمار الصناعي	١٦٤٧٠٧٧	٦,٤٥٪	٢١٧٩٧٧٧٥٢٣	٤,٤٩٪	٦٤٩٦٦٣٣٥٠٦٣,٦٥	٥,٩١٪
التشييد والبناء	١٦٨٣٣٤٢	٦,٥٩٪	٢٥٩٩٤١٧٥٤٩	٥,٣٦٪	٥٥٠٤٤٩٠٧٨٧٧,٩٥	٥,٠١٪
التطوير العقاري	١٢٣١١٧٣	٤,٨٢٪	٥٢٩٦٥٩٥١٩٩	١٠,٩١٪	٤٧٠٦٠١٨١٣٤٧,٦٥	٤,٢٨٪
النقل	٥١٨٠٥٤	٢,٠٣٪	١٤٣٨٣٢٢٨٦٧	٢,٩٦٪	١٩٤٣٣٤٥٤٢٨٥,٤٠	١,٧٧٪
الإعلام والنشر	٢٩٧٥٩١	١,١٦٪	٣٦٤٦٥٨١٢٦	٠,٧٥٪	٩٧٠٩١٢٧٥٠٨,٠٠	٠,٨٨٪
الفنادق والسياحة	٣١٥٤٣٢	١,٢٣٪	٣٧٧٤٢١٥١٦	٠,٧٨٪	٩٤٣١٩٤٩٧٧٨,٦٠	٠,٨٦٪
الإجمالي	**٢٥٥٤٦٩٣٣**	**١٠٠,٠٠٪**	**٤٨٥٣٥٨٢٢٢٠٨**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٩٨٨٣٦٠٢٨٦٥٦,٧٥**	**١٠٠,٠٠٪**

خلاصة إحصائية لحركة سوق الأسهم خلال السنوات ١٤٢٢هـ ولغاية ١٤٣٢هـ

السنوات	قيمة الأسهم المتداولة (ريال)	نسبة التغير ٪	عدد الاسهم المتداولة *	نسبة التغير ٪	عدد الصفقات المنفذة	نسبة التغير ٪
١٤٢٢/٢١هـ*	٨٣٦٠١٣١٤١٤٨,٠٠	–	٦٩١٨٢٨٣٠٧	–	٦٠٥٠٣٥	–
١٤٢٣/٢٢هـ	١٣٣٧٨٧٠٧٨٥٩١,٠٠	٦٠,٠٣٪	١١٢٥٤٢٢٨٠٠٩	–	١٠٣٣٦٦٩	٧٠,٨٤٪
١٤٢٤/٢٣هـ	٥٩٦٥١٠٠٣٩٣٤٨,٥٠	٣٤٥,٨٧٪	٣٤٢٠٤٢١٣١٦٠	٢٠٣,٩٢٪	٣٧٦٣٤٠٣	٢٦٤,٠٨٪
١٤٢٥/٢٤هـ	١٧٧٣٨٥٩٠٥٠٢٨٥,٥٠	١٩٧,٣٧٪	٦٢٤٣١١١٧٦٥٨	٨٢,٥٢٪	١٣٣١٨٥٢٣	٢٥٣,٩٢٪
١٤٢٦/٢٥هـ	٤١٣٨٦٩٥٦٧٠٠٤٠,٥٠	١٣٣,٣٢٪	٧٣٣٤٧٦٤٥٦٢٦	١٧,٤٩٪	٤٦٦٠٧٩٥١	٢٤٩,٩٢٪
١٤٢٧/٢٦هـ	٥٢٦١٨٥١٣٤٧٢١٥,٢٥	٢٧,١٤٪	٧٥٧٣٣٠٥٣٠١٣	٣,٢٥٪	٩٦٠٩٥٩٢٠	١٠٦,١٨٪
١٤٢٨/٢٧هـ	٢٥٥٧٧١٢٥٢٩٥٠٢,٧٥	٥١,٣٩٪-	٦٤٢٤٦٥٨٠٩٨٧	١٥,١٧٪-	٦٥٦٦٥٥٠٠	٣١,٦٧٪-
١٤٢٩/٢٨هـ	١٩٦٢٩٤٥٥٨٠٤٨٣,٠٥	٢٣,٢٥٪-	٦١٤١١١٩١٦٨٢	٤,٤١٪-	٥٢١٣٥٩٢٩	٢٠,٦٠٪-
١٤٣٠/٢٩هـ	١٢٨٤٠١١٢٩١٧٢١,٨٠	٣٥,٦١٪-	٥٧١٤٣٣٦٨٢٢٣	٦,٩٥٪-	٣٦٤٥٨٣٢٦	٣٠,٠٧٪-
١٤٣١/٣٠هـ	٧٥٩١٨٤٤٨٤٩٩٥,٠٠	٣٩,٩٤٪-	٣٣٣٣٣٦٥٢٢٧٧	٤١,٦٧٪-	١٩٥٣٦١٤٣	٤٦,٤٢٪-
١٤٣٢/٣١هـ	١٠٩٨٨٣٦٠٢٨٦٥٦,٧٥	٤٤,٧٤٪	٤٨٥٣٥٨٢٢٢٠٨	٤٥,٦١٪	٢٥٥٤٦٩٣٣	٣٠,٧٧٪

(١) موقع تداول.

(*) ١٤٢٢ هـ غير معدلة.

الاستثمار العقاري والشركات والصناديق العقارية:

تشير الدراسات إلى أن القطاع العقاري في المملكة سيحافظ على نسبة نمو تصل إلى ٧٪ حتى عام ١٤٣٣هـ. وذكرت الدراسة التي أجرتها شركة «غلوبال أنفستمنت هاوس» أن إسهام القطاع في الدخل القومي يشكل نسبة قدرها ٧,٢٪.

ويكتسب القطاع العقاري السعودي أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني تتبدى في توفير الوحدات السكنية والمكاتب والمتاجر والمدن الصناعية والمباني الترفيهية والسياحية والعلاجية والتعليمية التي يحتاج إليها المجتمع والاقتصاد، ويسهم في تأمين العديد من المرافق الحكومية المختلفة.

يرتبط القطاع العقاري مع ما يتراوح بين ٨٠-١٠٠ قطاع اقتصادي فرعي آخر ارتباطات أمامية وخلفية لا سيما قطاع صناعة مواد البناء وقطاع المقاولات.

يتكون القطاع العقاري من فرعين رئيسين هما قطاع المكاتب العقارية وقطاع مؤسسات وشركات القطاع العقاري وهي شركات سعودية مساهمة تحظى بشهرة واسعة وثقة كبيرة من قبل مختلف الفئات المستفيدة، يديرها القطاع الخاص وتتخصص في التطوير العقاري والاستثمار بنشاطاته المختلفة، ومنها ما تجاوز المحلية إلى المنطقة العربية وبشكل خاص في دبي والشارقة وغيرهما. ومنها ما تجاوز البعد المحلي والعربي إلى الإقليمية والعالمية من خلال إبرام عدة شراكات وتحالفات استراتيجية مع عدد من كبرى الشركات العقارية العالمية.

الطلب على المساكن:

يزداد الطلب على المساكن في المملكة بشكل ملحوظ وقد بينت دراسة حديثة أعدت في قسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الملك فيصل الحاجة إلى المساكن الجديدة في المملكة والتي يتوقع أن تصل خلال العشرين سنة من ١٤٢٦هـ حتى العام ١٤٤٦هـ إلى ٢,٩ مليون وحدة سكنية بمعدل متوسط سنوي يبلغ حوالي ١٤٥ ألف وحدة.

كما قدرت الدراسة أعداد المساكن التي يجب إعادة بنائها في الفترة نفسها بحوالي ١,١ مليون وحدة سكنية. وتشير معطيات الدراسة إلى تناقص أعداد المساكن الشعبية وزيادة الطلب على الشقق، وزيادة الأعداد التراكمية للفلل، وانتشار أنواع حديثة من المساكن المستقلة خاصة نوعي دوبليكس، والمتلاصقة، إضافة إلى توقع أن يتزايد الطلب على المساحة السكنية لتبلغ ٢٤١٤٣ هكتاراً في نهاية العام ١٤٤٦هـ[١]. وتقدر خطة التنمية التاسعة الطلب على المساكن بنحو ١,٢٥ مليون وحدة سكنية خلال سنوات الخطة على أن ينفذ نحو ٨٠٪ منها من قبل الهيئة العامة للإسكان، وصندوق التنمية العقارية والقطاع الخاص[٢].

الطلب على الوحدات السكنية خلال خطة التنمية التاسعة[٣]	(ألف وحدة)
الوحدات السكنية الجديدة (السعوديون)	٨٠٠
الوحدات السكنية الجديدة (غير السعوديين)	٢٠٠
الوحدات السكنية لتلبية الطلب المرحل من خطة التنمية الثامنة	٧٠
الوحدات السكنية المطلوبة للإحلال	٧٠
وحدات احتياطي بنسبة ١٠٪ لتخفيف التضخم في الإيجارات	١١٠
إجمالي الوحدات السكنية لخطة التنمية التاسعة	١٢٥٠
المتوسط السنوي لخطة التنمية التاسعة	٢٥٠

(١) د. عدنان بن عبد الله الشيحة: الطلب على المساكن للعشرين سنة القادمة www.psclocalgov.org.sa.

(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١هـ - ١٤٣٦/٣٥هـ.

(٣) المصدر السابق.

نشوء الشركات العقارية المساهمة[1]:

شهد القطاع العقاري إطلاق شركات عقارية مختلفة كشركات مساهمة مقفلة وعامة، إضافة إلى سعي بعض الشركات العاملة إلى تطوير أعمالها وأنظمتها وآليات عملها بشكل احترافي.

وبدأ العديد من الشركات التحول إلى شركات مساهمة عامة في خطوة تعتبر الأكبر في تاريخ المملكة في دخول شركات عقارية قد تصل إلى سبع شركات كما طرحت شركات تعمل في مجالات مختلفة، شركات عقارية أو أدخلت القطاع العقاري، كما فعلت شركة صافولا التي أعلنت عن عزمها إنشاء شركة عقارية، وتفعيل شركة عسير لقطاع العقار فيها بعد الدخول مع شركة إعمار في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

وتعمل ثماني شركات مدرجة في سوق المال وهي:

الشركة العقارية السعودية والتي يبلغ رأس مالها ٦٠٠ مليون ريال سعودي (١٦٠ مليون دولار)، وتمتلك الشركة ٥ مراكز تجارية في كل من حي العليا وحي الملز في العاصمة السعودية الرياض، ويوجد بها ما يقارب ٦٠٠ معرض و١٠٠٠ مكتب بمختلف المساحات، تملك الشركة ٣ مجمعات سكنية في كل من حي العليا وحي الملز وحي السفارات ويوجد بها ما يقارب ٢٠٠٠ وحدة سكنية كما تمتلك الشركة أراضٍ في المدن الرئيسة في السعودية.

بالإضافة إلى شركة طيبة للتنمية والاستثمار والتي يبلغ رأس مالها ١,٥ مليار ريال (٤٠٠ مليون دولار) وتركز استثماراتها في العقارات حيث قامت بشراء أكبر قطع من الأراضي وأميزها بالمنطقة المركزية في المدينة المنورة لتشييد مشروعاتها العقارية والتي توفر فرص التملك للراغبين في السكن بجوار المسجد النبوي الشريف والإيجار اليومي والموسمي والتأجير طويل الأمد.

وشركة مكة للإنشاء والتعمير ويبلغ رأس مالها ١,٤٨٨ مليار ريال (٣٩٦,٨ مليون دولار)، وتهدف إلى المساهمة في تطوير المنطقة المحيطة بالمسجد الحرام وتنميتها والتي تقوم على فكرة استخدام الأرض استخداماً ذا كفاءة عالية وفق منهج إعادة التعمير للمنطقة لصنع نسيج عمراني يحمل الطابع والطراز الإسلامي. ويوفر للمنطقة حاجتها من مسطحات سكنية وتجارية وخدمات ومرافق عامة تستوعب العدد المتزايد للزائرين من الحجاج والمعتمرين.

قدر مجلس الغرف السعودية حاجة المملكة لإنشاء ٢,٦٢ مليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠٢٠م بمعدل ٢٦٢ الف وحدة سكنية سنوياً، متوقعاً أن تبلغ الأموال المستثمرة في بناء العقارات الجديدة خلال عشر سنوات مقبلة ٤٨٤ مليار ريال، وأن يتجاوز الاستثمار في القطاع العقاري بالمملكة ٨٢ مليار ريال خلال ثلاث سنوات مقبلة ١٤٣٢-١٤٣٤هـ.

وشركة الرياض للتعمير والتي يبلغ رأس مالها مليار ريال (٢٦٦ مليون دولار)، وتعمل الشركة على إقامة المرافق والمباني التجارية والمكتبية والسكنية ومباني الخدمات واستثمارها، وإقامة المجمعات السكنية وبيعها أو تأجيرها بالنقد أو التقسيط، وإدارة المشاريع التعميرية التي تثبت جدواها الاقتصادية، وإقامة المتنزهات العامة والمجمعات السياحية وبيعها أو تأجيرها، وإنشاء المعارض التجارية والصناعية لغرض بيعها أو تأجيرها أو إدارتها، وممارسة النشاط اللازم لتحقيق أغراض الشركة.

وشركة جبل عمر التي يبلغ رأسمالها ٦,٧ مليار ريال (١,٧٩ مليار دولار)، ويشارك في ملكية هذه الشركة مؤسسة جبل عمر بنسبة ٣٤٪ وشركة مكة للإنشاء والتعمير بنسبة ٩,١٠٪ والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة ٩,٣٠٪، وتقوم الشركة بأعمال تطوير وتعمير منطقة جبل عمر الواقعة بجوار ساحة المسجد الحرام غرباً إضافة إلى امتلاك وتطوير وإدارة واستثمار وبيع وتأجير العقارات وقطع أراضي بالمنطقة، كما ستقوم بجميع الأعمال المتعلقة بالإنشاء والتعمير والصيانة وأعمال الهدم والمسح الخاصة بها.

وشركة دار الأركان للتطوير العقاري التي يبلغ رأسمالها ١٠,٨ مليار ريال (٢,٩ مليار دولار تقريباً) ويتمثل نشاطها في شراء وامتلاك العقار والأراضي والمقاولات العامة وإنشاء مبانٍ تجارية وسكنية، وتجارة الجملة في الأدوات الكهربائية... إلخ. وتتبع لها شركات شقيقة هي دار الاركان للاستثمار التجاري، ودار الأركان للمشاريع، ودار الأركان للعقارات، وشركة صكوك دار الأركان. ومن أهم مشاريعها، مشروع شمس العروس في جدة (٣ مليون م^2 سكني وتجاري)، ومشروع شمس الرياض (منازل ذكية ضمن الحلول العقارية المتقدمة)، ومشروع القصر السكني بحي السويدي بالرياض (استثمار حجمه ٢ مليار ريال)، ومشروع التلال (مساكن ضمن نطاق الحرم النبوي الشريف) ومشروع منطقة قصر خزام، وهو مشروع تجاري وسكني في قلب مدينة جدة ستنفذه الشركة بالمشاركة مع شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني.

وشركة أعمار المدينة الاقتصادية التي يبلغ رأسمالها ٨,٥ مليار ريال (٢,٣ مليار دولار) وتعمل الشركة في تطوير العقارات والأراضي

(١) المؤتمر الدولي الأول للتطوير والاستثمار العقاري في سورية، ورقة عمل رئيس اللجنة العقارية في مجلس الغرف السعودية.

المستصلحة، والأراضي الأخرى في المناطق الاقتصادية الخاصة وغيرها باعتباره استخدام مختلط، أو عمليات تطوير أخرى بما فيها البنى الأساسية. وتروج وتسوق وتبيع قطع الأراضي المملوكة للشركة بخدمات للتطوير أو للتمليك للغير إضافة إلى إيجار الأراضي وعمليات تطوير المباني والوحدات السكنية أو منشآت على الأراضي للغير وتطوير مناطق اقتصادية وموانئ بحرية وتقوم الشركة حالياً بتنفيذ مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

وشركة مدينة المعرفة الاقتصادية التي يبلغ رأسمالها ٩,١ مليار ريال (٢,٤ مليار دولار) والتي تقوم بتنفيذ مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة وستكون أول مدينة ذكية بالمملكة في اول عاصمة إسلامية حيث سيكون إجمالي استثماراتها عند اكتمالها ٣٠ مليار ريال (٨ مليار دولار).

من جانب آخر أعلنت شركة صافولا، وهي شركة مساهمة سعودية مدرجة في سوق المال عن طرح ما يزيد عن ٧٠٠ مليون ريال من عقارات مجموعة صافولا لإنشاء شركة عقارية، ومن ثم بيع جزء من حصص الشركة الجديدة لمستثمرين مختارين من القطاع الخاص، كما ستقوم الشركة الجديدة بالتعاون مع المستشارين الماليين لاستقطاب تمويل للشركة بحوالي مليار ريال (٢٦٦ مليون دولار)، وتملك مجموعة صافولا أكبر سلسلة من متاجر التجزئة يبلغ عددها ٥٠ متجراً تنتشر في جميع المدن الرئيسة للمملكة وتعتزم تأسيس شركة عالمية متخصصة في مجال الاستثمار العقاري وإدارة العقارات تكون الأولى من نوعها في السعودية.

في حين أعلن عن إطلاق خمس شركات عقارية كبرى، من المتوقع ان تطرح كمساهمة عامة للمستثمرين بعد استيفائها لشروط هيئة سوق المال، وتصل رؤوس أموال تلك الشركات إلى ٢٧ مليار ريال (٧,٢ مليار دولار)، ويتوقع أن يصل رأس مال الشركة العقارية الكبرى إلى ١٧ مليار ريال (٤,٣ مليار دولار) والتي تهدف إلى قيام كيان عقاري كبير يسهم في تطوير قطاع العقار في السعودية وتعمل على تنمية الاستثمارات والمشاريع العقارية والسكنية والتجارية والإدارية والصناعية والترفيهية والسياحية بإدارة محترفة وجودة عالية وبناء مبتكر، في حين ستعمل شركة اليمامة العقارية بنحو ٥ مليارات ريال (١,٣ مليار دولار) على تطوير العقارات بمختلف أشكالها، وشركة ترابح وصل رأس مالها إلى ٢ مليار ريال (٥٣٣ مليون دولار) بالإضافة إلى شركة المتحد والتي حدد رأس مالها بنحو ٢ مليار ريال (٥٣٣ مليون دولار) كشركة مساهمة سعودية، وشركة خط التطوير العقارية ويبلغ رأس مالها مليار ريال (٢٦٦ مليون دولار).

نشوء الصناديق العقارية:

أصدرت هيئة السوق المالية مشروع لائحة صناديق الاستثمار العقاري التي تنظم إنشاء عمل صناديق الاستثمار للتنمية العقارية بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٠ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ الصادر بالموافقة على الضوابط المتعلقة بطرح المساهمات العقارية، الذي نص على أن يتقدم من صدر في شأن مساهمته موافقة من وزارة التجارة والصناعة قبل الإعلان عنها إلى هيئة السوق المالية بطلب فتح صندوق استثماري باسم المساهمة وفقاً لنظام السوق المالية ولوائحه. وتنظم اللائحة تأسيس صناديق الاستثمار العقاري، والإشراف عليها، وحماية حقوق المستثمرين فيها، وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها.

وبضوء ذلك تأسست صناديق استثمار عقارية عدة يتبع منها للبنوك التجارية العاملة في المملكة، وأخرى للشركات المالية المرخص لها من قبل هيئة السوق المالية ومن هذه الصناديق الاستثمارية العقارية نذكر، صندوق عقار (البلاد للاستثمار) والصندوق العقاري (مجموعة سامبا)، والصندوق العقاري العالمي (الرياض المالية)، وصندوق كسب مخطط طيبة العقاري / فلل الرحاب (كسب المالية) وصندوق القصر العقاري الخليجي (كام السعودي / الفرنسي) وصندوق الراجحي العقاري (الراجحي المالية)... إلخ.

تنمية النظام المصرفي:

مستوى تطور الخدمات المصرفية في المملكة:

تتميز المملكة بنظام مصرفي متقدم سواء من حيث نوعية الخدمة المصرفية أم من حيث كفاءة تنظيمها. وتعد البنوك التجارية السعودية في مقدمة القطاعات الخدمية التي وظفت التقنية في خدمة عملائها، واستثمرت مبالغ مالية طائلة لتوطين التقنيات المتقدمة في مجال الخدمات المصرفية، مما جعلها من أكثر بنوك العالم تطوراً في مجال التقنية.

ويعد العام ١٤١٠/١٤١١هـ هو العام الذي تم فيه تدشين الشبكة السعودية للمدفوعات (سبان) تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي، بداية انطلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، لخدمة الأفراد وتقديم الخدمات المصرفية التقليدية، التي كانت في السابق تتم عبر فروع البنوك، ومن أهمها السحب النقدي، والتحويل، وخلال عشرين عاماً اتسعت تلك الخدمات لتشمل معظم الخدمات التقليدية، إضافة إلى تسديد الرسوم الحكومية، وخدمات الاكتتاب عبر القنوات الإلكترونية وتداول الأسهم ومنها الانترنت.

ويلاحظ المراقبون لتطور العمليات المصرفية الإلكترونية النمو الذي تشهده تلك العمليات في كل عام، مدفوعة بتطور خدمة الاتصال والخطوط الهاتفية، وكذلك البرامج التقنية التي تعمل البنوك على التزود بها في ظل المنافسة العالية فيما بينها في هذا المجال.

ومنذ تشغيل شبكة المدفوعات، أصبح واضحاً بشكل متزايد أن هدفها الأولي أنجز تماماً. فعلى سبيل المثال زاد إجمالي عدد العمليات وبطاقات الشبكة ونقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي سنة بعد الأخرى. وأصبح مجتمع المستخدمين مواطنين ومقيمين يعتمدون على خدمات هذه الشبكة. وضاعف الاعتماد على الشبكة من مسؤوليات النظام المصرفي لتقديم أرفع مستويات المساندة لمستخدمي كامل الشبكة السعودية للمدفوعات. وتقدم الشبكة خدمات مصرفية أخرى أيضاً. وتشمل هذه الخدمات مساندة عمليات المؤسسات الدولية مثل فيزا وماستركارد المنفذة داخل المملكة أو خارجها.

وللشبكة اتصالات مباشرة مع هذه المؤسسات وتقوم بتوفير ذلك الاتصال بأسلوب الوصول عبر المصارف السعودية. وتضم هذه المساندة مجموعة كاملة من عمليات الدائن والمدين في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

أعداد المصارف الوطنية والأجنبية:

يعمل في المملكة عدد من المصارف الوطنية والأجنبية هي:

- المصارف الوطنية وعددها ١٢ مصرفاً (الأهلي التجاري، مجموعة سامبا، ساب، السعودي الفرنسي، الراجحي، الرياض، البلاد، الجزيرة، السعودي الهولندي، الإنماء، العربي الوطني، والسعودي للاستثمار).
- المصارف العربية والأجنبية وعددها ثماني مصارف (الخليج الدولي، الكويت الوطني، مسقط، البحرين الوطني، الإمارات، بي أن بي باريبا، جي بي مورجان تشيزان وأي، ودوتشيه بنك) وهي فروع تعمل في المملكة ممثلة للبنوك الأم.

مؤشرات أداء القطاع المصرفي:

حقق القطاع المصرفي معدلات نمو جيدة خلال السنوات الأخيرة وفق أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء في مؤسسة النقد العربي السعودي، يوضح تقرير التطورات الاقتصادية للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[1] الآتي:

- انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف المحلية لتصل إلى أدنى مستوياتها نتيجة استمرار مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على معدل العائد الرسمي على اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، وانسجاماً مع الإتجاه العام لمستويات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية. وانخفض متوسط معدل الفائدة على الودائع بالريال بين البنوك لمدة ثلاث أشهر بنحو ١٨ نقطة أساس ليصل إلى مستوى ٠,٧٤٪، وبشكل مقارب للودائع بالريال، انخفض أيضاً سعر الفائدة على الودائع بالدولار ٣٨ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٣٦٪.

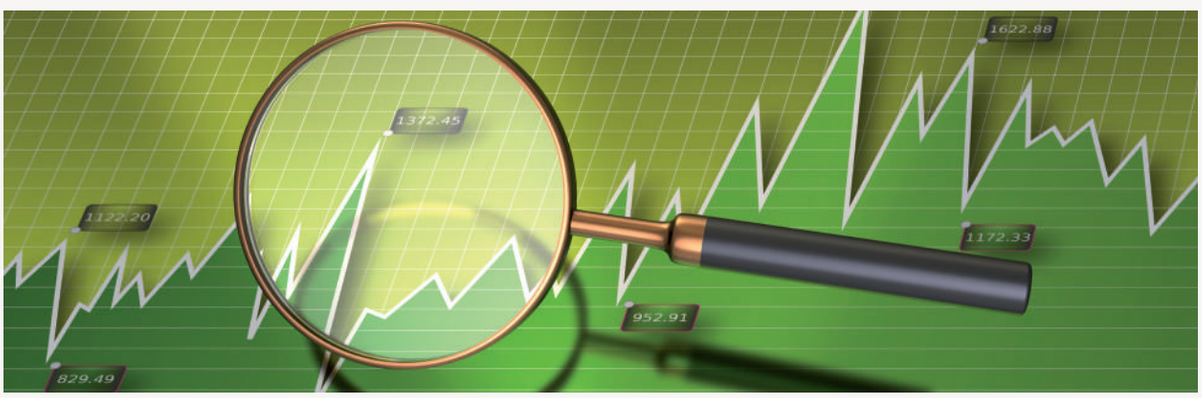

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التطورات الاقتصادية، ١٤٣٢هـ.

- المحافظة على الربط الرسمي لسعر صرف الريال السعودي مع الدولار الأمريكي عند المستوى نفسه وبما يعادل ٣,٧٥ ريالاً للدولار الأمريكي.
- الاستمرار في خفض حجم الدين العام ليصل إلى ١٦٧ مليار ريال، نتيجة ارتفاع إيرادات البترول وزيادة فائض الميزانية العامة للدولة وتخصيص جزء من الفائض لسداد الدين العام. وانخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦٪ في نهاية العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ إلى ١٠,٢٪ في نهاية العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ.
- ارتفاع إجمالي موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي من نحو ١٥٧٠,٧ مليار ريال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ إلى ١٧٠٥,٤ مليار ريال في نهاية العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ. أي بنسبة ارتفاع بلغت ٨,٦٪.
- ارتفاع ودائع القطاع العام بنسبة ٨٪ لتبلغ ١٠٠٨,٣ مليار ريال مقارنة بإنخفاض نسبته ١١,٢٪ عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ، واستمرار النمو في ودائع المصارف التجارية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة ٨,٤٪ لتصل إلى نحو ٥٥ مليار ريال، ولكن بمعدل نمو أقل من العام السابق حيث ازدادت بنسبة ١٣,٥٪.
- ارتفعت ودائع مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج بنسبته ٢,٤٪ لتبلغ ٣٤٣,٩ مليار ريال مقابل انخفاض نسبته ١١,٥٪ في العام السابق. وارتفعت استثماراتها في الخارج بنسبة ١٠,٣٪ لتبلغ ١١٨١,٩ مليار ريال مقارنة بإنخفاض نسبته ٧,٢٪ في العام السابق فيما زاد الغطاء النقدي بنسبة ١٠,٥٪ ليبلغ ١٣٦ مليار ريال مقارنة بزيادة طفيفة نسبتها ١,٧٪ في العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ، بالإشارة إلى التطورات الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام ١٤٣٢هـ يشير التقرير إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف لمدة ثلاثة شهور إلى ٠,٦٠٪، وتقلص الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور لصالح الريال عند ٢٣ نقطة اساس، وارتفاع إجمالي الودائع المصرفية ٠,١٪ ليبلغ ١٠٥٥,١ مليار ريال، وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي (إئتمان مصرفي واستثمارات) بنسبة ٠,٨٪ ليبلغ ١٠٧٨,٧ مليار ريال وارتفاع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص بنسبة ٢,٦٪ ليبلغ نحو ٨٤٠,٨ مليار ريال، حيث بلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية نحو ٧٩,٧٪، وانخفض إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٥٪ ليبلغ ٢٣٧,٨ مليار ريال، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الودائع المصرفية حوالي ٢٢,٥٪، وارتفع إجمالي الإئتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي بنسبة ٢,٩٪ ليبلغ حوالي ٨٣٧,٦ مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية ارتفاعاً نسبته ١,٦٪ ليبلغ حوالي ٢٠٥,٤٪، وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية بنسبة ١,٣٪ ليبلغ حوالي ٩٠,٤ مليار ريال، كما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي المطلوبات الأجنبية بنسبة ٣,٧٪ ليشكل نسبة ٣,٦٪ من إجمالي المطلوبات للمصارف التجارية، وارتفع صافي الأصول الأجنبية بنسبة ١,٨٪ ليبلغ ١١٤,٩ مليار ريال[1].

التطورات الاقتصادية لغاية الربع الثالث ١٤٣٢هـ[2]

البيان	الربع الأول (مليار ريال)	الربع الثاني (مليار ريال)	الربع الثالث (مليار ريال)
الودائع المصرفية	١٠٤٣,٤	١٠٥٤,١	١٠٥٥,١
إجمالي مطلوبات المصارف التجارية	١٠١٧,٢	١٠٧١,٩	١٠٧٨,٧
إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية	٢١٩,٢	٢٠٢,٢	٢٠٥,٤
إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٩٢,١	٨٩,٣	٩٠,٤
رأسمال واحتياطات المصارف التجارية	١٩٧,٢	١٩٤,٤	١٩١,١
أرباح المصارف التجارية	٧,٦	٨,١	٧,٧
إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية	١٤٨٠,٩	١٥٠٦,٦	١٥٠٧,٨
إجمالي أصول صناديق الاستثمار	٨٨,٩	٨٨,٩	٨٥,٥
عدد فروع المصارف	١٦٠٧ فرعاً	١٦٢٠ فرعاً	١٦٣٣ فرعاً
المؤشر العام لأسعار الأسهم	٦٥٦٢,٩ نقطة	٦٥٧٦ نقطة	٦١١٢,٤

ويبلغ عدد فروع المصارف في منطقة الرياض في نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ ٤٨١ فرعاً.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، تقرير التطورات الاقتصادية خلال الربع الثالث ١٤٣٢هـ (ذو الحجة ١٤٣٢هـ).
(٢) استمد الجدول من تقارير التطورات الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

المحـــور الثالث:
القواعد والأحكام المتعلقة بالاستثمار في المملكة

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كونها تمتاز بنظام ضريبي من أفضل النظم الضريبية في العالم تحفيزاً للاستثمار، ولديها ٢٥٪ من احتياطي النفط في العالم وتستحوذ على ٢٥٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتعد الدولة الأولى عالمياً من حيث تسجيل الملكية، وأكبر سوق حرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نظام العمل:

التعريف بالنظام:

يعد نظام العمل المرجع التنظيمي للعامل والجهة التي يعمل بها ضمن القطاع الأهلي (غير الحكومي)، وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي م/٢١ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦هـ ومسمى بنظام العمل والعمال وأعيد النظر به بمسمى نظام العمل وصدر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ وهو النظام المعتمد حالياً.

أهم أحكامه:

- تنظيم عمليات التوظيف (وحدات التوظيف والمكاتب الأهلية لتوظيف المواطنين ومكاتب الاستقدام).
- تحديد سياسات وإجراءات التوظيف لغير السعوديين.
- تحديد سياسات وإجراءات التدريب والتأهيل للعاملين لدى صاحب العمل.
- تحديد سياسات وإجراءات علاقات العمل وشروط العمل وظروفه.
- تحديد سياسات وإجراءات الوقاية من مخاطر العمل والوقاية من الحوادث الصناعية وإصابات العمل والخدمات الصحية والاجتماعية.
- تحديد سياسات وإجراءات تشغيل النساء والأحداث والعمل في المناجم وغيرها.

إضافة إلى الأحكام المتعلقة بهيئات تسوية الخلافات العمالية، وتفتيش العمل والعقوبات الخاصة بذلك.

مزايا النظام:

- تبصير العامل بحقوقه وواجباته ومسؤولياته.
- عدم استغلال العامل من قبل صاحب العمل.

وللمزيد من المعلومات عن نظام العمل يمكن الاطلاع على موقع وزارة العمل على شبكة الإنترنت www.mol.gov.sa

نظام الاستثمار الأجنبي:

يعد نظام الاستثمار الأجنبي المرجع التنظيمي للمستثمر الأجنبي في المملكة لأجل توظيف رأس ماله في أنشطة مرخص بها بموجب هذا النظام. وقد صدر بالمرسوم الملكي رقم م١ وتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ.

أهم أحكامه:

- **أولاً:** الترخيص لأي استثمار لرأس المال الأجنبي في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة، وفي جميع الأنشطة الاستثمارية، عدا الأنشطة المستثناة.
- **ثانياً:** تحديد المزايا والحوافز والضمانات، حيث تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال:

١. الحوافز المنصوص عليها في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ وتاريخ ١٣٨١/١٢/٢٣هـ.
٢. تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٥ وتاريخ ١٤٢١/٤/١٧هـ.
٣. المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة.
٤. عدم جواز مصادرة الاستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل.
٥. إعادة تحويل نصيب المستثمر الأجنبي من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج والتصرف فيها بأية التزامات مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

٦. حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم.
٧. كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين تكون على المنشأة المرخص لها.
٨. الحصول على القروض الصناعية وفقاً لأحكام صندوق التنمية الصناعية.
٩. ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها.

من سياسات استراتيجية التنمية في المملكة، متابعة إسهام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تهيئة الاقتصاد الوطني للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، من خلال إسهاماتها في التطوير التقني ودعم عمليات نقل التقنية إلى المملكة واستنباتها وإنتاجها، فضلاً عن الإسهام في إعداد الطاقات الوطنية المؤهلة تقنياً.

- **ثالثاً:** وجود اللائحة التنفيذية الموضحة لجميع سياسات وإجراءات الاستثمار الأجنبي ومجالاته، والمزايا والحوافز والضمانات وشروط وضوابط الترخيص وإجراءاته، والتزامات المستثمر الأجنبي.
- **رابعاً:** يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها إما منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي معاً أو مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.
- **خامساً:** قيام الهيئة العامة للاستثمار بالبت بطلب الترخيص خلال ثلاثين يوماً.
- **سادساً:** يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني.
- **سابعاً:** يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو من الأرباح التي حققها النشاط المرخص له.
- **ثامناً:** إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب لتملك ١٠٠٪ من مشروعاتهم الاستثمارية.
- **تاسعاً:** تتمتع الاستثمارات الأجنبية بجميع الفوائد والحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمارات الوطنية.
- **عاشراً:** يخضع معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى سقف ٢٠٪.
- **حادي عشر:** تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على منشأة المستثمر المرخص له.

وللمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa والهيئة العامة للاستثمار www.sagia.gov.sa.

نظام السوق المالية:

التعريف بالنظام:

يعد نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، المرجع التنظيمي والإداري للمستثمرين في السوق المالية السعودية. حيث يتضمن مجموعة من القواعد والأحكام الناظمة للسوق المالية السعودية.

أهم أحكامه ومعالمه:

- تأسيس هيئة السوق المالية وخضوع العاملين فيها لنظام العمل.
- تأسيس سوق لتداول الأوراق المالية (السوق المالية السعودية)، بصفة شركات مساهمة.

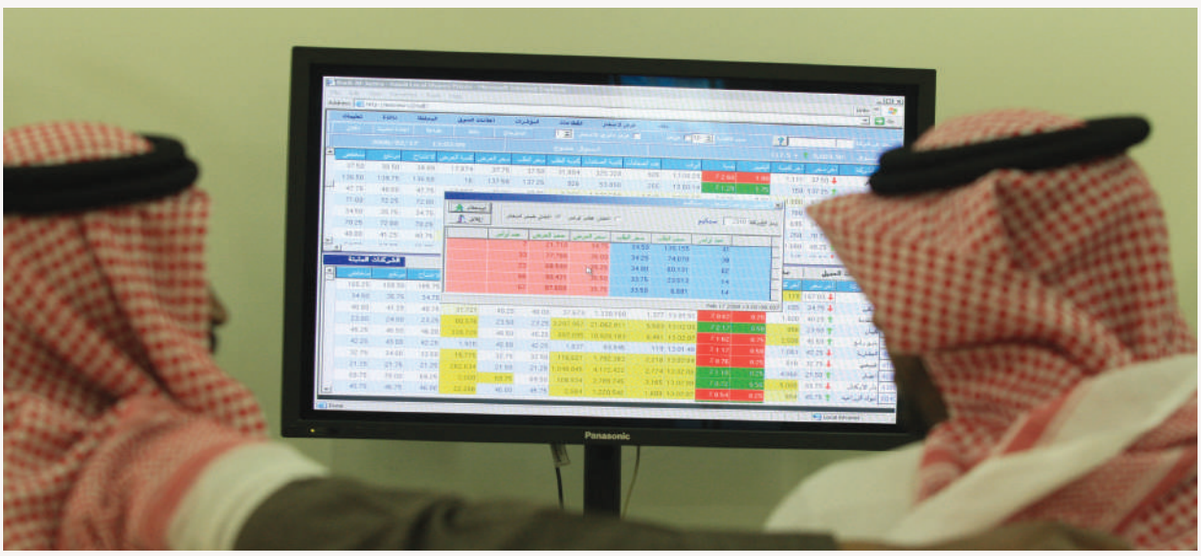

- إحداث إدارة ضمن السوق المالية السعودية بمسمى (مركز إيداع الأوراق المالية)، وتكون هي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية.
- تنظيم عمل الوساطة المالية وصناديق الاستثمار التي تديرها البنوك.
- إجراءات الإفصاح (نشر محتويات نشرة الإصدار).
- القواعد الناظمة للتداول لمنع الاحتيال والتداول بناءً على معلومات داخلية.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعرض المقيد للأسهم.
- المواد العقابية والإجراءات والأحكام الجزائية للمخالفات.

مزايا النظام:

- توفير مظلة ومرجعية نظامية متكاملة للسوق المالية السعودية توضح الهياكل والمؤسسات التنظيمية والإشرافية والتشغيلية للسوق المالية، وتحديد صلاحياتها ومهامها بكل وضوح من خلال الفصل بين الدور الرقابي والإشرافي، والدور التشغيلي عبر استحداث مؤسسات جديدة ولجان للفصل في المنازعات تتمثل في هيئة السوق المالية والسوق المالية (سوق الأوراق المالية).
- تعزيز الثقة والجاذبية للسوق والمستثمرين بما يضمن الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالأوراق المالية وتوفير العدالة في التعامل وحماية المتعاملين فيها.

وللمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع هيئة السوق المالية السعودية على شبكة الإنترنت www.cma.org.sa.

نظام الشركات:

التعريف بالنظام:

يعد نظام الشركات الدليل التنظيمي لعمل الشركات التجارية في المملكة بأنواعها المختلفة. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ. وتجرى عليه حالياً تعديلات عدة ضمن مشروع الشركات الجديد.

أهم أحكامه ومعالمه:

- تحديد أنواع الشركات (التضامن، التوصية البسيطة، المحاصة، ذات المسؤولية المحدودة، المساهمة، التوصية بالأسهم)، وشروط الترخيص لها وشهرها.
- تحديد آليات تحول الشركات واندماجها وتصفيتها.
- تطبيق نظام الشركات المشار إليه على الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في المملكة عن طريق فروع وكالات أو مكاتب تمثيل.
- تبيان العقوبات النظامية للمخالفين لأحكام نظام الشركات.

مزايا النظام:

- تبصير رجال الأعمال بالقواعد والأسس الناظمة لتأسيس الشركات بأنواعها المختلفة.
- تبصير المستثمر الأجنبي بالقواعد والأسس المعمول بها في المملكة فيما يخص تأسيس الشركات أو المشاركة فيها.

التعديلات المتوقعة في النظام الجديد:

من أهم التعديلات:

- الأخذ بمبدأ شركة الشخص الواحد، بحيث يصبح للشخص ذي الصفة الطبيعة والشخص ذي الصفة الاعتبارية الحق في تأسيس كل واحد منهما شركة ذات مسؤولية محدودة بمفرده.
- توحيد جهة الإشراف على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية.
- لوزارة التجارة والصناعة حق الرقابة على الشركات فيما يتعلق بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في النظام ولائحته التنفيذية أو في عقد الشركة ونظامها الأساسي. وذلك بواسطة مندوب أو أكثر من منسوبيها أو من خبراء تختارهم لهذا الغرض.
- أن يختص ديوان المظالم بالفصل في جميع الدعاوى المدنية والجزائية والمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام النظام، وتوقيع الجزاءات المقررة لمخالفة أحكامه.
- تولي هيئة التحقيق والإدعاء العام التحقيق في الدعاوى الجزائية لمخالفات أحكام النظام.
- فرض عقوبات مشددة على المديرين والمسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات في حالات الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو مضللة في القوائم المالية، أو التقارير المعدة أو إخفاء المركز المالي للشركة عن الشركاء أو غيرهم...الخ.

وبشكل عام يتضمن مشروع النظام الجديد حذف ٤٣ مادة من أصل ٢٣٣ واستحداث ٢٤ مادة جديدة.

ولمزيد من المعلومات عن نظام الشركات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa.

نظام السجل التجاري:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من القواعد والأحكام الناظمة لتسجيل ملكية أي نشاط تجاري في المملكة (الاسم التجاري، اسم التاجر، نوع النشاط، رأس المال، المركز الرئيس والفروع...الخ).

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١ وتاريخ ١٤١٦/٢/١٢هـ وقرار مجلس الوزراء رقم ٣٦ وتاريخ ١٤١٦/٢/١٩هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- إلزام كل تاجر ممن بلغ رأس ماله مائة ألف ريال خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح محله التجاري أو تاريخ تملكه محلاً تجارياً أن يتقدم بطلب لقيد اسمه في السجل التجاري الذي يقع في دائرته

هذا المحل سواء أكان مركزاً رئيساً أم فرعاً أم وكالة.

- إلزام الشركات التجارية التي تأسست في المملكة تقديم طلب لقيدها في السجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إثبات عقدها لدى كاتب العدل، وهكذا بالنسبة للفروع التابعة لها.
- إلزام الشركات الأجنبية المرخص لها بافتتاح فرع أو مكتب في المملكة التقدم بطلب تسجيل في السجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الافتتاح.
- شروط شطب القيد من السجل التجاري.
- العقوبات المتخذة بحق المخالفين لأحكام مواد السجل التجاري.

مزايا النظام:

- تكليف وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام.
- خضوع النظام للتطوير المستمر من خلال التعديلات العديدة التي أجريت عليه.
- تبصير الوكيل التجاري بالالتزامات المطلوبة منه، وحقوقه المرتبطة بهذه الالتزامات.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa.

نظام الوكالات التجارية:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة للوكالات التجارية[1] التي تقوم بها الشركات السعودية.

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١١ وتاريخ ١٣٨٢/٢/٢٠هـ وجرت عليه تعديلات عدة آخرها التعديل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٠٠/٨/١٠هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- حصر الوكالات التجارية بالسعوديين (رأس المال بالكامل وأعضاء مجلس الإدارة والتواقيع) وبتراخيص رسمية ومسجلة في سجلات خاصة بذلك في وزارة التجارة الصناعة.
- الإجراءات المطلوبة للترخيص بالعمل كوكيل تجاري وإجراءات الشطب.
- الالتزامات المطلوبة من الوكيل التجاري.
- العقوبات المرتبطة بالمخالفات لأحكام ومواد النظام.

مزايا النظام:

- تكليف وزارة التجارة والصناعة بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام.
- خضوع النظام للتطوير المستمر من خلال التعديلات العديدة التي أجريت عليه.
- تبصير الوكيل التجاري بالالتزامات المطلوبة منه، وحقوقه المرتبطة بهذه الالتزامات.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa.

(١) يقصد بالوكيل التجاري كل من يتعاقد مع المنتج أو من يقوم مقامه في بلده للقيام بالأعمال التجارية، سواء كان وكيلاً أو موزعاً بأية صورة من صور الوكالة أو التوزيع وذلك مقابل ربح أو عمولة أو تسهيلات أياً كانت طبيعتها.

نظام العلامات التجارية:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد التي تحدد إجراءات تسجيل العلامات التجارية وشهرها، وتجديدها، وشطبها، ونقل ملكيتها، ورهنها، والحجز عليها وعقود التراخيص والعلامات الجماعية والرسوم المترتبة على ذلك.

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ١٤٢٣/٥/٢٨هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- توضيح ما هي العلامات التجارية (الأسماء المتخذة شكلاً مميزاً أو الإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والأختام والنقوش أو أي إشارة أخرى أو أي مجموع فيها). تكون صالحة لتمييز منتجات صناعية أو تجارية أو حرفية أو زراعية للدلالة على أن الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة بداعي صنعه أو انتقائه أو اختراعه أو الإتجار به، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.
- تحديد من هي الفئات التي يحق لها تسجيل العلامات التجارية (السعوديون والأجانب المقيمون في المملكة ومصرح لهم مباشرة عمل تجاري أو حرفي والأجانب الذين ينتمون إلى دول تعامل المملكة بالمثل).
- استمرار حقوق صاحب الشأن المترتبة على تسجيل العلامة التجارية لمدة عشر سنوات، ولمدد أخرى مماثلة إذا طلب التجديد.
- إجراءات تسجيل العلامات التجارية وتجديدها وشطبها ونقل ملكيتها ورهنها.
- الشروط التي تحدد ما لا يمكن تسجيله علامات تجارية.
- الآثار الناجمة عن تسجيل العلامات التجارية.
- الرسوم المطلوبة لتسجيل العلامات الجارية.
- العقوبات المرتبطة بتزوير العلامات التجارية والتعامل فيها، والعقوبات الأخرى المرتبطة بمخالفة أحكام هذا النظام.

مزايا النظام:

وجود لائحة تنفيذية تفسر مواد النظام، وتتضمن الإجراءات الخاصة بالحماية المؤقتة لأي علامة تجارية تستعمل للمنتجات والخدمات المعروضة في المعارض الوطنية والدولية التي تقام في المملكة أو في الدول التي تعاملها بالمثل.

تبصير الراغبين بتسجيل العلامات التجارية بالتزاماتهم تجاه الجهات المعنية والحقوق المرتبطة بهم لقاء هذه الالتزامات.

أجاز النظام لوزير التجارة والصناعة حق إصدار اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية، وتعديلها حسب مقتضيات المصلحة العامة.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa.

نظام الأوراق التجارية:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة الأحكام والقواعد الناظمة للتعامل بالأوراق التجارية (الكمبيالة، الشيك) في المملكة. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣٧ وتاريخ ١٣٨٣/١٠/١١هـ، وعدل بالمرسوم الملكي رقم م/٤٥ وتاريخ ١٤٠٩/٩/١٢هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- توضيح المقصود بالكمبيالة والشيك والبيانات اللازمة لاعتمادها.
- تحديد الإجراءات المرتبطة بتداول الكمبيالة والشيك بالتظهير.
- تحديد شروط قبول الكمبيالة والشيك، ومقابل الوفاء بهما وضمانهما الاحتياطي وزمن الوفاء، وكيفيته، والمعارضة فيه، والامتناع عنه...الخ.
- تحديد حقوق حامل الكمبيالة أو الشيك والتدخل في القبول أو في الوفاء، وتعدد نسخ الكمبيالة أو الشيك والصور والتحريف.
- الجزاءات المرتبطة بعدم الوفاء بالالتزامات الخاصة بالأوراق التجارية (الكمبيالة أو الشيك).

مزايا النظام:

- تضمين النظام وجود لائحة تنفيذية مفسرة لمواده وتعديلها بحسب مقتضيات المصلحة العامة.
- تبصير المتعاملين بالأوراق التجارية بالحقوق والواجبات المرتبطة بهذا التعامل وإعلامهم مسبقاً بالعقوبات الناظمة لعدم الالتزام بشروط التعامل بالأوراق التجارية كما هي في متن النظام.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الانترنت www.commerce.gov.sa.

نظام التعرفة الجمركية:

هو مجموعة من الأحكام والمواد الناظمة لإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على كثير من السلع المستوردة بهدف توفير مزيد من الرفاهية للمواطنين. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٩ وتاريخ ١٣٩٣/٤/٦هـ.

أهم أحكامه:

- الأحكام الجمركية المعتمدة لدى الجمارك السعودية[1].
- دليل الإدخال المؤقت للبضائع المستوردة وإعفائها من الرسوم بشرط إعادة تصديرها.
- أدلة تفريغ البضائع، ومستندات الفسح الجمركي، والبضائع الخاضعة لأحكام خاصة مثل البضائع الثمينة، ومناطق إيداع البضائع المستوردة والمصدرة.

مزايا النظام:

يجسد النظام أهداف السياسة الجمركية في المملكة والمتمثلة بالهدف

(١) تجدر الإشارة إلى انضمام المملكة إلى اتفاقية منظمة الجمارك العالمية Harmonized System منذ العام ١٤١١هـ، وعضوية مجلس التعاون الجمركي في بروكسل بموجب المرسوم الملكي رقم م/٦٨ وتاريخ ١٣٩٢/١٢/٢٩هـ. كما عقدت اتفاقية بين دول الجامعة العربية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت منذ العام ١٣٧٢هـ، إضافة إلى اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية بين دول الجامعة العربية.

الديني والأمني الذي تجلى بالحيلولة دون دخول المنوعات التي تسيء للعقيدة الإسلامية أو تتنافى مع الآداب العامة أو تضر بالمجتمع واستقراره. والهدف الاقتصادي الذي يحدد الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة طبقاً للفئات المقررة في التعرفة الجمركية، وتسهيل إجراءات التصدير، وتوفير الحماية للصناعات الوطنية، والهدف الاجتماعي الذي يرمي إلى إعفاء السلع الاستهلاكية الضرورية من الرسوم الجمركية أو استيفاء رسوم جمركية منخفضة على السلع المستوردة العادية.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع الجمارك السعودية على شبكة الإنترنت www.customs.gov.sa.

نظام ضريبة الدخل:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من القواعد والأحكام الناظمة لاستيفاء الضرائب من الشركات والمصارف التي يملكها السعوديون وغير السعوديين بشكل مشترك، إضافة إلى الزكاة الشرعية بمقتضى المنهج الشرعي للسعوديين.

وقد صدر نظام ضريبة الدخل الجديد بالمرسوم الملكي رقم م/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ[1].

أهم أحكامه ومعالمه:

- تحديد المكلفين بضريبة الدخل (شركات الأموال المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين، الشخص الطبيعي المقيم غير السعودي الذي يمارس النشاط في المملكة، وغير المقيم الذي يمارس النشاط من خلال منشأة دائمة، وغير المقيم الذي لديه دخل آخر خاضع للضريبة من مصدر في المملكة، والذي يعمل في مجال استثمار الغاز الطبيعي وإنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية).
- تحديد الوعاء الضريبي وأسعار الضريبة للمكلفين بالضريبة.
- تحديد الدخل الخاضع للضريبة (الإيرادات والأرباح والمكاسب مهما كان نوعها ومهما كانت صورة دفعها الناتجة عن مزاولة النشاط، بما في ذلك الأرباح الرأسمالية وأي إيرادات عرضية) مستقطع منه الدخل المعفى، والدخل المعفى من الضريبة، والتبرعات.
- تحديد مصاريف تحقيق الدخل (المرتبطة بتحقيق الدخل والمصاريف غير الجائز حسمها والديون المعدومة، والاحتياطات والمخصصات، ومصاريف البحوث والتطوير، والاستهلاك...الخ).
- تحديد قواعد المحاسبة الضريبية، والقواعد الإضافية لتحديد الوعاء الضريبي وقواعد الضرائب على شركات الأشخاص، وشركات الأموال، وضرائب استثمار الغاز الطبيعي...الخ.

مزايا النظام:

تضمن نظام ضريبة الدخل العديد من المزايا الضريبية المباشرة وغير المباشرة بهدف إيجاد مناخ ملائم للاستثمار في المملكة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية ومن أهم هذه السمات:

- الوضوح والشفافية.
- الأخذ بأسعار ضريبية معتدلة.
- السماح بترحيل الخسائر لسنوات لاحقة لفترة غير محددة.
- استخدام أسلوب استهلاك المجموعات، والاستهلاك المعجل للأصول.
- اعتماد أسلوب الربط الذاتي.

(١) صدر نظام ضريبة الدخل القديم بالمرسوم الملكي رقم ٣٣٢١/٢٨/٢/١٧ وتاريخ ٢١ محرم ١٣٧٠هـ.

• إقرار ضريبة الاستقطاع لأول مرة بالمملكة.
• تحديد حقوق والتزامات كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بشكل واضح.
• تفعيل آلية التحصيل والالتزام (إجراءات واضحة لمكافحة التهرب الضريبي وعدم تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها النظامية).
• إقرار حق المكلف في الاستئناف أمام ديوان المظالم لأول مرة.

ولمزيد من المعلومات عن نظام ضريبة الدخل يمكن الاطلاع على موقع مصلحة الزكاة والدخل على شبكة الانترنت www.dzit.gov.sa.

نظام المعايرة والمقاييس:

تعريف النظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة لاعتماد الوحدات القياسية العشرية (الطول، الوزن، الحجم والمساحة) وتطبيقها في المملكة. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٢٩ وتاريخ ١٣٨٣/٩/١٣هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم أ/٣ وتاريخ ١٣٨٤/٣/٢٦هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

• تحديد الوحدات القياسية العشرية في المملكة (الطول: المتر ومشتقاته، والوزن: الكيلوغرام ومشتقاته، والحجم: اللتر ومشتقاته، والمساحة: المتر ومشتقاته). وترتبط هذه الوحدات بالوحدات القياسية الدولية المقابلة لها.
• يوجب النظام على الشركات والمؤسسات التي تستورد السلع إلى المملكة أو تصنع السلع فيها، أو تعرض السلع للبيع أن تضع هذه الوحدات على السلع أو العبوات التي تتضمنها.
• الجزاءات الناظمة للمخالفين لقواعد وأحكام النظام.

ميزات النظام:

• يبصِّر النظام المستوردين أو المصدرين أو المنتجين بأهمية اعتماد الوحدات القياسية حسب الموضوع على السلع المستوردة أو المصدرة والمنتجة استناداً إلى أحكام وقواعد هذا النظام.
• يوضح النظام أهمية الالتزام بالوحدات القياسية وضرورة مطابقتها للوحدات المماثلة عالمياً، وتأثر عدم الالتزام بذلك على جودة المنتجات الوطنية.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على هذا النظام على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa.

نظام التأمين التعاوني:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة لسوق التأمين المحلية بما تشمله من نشاطات التأمين الصحي، والتأمين ضد الحريق، وحوادث السيارات والطيران والبضائع.

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

• الترخيص لشركات التأمين العمل بأسلوب التأمين التعاوني في المملكة.
• تحديد السياسات والإجراءات المطلوبة لعمل شركات التأمين في المملكة.
• تحديد جهة الرقابة والإشراف على شركات التأمين وإعادة التأمين في المملكة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
• تحديد معايير إدارية ومتطلبات لضمان جودة الخدمات التأمينية وحماية العملاء والمستثمرين في هذا القطاع.

مزايا النظام:

• زيادة المنافسة في قطاع التأمين وإعادة التأمين.
• التطور في خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين المتخصصة والوسطاء والوكلاء والمكاتب الاستشارية ومكاتب تدقيق عمليات التأمين.

ولمزيد من المعلومات عن نظام التأمين التعاوني يمكن الاطلاع على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي – الإدارة العامة لمراقبة البنوك www.sama.gov.sa.

نظام التأمينات الاجتماعية:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة للاشتراكات في التأمينات الاجتماعية في المملكة.

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٣٨٩/٦هـ وعدل بالمرسوم الملكي رقم م/٣٣ تاريخ ١٤٢١/٩/١٣هـ وبدأ تطبيقه اعتباراً من ١٤٢٢/١/١هـ.

أحكامه ومعالمه:

• تحديد فروع التأمينات الاجتماعية (الأخطار المهنية، حيث يكفل تقديم التعويضات في حالات إصابات العمل ٢٪ من راتب العامل يدفعها صاحب العمل مهما كانت جنسية العامل، والمعاشات حيث يكفل تقديم التعويضات في حالات العجز غير المهني والشيخوخة والوفاة ١٨٪ من الراتب مناصفة بين العامل وصاحب العمل وهي للعامل السعودي فقط.
• يحدد القواعد والشروط اللازمة للتأمينات الاجتماعية (الأخطار المهنية إلزامية على جميع العاملين من دون أي تمييز، والمعاشات إلزامية على السعوديين من دون تمييز).
• يحدد الجهات المستثناة من التأمينات الاجتماعية.
• يحدد التنظيم الإداري المسؤول عن إدارة التأمينات وفق النظام

(مؤسسة التأمينات الاجتماعية) والتنظيم المالي ومصادر الموارد.

مزايا النظام:

يشرع النظام إجراء دراسة مفصلة للحالة المالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وبضوء ذلك يعاد النظر بمعدل نسب الاشتراكات وفي حال وجود عجز مالي تقدم إعانات للمؤسسة من قبل الدولة.

ولمزيد من البيانات عن نظام التأمينات الاجتماعية يمكن الاطلاع على موقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية www.gosi.com.sa.

النظام العام للبيئة:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الهادفة للمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها، ومنع التلوث عنها، وحماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتنميتها وترشيدات استخدامها. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ.

أهم أحكامه:

- تحديد المهام والالتزامات للجهات المختصة التي من شأنها المحافظة على البيئة ومنع تدهورها.
- تحديد المخالفات والعقوبات المرتبطة بها نتيجة الإخلال بالبيئة وعدم الالتزام بأحكام النظام.

مزايا النظام:

- رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة، وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها.
- تشجيع الجهود الوطنية التطوعية في مجال خدمة البيئة.
- ربط الاستفادة من صناديق الإقراض للمشروعات التي تقوم بإقراضها بالالتزام بأنظمة حماية البيئة ومقاييسها.
- ولمزيد من المعلومات عن النظام العام للبيئة يمكن الاطلاع على موقع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة على شبكة الإنترنت www.pme.gov.sa.

نظام حماية حقوق المؤلف:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد لحماية حقوق الأعمال العلمية المبتكرة في العلوم والآداب والفنون في المملكة. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١١ وتاريخ ١٤١٠/٥/١٩هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- الإجراءات المرتبطة بالمصنفات التي يُحمى مؤلفوها.
- الإجراءات المرتبطة بحماية حقوق المؤلف وانتقال الملكية.
- شروط ونطاق حماية حقوق المؤلف ومدتها.
- الالتزامات المطلوبة من المؤلفين في إطار حماية حقوقهم.
- العقوبات المرتبطة بمخالفة أحكام النظام.

مزايا النظام:

- تبصير المؤلف بالتزاماته ومسؤوليات فيما يخص إنتاجه الفكري.
- تبصير المتجاوزين على الحقوق الفكرية للآخرين بخطورة هذا التجاوز والعقوبات المتخذة بحقهم.
- الإسهام في تحقيق الأمان الفكري للمؤلفين مهما كان نوع المادة العلمية المبتكرة من قبلهم.

ولمزيد من المعلومات عن النظام يمكن الاطلاع على موقع وزارة الثقافة على شبكة الإنترنت www.ifo.gov.sa.

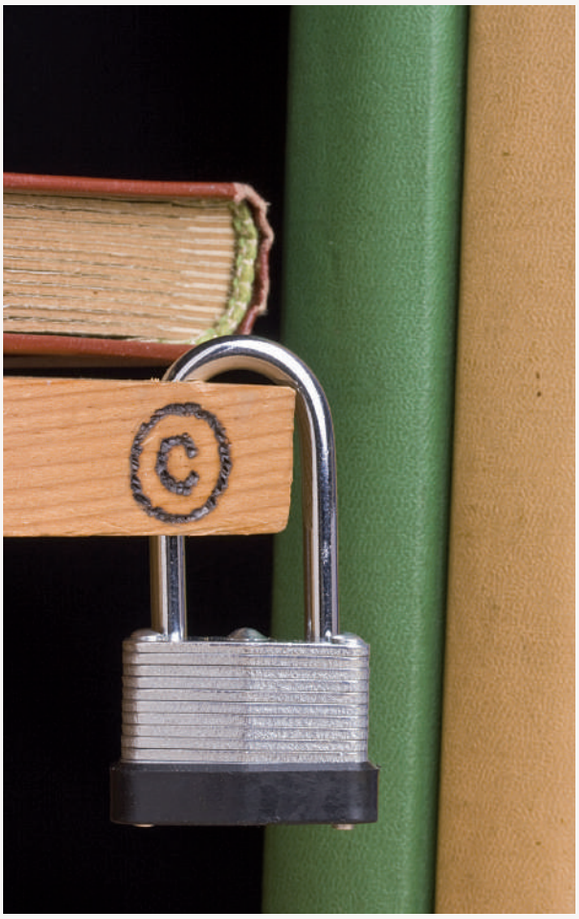

نظام الرهن التجاري:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة لسياسات وإجراءات الرهن التجاري الذي يتقرر على مال منقول لدين يعد تجارياً بالنسبة للمدين. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٧٥ وتاريخ ١٤٢٤/١١/٢١هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- تحديد المعايير والالتزامات المرتبطة بإثبات الرهن التجاري.
- إجراءات رهن الحقوق الثابتة في صكوك اسمية وإجراءات استيفاء الدائن المرتهن...الخ.
- اختصاص ديوان المظالم بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق النظام.

مزايا النظام:

يبصّر النظام كل من الراهن، والدائن للرهن الالتزامات المطلوبة من كل منهما. ولمزيد من المعلومات عن نظام الرهن التجاري يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الإنترنت www.commerce.gov.sa.

نظام المنافسة:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الأحكام والقواعد الناظمة لحماية المنافسة العادلة وتشجيعها، ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة. وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٢٥ وتاريخ ١٤٢٥/٥/٤هـ.

أهم أحكامه ومعالمه:

- تحديد الجهات المستفيدة من هذا النظام (جميع المنشآت العاملة في الأسواق السعودية ما عدا المؤسسات العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة).
- الشروط والإجراءات المرتبطة بالحد من المنافسة بين المنشآت.
- تشريع مجلس مستقل يسمى مجلس حماية المنافسة.
- تحديد الغرامات المرتبطة بمخالفة أحكام هذا النظام.

مزايا النظام:

- ترسيخ قواعد السوق وما يتداول فيه من سلع.
- حرية الأسعار وشفافيتها.
- مكافحة الممارسات التي من شأنها التأثير على المنافسة المشروعة.

ولمزيد من المعلومات عن نظام المنافسة يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الانترنت www.commerce.gov.sa.

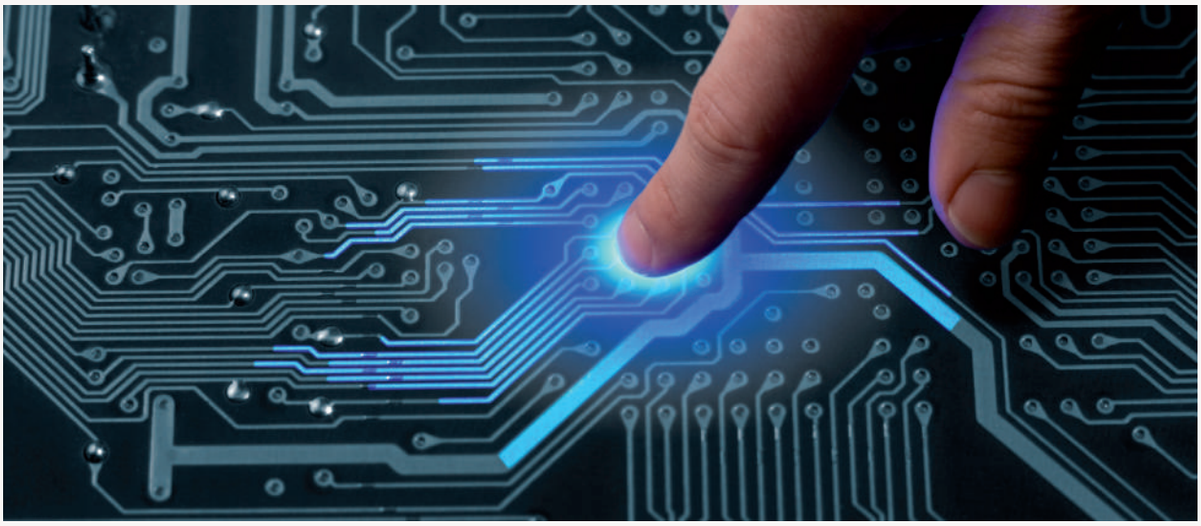

نظام الاستثمار التعديني:

التعريف بالنظام:

مجموعة من الأحكام الأولية والعامة والخاصة المتعلقة برخص الاستطلاع والكشف عن المعادن وجمعها واستغلالها في المملكة العربية السعودية.

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم ٤٧/م وتاريخ ١٤٢٥/٨/٣٠هـ.

أهم أحكامه:

يتضمن نظام الاستثمار التعديني أحكاماً عامة تحدد ملكية الدولة للمعادن والجهة المشرفة على تطبيق النظام واختصاصاتها وضرورة الحصول على الرخص والذين يتم استثناؤهم منها وأنواعها.

والأحكام العامة للرخص التي تبين الشروط الواجب توافرها في طالب الرخصة والإجراءات المختلفة للبت في الطلبات وتحويلها وتعديلها أو رفضها...الخ.

والأحكام العامة برخص الاستطلاع والكشف من حيث إصدار هذه الرخص، والحقوق التي ترتبط بها والتزامات حاملها...الخ.

والأحكام الخاصة برخص الاستغلال (الاستثمار) من حيث الحقوق والالتزامات للجهات الحاصلة على الرخص إضافة إلى الأحكام الخاصة بجميع المواد، والأحكام المالية المرتبطة بالرسوم والإيجار السطحي وحوافز الاستثمار والإعفاء من الرسوم الجمركية...الخ وأحكام العقوبات المرتبطة بتقديم معلومات غير صحيحة أو التأخر عن دفع المبالغ المستحقة للدولة أو التحكيم...الخ.

مزايا النظام:

يوضح للمستثمر السياسات والإجراءات والنماذج المطلوبة للاستثمار في قطاع التعدين وللمزيد من المعلومات عن نظام الاستثمار التعديني يمكن الاطلاع على موقع وكالة الوزارة للثروة المعدنية على شبكة الانترنت www.dmmr.gov.sa.

نظام التعاملات الإلكترونية:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الاحكام العامة الناظمة للتعاملات الإلكترونية مثل التوقيع الإلكتروني، والتصديق الإلكتروني، إضافة إلى القواعد والأحكام المتعلقة بالمركز الوطني للتصديق الإلكتروني في المملكة.

أهم أحكامه ومعالمه:

يهدف نظام التعاملات الإلكترونية إلى ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وتنظيمها، وتوفير إطار نظامي لها يؤدي إلى تحقيق إرساء قواعد نظامية موحدة لاستخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وتسهيل تطبيقها في القطاعين العام والخاص بوساطة سجلات الكترونية، والثقة في صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها، وتيسير استخدامها على الصعيدين المحلي والدولي للاستفادة منها في جميع المجالات، كالإجراءات الحكومية، والتجارة، والطب، والتعليم، والدفع المالي الإلكتروني.

مزايا النظام:

تتجسد مزايا هذا النظام من خلال مواده الناظمة لإزالة العوائق أمام استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، ومنع إساءة الاستخدام والاحتيال فيها.

وهناك العديد من الأنظمة الأخرى بحيث يبلغ عدد هذه الأنظمة لغاية العام ١٤٣١هـ ٣٤ نظاماً.

ولمزيد من المعلومات عن مضمون جميع الأنظمة يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الأنترنت www.commerce.gov.sa.

المحـــور الرابع:
الجهات العليا والرئيسة ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة

المجلس الاقتصادي الأعلى:

التعريف بالمجلس:

أعلى هيئة اقتصادية في المملكة تعنى بالأعمال والمهام اللازمة لأداء مجلس الوزراء لمسؤولياته وممارسته لاختصاصه فيما يتعلق بالشؤون والقضايا الاقتصادية، يرأس المجلس الاقتصادي الأعلى خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة، ويكون صاحب السمو الملكي ولي العهد نائباً لرئيس المجلس.

ويضم المجلس في عضويته: وزارة العمل، والتجارة والصناعة، والبترول والثروة المعدنية، والمالية، والمياه والكهرباء، ورئيس اللجنة العامة لمجلس الوزراء واثنين من وزراء الدولة، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي.

دوره وأهم وظائفه:

- بلورة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل الملائمة.
- التنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني.
- متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية وما تقضي به من قرارات مجلس الوزراء في الشؤون الاقتصادية.
- دراسة الإطار العام لخطة التنمية والسياسة المالية ومشروع ميزانية الدولة والسياسات التجارية على الصعيدين المحلي والدولي والقواعد التي تنظم سوق العمل وسوق المال، والسياسات التي تهيئ المناخ الملائم للمنافسة والاستثمار.
- مشروعات الأنظمة واللوائح المتعلقة بالشؤون الاقتصادية.

ولمزيد من المعلومات عن المجلس الاقتصادي الأعلى يمكن الاطلاع على موقعه على شبكة الأنترنت www.sec.gov.sa.

المجلس الأعلى لشؤون البترول المعادن:

التعريف بالمجلس:

يعد المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن الهيئة الحكومية المشرفة على سياسات واستراتيجيات البترول والمعادن في المملكة.

تأسس المجلس بموجب الأمر الملكي رقم ٢١٢/أ وتاريخ ١٤٢٠/٩/٢٧هـ. وقد صدر الأمر الملكي رقم ١٧١/أ وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٤هـ بإعادة تشكيل المجلس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لمدة أربع سنوات اعتباراً من ١٤٢٨/١٠/١٤هـ ولغاية ١٤٣٢/١٠/١٣هـ.

دوره وأهم وظائفه وصلاحياته:

يُعنى المجلس بالوظائف والصلاحيات التالية:

- إقرار سياسات واستراتيجيات البترول والغاز والمواد المماثلة.
- تحديد كميات الإنتاج من البترول والغاز والمواد المماثلة وإقرار خطط تسعير مصادر الوقود بالمملكة.
- وضع السياسة العامة لشركة أرامكو السعودية (إقرار خطة عملها وبرنامجها الاستثماري، والمصادقة على الميزانية...الخ).
- دراسة مشاريع الاتفاقيات الدولية في مجالات البترول والمعادن والغاز.
- متابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالبترول والمعادن.
- القيام بصلاحيات المجلس الأعلى لشركة الزيت العربية (أرامكو السعودية) الواردة في نظام الشركات.

وللمزيد من المعلومات عن المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن يمكن الاطلاع على موقعه على شبكة الانترنت www.scpma.gov.sa.

اعتمدت استراتيجية البترول السعودية رؤية ثابتة، وأهداف واضحة تجلت في تحويل الصناعة البترولية إلى صناعة وطنية تدار بأيد سعودية مؤهلة بالعلم والمعرفة والكفاءة العالية، بحيث تستفيد المملكة من هذه الثروات بأفضل الطرق، وتتيح لها تقديم أفضل الخدمات محلياً والمنافسة على المستوى الدولي مثل مثيلاتها في مختلف دول العالم، وبالذات المتقدمة منها.

تتعدد الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة ومن أهمها الهيئة العامة للاستثمار، وهي أعلى جهة حكومية تشرف على الاستثمار الوطني والأجنبي في المملكة. وتقدم الهيئة خدماتها الإلكترونية للمستثمرين من خلال مركز للأعمال تحت نطاق الموقع الإلكتروني info@sagia.gov.sa ونظام للخدمة الذاتية لمراجعي الهيئة، وخدمات النافذة الموحدة وغيرها من المزايا الأخرى.

إنشاء وزارة الإسكان:

التعريف بالوزارة:

إحدى وزارات الحكومة، تأسست من خلال تحويل الهيئة العامة للإسكان إلى وزارة بمسمى وزارة الإسكان بالأمر الملكي رقم أ/٨١ تاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ.

دورها وأهم صلاحياتها:

يتجسد دور وزارة الإسكان بإسهامها في تأمين السكن المناسب للمواطنين بحيث تتولى ممارسة جميع المهام والاختصاصات المتعلقة بالإسكان المقررة للهيئة العامة للإسكان، وتكون مسؤولة بشكل مباشر عن كل ما يتعلق بأراضي الإسكان في مختلف مناطق المملكة.

وللمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع الوزارة على شبكة الانترنت www.mpwh.gov.sa

صدر الأمر الملكي رقم أ/٦٣ تاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ المتضمن:
اعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في مناطق المملكة كافة. وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره ٢٥٠ مليار ريال.

الهيئة العامة للاستثمار:

التعريف بالهيئة:

أعلى جهة حكومية مسؤولة عن الاستثمار في المملكة. أُنشئت الهيئة في محرم عام ١٤٢١هـ بهدف العناية بشؤون الاستثمار في المملكة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، وإعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الاستثمار المحلي والأجنبي، واقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة. بتهيئة مناخ الاستثمار ومتابعة وتقويم الاستثمار المحلي والأجنبي، والتعريف بالفرص الاستثمارية القطاعية والترويج لها. وتحدد الهيئة القطاعات الرئيسة للاستثمار في المملكة وهي قطاعات الطاقة، النقل والخدمات اللوجستية، تقنية المعلومات والاتصالات، الصحة، علوم الحياة والتعليم.

دورها وأهم وظائفها وصلاحياتها:

- تسعى الهيئة إلى دراسة وتطوير البيئة الاستثمارية في المملكة بهدف رفع مستوى تنافسيتها مقارنة بالدول الأخرى، مثل متابعة تحديد المعوقات التي تعترض الأنشطة الاستثمارية وإزالتها وتعميق الشفافية، وتوفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون وتسهيل إجراءاتهم.
- تسعى الهيئة إلى "جذب استثمارات كافية لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستمر باستثمار عناصر القوة التي تتميز بها المملكة باعتبارها المصدر الأهم للطاقة في العالم، وحلقة وصل رئيسة بين الشرق والغرب"[1]. والوصول بالمملكة إلى مصاف «أفضل ١٠ دول في العالم من حيث تنافسية بيئة الاستثمار في العالم ١٤٣١هـ من خلال إيجاد بيئة عمل صحية، ومجتمع قائم على المعرفة ومدن اقتصادية عالمية جديدة» [2].
- تقدم الهيئة مجموعة متنوعة من الأدوات لإرشاد المستثمر مثل دليل تطبيق التراخيص، وحزم هيئة الاستثمار المتخصصة (حزمة المستثمر، وحزمة وسائط الإعلام، والحزمة العامة).
- توفر الهيئة للمستثمرين المعلومات والبيانات عن مناخ الاستثمار في المملكة مثل حوافز الاستثمار (التنظيمية، المالية، الضريبية)، والهيئات الحكومية ذات الصلة بالاستثمار، وإجراءات نظام التمويل والجهات التي تقدمه، ومعلومات عن القوانين المرتبطة بالاستثمار (العلامة التجارية، حقوق المؤلف، براءة الاختراع... الخ). ومعلومات عن تكاليف إنشاء مشروع تجاري والطرق الممكنة لدعمه في المملكة.

ولمزيد من المعلومات عن الهيئة العامة للاستثمار يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على شبكة الانترنت www.sagia.gov.sa.

استراتيجية ١٠×١٠

اضطلاع الهيئة العامة للاستثمار بمهمة وضع المملكة في مصاف الاقتصادات العشرة الأولى الأكثر تنافسية في التصنيف العالمي بحلول عام ٢٠١٠م وهو ما يعرف برسالة ١٠×١٠.

مركز التنافسية الوطني NCC

هيئة مستقلة أنشئت لمتابعة وتقييم القدرة التنافسية في المملكة، ومن ثم فالمركز ملتزم بدفع المملكة إلى أعلى المراتب في القدرة التنافسية في المملكة.

ومع تحقيق رؤى برنامج ١٠×١٠ بثبات وجدية يكون لمركز التنافسية الوطني ثلاثة مقاصد هي:

- العمل كمركز فكر.
- العمل كقناة تسهيل.
- العمل كقناة اتصال.

(١) رؤية الهيئة العامة للاستثمار SAGIA.
(٢) رسالة الهيئة العامة للاستثمار SAGIA.

الهيئة العامة للسياحة والآثار:

التعريف بالهيئة:

مؤسسة حكومية أنشئت بقرار مجلس الوزراء رقم ٩ وتاريخ ١٤٢١/١/١٢هـ بهدف الاهتمام بالسياحة في المملكة، وذلك بتنظيمها وتنميتها وترويجها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة وتذليل عوائق نموه، باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني.

وذلك بما يتوافق مع مكانة المملكة وقيمتها ونظراً لأهمية الآثار والمتاحف فقد صدر الأمر الملكي رقم أ/٢ وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ ونص على: ضم وكالة الآثار إلى الهيئة العامة للسياحة، لتصبح الهيئة مسؤولة عن تنفيذ مهام الآثار إلى جانب مسؤوليتها عن السياحة، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٦هـ ليصبح المسمى الجديد (الهيئة العامة للسياحة والآثار)، وكل ذلك انطلاقاً من أهمية الآثار والمحافظة عليها وتفعيل مساهمتها في التنمية الثقافية والاقتصادية، والعناية بالمتاحف والرقي بالعمل الأثري في المملكة، ويضطلع القطاع الخاص بالدور الرئيس في إنشاء المنشآت السياحية والاستثمارية.

دورها وأهم وظائفها وصلاحياتها:

تعدُّ الهيئة مركزاً للتحفيز السياحي، وتعمل من خلال شراكة وثيقة مع الأطراف والشركاء المعنيين لتحقيق رؤية ومهمة السياحة في المملكة، وتقوم بدور الناظم والداعم الأساسي لإحداث التنمية السياحية المستدامة التي تتماشى مع الثوابت الإسلامية والقيم الاجتماعية والثقافية والبيئية السائدة في المملكة.

تعمل الهيئة العامة للسياحة والآثار على تسهيل تنمية مستدامة وناجحة لصناعة السياحة في المملكة من خلال توفير توجه واضح لهذه الصناعة، والعمل من خلال الشراكة الوثيقة مع رواد الصناعة والشركات لإيجاد وتهيئة مناخ تستطيع هذه الصناعة الناشئة من خلاله تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، وفيما يتعلق بمهمة الهيئة تجاه قطاع الآثار فإن قطاع الآثار والمتاحف سيقوم بتعزيز قدرته على حماية الآثار، وتسجيلها، واستكشافها، والتنقيب عنها ودراستها، وتطوير المتاحف والتراث العمراني، وزيادة المعرفة بعناصر التراث الثقافي بالمملكة، وإدارة الآثار والمتاحف بشكل أكثر فعالية، وتهيئة الموارد الثقافية ليتم تطويرها وعرضها على أفراد المجتمع في إطار تعزيز السياحة الثقافية، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الآثار والمتاحف.

ولمزيد من المعلومات عن الهيئة العامة للسياحة والآثار يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على شبكة الانترنت www.scta.gov.sa.

يتمثل دور الهيئة العامة للسياحة والآثار في تحفيز نمو السياحة الوطنية بصفتها قطاعاً اقتصادياً منتجاً وإيجابياً اجتماعياً وثقافياً وبيئياً، وذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق التنمية المتوازنة والمستديمة وتحفيز الدعم المؤسسي لصناعة السياحة والقطاعات والنشاطات المساندة لها في المملكة.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع:

التعريف بالهيئة:

هيئة حكومية تشرف على مدينتين صناعيتين في كل من الجبيل وينبع تأسست عام ١٣٩٥هـ، مقرها الرئيس في مدينة الرياض يديرها مجلس إدارة يقوم بوضع السياسات ومتابعة تنفيذها من خلال الإدارتين العامتين في كل من مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. أنيطت بالهيئة مهمة تنفيذ التجهيزات الأساسية الإنشائية والاجتماعية اللازمة لتطوير منطقتي الجبيل وينبع لتكونا مدينتين صناعيتين.

المكانة الدولية للهيئة

نالت الهيئة الملكية للجبيل وينبع العديد من الجوائز العالمية والإقليمية تقديراً لها على الجهود التي تبذلها في مختلف المجالات ومنها:

١٩٨٨م جائزة حماية البيئة من المنظمة الإقليمية لحماية الحياة البحرية / الكويت.

١٩٩٥م الجائزة الأولى في تخضير المدينة من منظمة المدن العربية.

١٩٩٨م شهادة الشرف التقديرية من جامعة الدول العربية لإنجازاتها المتميزة في مجال التربية والإعلام البيئي.

دورها وأهم وظائفها وصلاحياتها:

- ترويج ومساعدة وخدمة وتشجيع تطوير الصناعات الأساسية أو التحويلية والخفيفة التي تستخدم الثروات الطبيعية في المملكة وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة للاستخدام المحلي وللتصدير الخارجي.
- تخطيط وتطوير وإنشاء وصيانة مختلف التجهيزات الأساسية والخدمات اللازمة لهذه الصناعات.
- حث الصناعات على توظيف وتطوير المهارات والكفاءات الوطنية السعودية.
- توفير التوازن بين عملية التنمية الصناعية والمحافظة على سلامة البيئة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمار بالمدينتين.

• الاتصال والتنسيق مع جهات الاختصاص كشركة أرامكو السعودية، والمؤسسة العامة للموانئ وغيرها لتسهيل توفير المواد الخام والخدمات الأخرى التي تحتاجها الصناعات.
• تأجير الأراضي الصناعية المطورة إلى المستثمرين سواءً كانوا صناعيين أم تجاريين، أفراداً أم شركات لإقامة الأنشطة المصرح لهم بها.

ولمزيد من المعلومات عن الهيئة الملكية للجبيل وينبع يمكن الاطلاع على موقع الهيئة www.rcjy.gov.sa.

هيئة السوق المالية:

التعريف بالهيئة:

هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق وزيادة الثقة فيها، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية.

تأسست الهيئة بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٠٢هـ.

السوق المالية السعودية

نص «نظام السوق المالية» على إنشاء السوق المالية السعودية «تداول» كشركة مساهمة، وهي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.

وقد أقرت الجمعية العامة لاتحاد البورصات العالمية في اجتماعها السنوي ١٤٣٠هـ انضمام شركة السوق المالية السعودية (تداول) للاتحاد وذلك بعد استيفاء تداول كافة إجراءات ومعايير الانضمام للعضوية.

دورها وأهم وظائفها وصلاحياتها:

• تنظيم وتطوير السوق المالية، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
• حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال أو خداع، أو غش، أو تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.
• العمل على تحقيق العدالة، والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
• تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
• تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية.
• تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
• تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على شبكة الانترنت www.cma.org.sa

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات:

التعريف بالهيئة:

هيئة حكومية أنشئت تحت مسمى (هيئة الاتصالات السعودية) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٤ وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥هـ. وتم تغيير مسمى الهيئة بعد أن أنيطت بها مهام جديدة تتعلق بتقنية المعلومات ليصبح (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ وتاريخ ١٤٢٤/٠٥/٢١هـ.

تقوم رسالة الهيئة على توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة بجودة عالية وأسعار مناسبة، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي لتحقيق أهدافها.

دورها وأهم وظائفها وصلاحياتها:

• تهيئة البيئة المناسبة لنمو سوق الاتصالات وتقنية المعلومات وتحقيق المنافسة العادلة والفاعلة وتشجيعها.
• حماية مصالح مستخدمي خدمات الاتصالات ومراقبة أداء الشركات المرخص لها بتقديم تلك الخدمات.

جائزة سعفة القدوة الحسنة للشفافية والنزاهة

حصلت الهيئة على جائزة سعفة القدوة الحسنة للشفافية والنزاهة لعام ١٤٢٩هـ.

وتهدف الجائزة إلى تعزيز قيم الشفافية والنزاهة في المملكة وتسعى إلى تعميق الوعي بالقيم الرئيسة للشفافية والنزاهة والعدالة وقابلية المساءلة وخصوصاً إنجازها إجراءات تراخيص تقديم خدمات الاتصالات في المملكة، ومحافظتها على إضفاء جو المنافسة الشريفة بين مختلف المشغلين، وحرصها على مستوى جودة الخدمات، والموازنة العادلة للمحافظة على أسعار مناسبة لجميع الأطراف.

- السعي إلى إيجاد البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المعتمدة لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- نشر الوعي وتشجيع استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.
- تطوير الموارد البشرية للهيئة وفق أعلى معايير الأداء المهني في بيئة عمل إيجابية محفزة.

ولمزيد من المعلومات عن الهيئة يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على شبكة الانترنت www.ctc.gov.sa.

هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن):

التعريف بالهيئة:

هيئة يشترك بها القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الإدارة والتمويل بحيث تتولى الهيئة التخطيط والإشراف والرقابة، ويتولى القطاع الخاص التمويل والإنشاء والتشغيل بأسلوب تنافسي.

صدر نظامها الأساسي بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ وتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧هـ وتسلمت الهيئة مهام المدن الصناعية من وزارة التجارة في العام ١٤٢٦هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٥ وتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٦هـ.

دورها وأهم وظائفها وصلاحياتها:

يتجسد الغرض الأساسي للهيئة في تخطيط المدن الصناعية المحددة بالمملكة، وتشجيع إنشائها وتطويرها وإدارتها وصيانتها والإشراف عليها، ويشمل ذلك من دون تحديد لاختصاصاتها القيام بالآتي:

- تنفيذ استراتيجية تطوير المدن الصناعية.
- وضع القواعد والإجراءات ذات العلاقة بإنشاء المدن الصناعية المحددة وتطويرها وإدارتها وصيانتها وتشغيلها.
- اقتراح تخصيص المواقع المناسبة من الأراضي العائدة للدولة لإنشاء المدن الصناعية ورفع التوصيات اللازمة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى للموافقة عليها واعتمادها من مجلس الوزراء مدناً صناعية محددة. واعتماد الأراضي المملوكة للقطاع الخاص مدناً صناعية محددة وفقاً لهذا التنظيم ولائحته التنفيذية.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيصال الخدمات والمرافق اللازمة إلى حدود المدن الصناعية المحددة.
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المدن الصناعية وتطويرها وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.
- منح الرخص للمطورين والمشغلين للمدن الصناعية المحددة وفقاً لهذا التنظيم ولائحته التنفيذية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة في المدن الصناعية المحددة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- مراقبة أداء المطورين والمشغلين بما يضمن التزامهم بشروط عقد التطوير والتشغيل أو أحدهما والتأكد من تنفيذ كافة الأحكام والتعليمات.
- السعي إلى حل الخلافات التي تنشأ ما بين مطوري ومشغلي المدن الصناعية المحددة وبين المستأجرين والمنتفعين أو المقيمين بها بطريقة ودية.
- تشجيع قيام مناطق التقنية الحديثة ونموها، وذلك بتوفير خدمات إضافية مثلاً في هذا المناطق لاستقطاب التقنية، ودعم أصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة.

وتعمل الهيئة على إقامة وإنماء مناطق تقنية حديثة من خلال حث المستثمرين وتشجيعهم على إقامة بنى تحتية صالحة لإقامة المنشآت الصناعية العالية التقنية فيها. ودعوة واستقطاب الجامعات ومراكز البحث والتطوير العلمي وأصحاب الفكر والإبداع للمشاركة في تنمية وتطوير منظومة العلوم والتقنية في المملكة (مجمع تقنية المعلومات والاتصالات التابع للمؤسسة العامة للتقاعد بالرياض، وواحة جامعة الملك سعود العلمية بالرياض).

ولمزيد من المعلومات عن هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على شبكة الإنترنت www.modon.gov.sa.

وفقاً للمادتين ١٦ و١٨ من تنظيم الهيئة فإنه لا يجوز إنشاء إدارة أو تطوير أو تشغيل أو صيانة أي مدينة صناعية محددة (مدن صناعية ومناطق تقنية) إلا بموافقة الهيئة التي تقوم بإصدار الرخص اللازمة موضحاً فيها الضوابط والاشتراطات وفقاً لأحكام تنظيم الهيئة واللائحة التنفيذية الناظمة لها.

المدن الصناعية الخاصة

- **مدينة العجيمي (الرياض. طريق الخرج).**
- **مدينة الفنار (الرياض مجاورة للمرحلة الثالثة في المدينة الصناعية الثانية بالرياض).**
- **مدينة الشركة العربية لتنمية المياه والطاقة (الرياض، الطريق الدائري الشرقي باتجاه الخرج).**
- **مدينة العبيكان (الرياض مجاورة للمرحلة الثالثة في المدينة الصناعية الثانية بالرياض).**

مدينة الملك عبد الله للطاقة:

التعريف بالمدينة:

مؤسسة حكومية (مدينة علمية) أنشئت بالأمر الملكي رقم أ/٣٥ تاريخ ١٤٣١/٥/٣هـ بمسمى «مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة».

دورها وأهم اختصاصاتها:

تهدف المدينة إلى المساهمة في التنمية المستدامة في المملكة، وذلك باستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة في الأغراض السلمية، وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في المملكة، وتقوم المدينة بدعم ورعاية نشاطات البحث والتطوير العلمي وتوطين التقنية في مجالات اختصاصاتها وتحديد وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في المملكة في هذا المجال، وتنظيم المؤتمرات المحلية والمشاركة في المؤتمرات الدولية وتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال الطاقة الذرية والمتجددة من أجل بناء قاعدة علمية تقنية في مجال توليد الطاقة والمياه المحلاة، وفي المجالات الطبية والصناعية والزراعية والتعدينية والعمل على تطوير الكفاءات العلمية الوطنية في مجالات اختصاصاتها، وتشتمل هذه المدينة على متطلبات البحث العلمي كالمختبرات ووسائل الاتصالات ومصادر المعلومات، كما تشتمل على جميع المرافق اللازمة للعاملين في المدينة ولها في سبيل تحقيق أغراضها من دون أن يكون في ذلك تحديد لاختصاصاتها القيام بما يأتي:

١. اقتراح السياسة الوطنية للطاقة الذرية والمتجددة ووضع الخطة والاستراتيجية اللازمة لتنفيذها واقتراح الأنظمة واللوائح ذات الصلة.
٢. تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية في مجال اختصاصاتها سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الغير داخل المملكة وخارجها.
٣. تحفيز القطاع الخاص لتطوير بحوث المنتجات الطبية والزراعية والصناعية والتعدينية وتوليد الطاقة والمياه المحلاة وترشيد استخدامات الطاقة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدامها.
٤. تقديم منح دراسية وبرامج تدريبية لتنمية الكفاءات الضرورية للقيام بإعداد وتنفيذ برامج البحوث العلمية.
٥. إصدار التنظيمات الخاصة بالوقاية من أخطار الإشعاعات الذرية بالنسبة للعاملين المتخصصين وبالنسبة للجمهور.
٦. تمثيل المملكة أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة.
٧. تشجيع البحوث التي يجريها الأفراد والمؤسسات والهيئات المعنية في الجامعات ومراكز البحوث في المملكة والتي تقرها المدينة.
٨. إنشاء المعاهد اللازمة لتدريب أخصائيين في مجالات النشاط الذري والوقاية الصحية.

٩. للمدينة أن تنشئ وتدير مشروعات لتحقيق أغراضها أو تقيم مع الغير مشروعات مشتركة.
١٠. التعاون مع المؤسسات والمنظمات المماثلة في الدول الأخرى والمنظمات الدولية ومراكز البحوث العالمية.

وتكون المدينة هي الجهة المعنية بالإيفاء بالالتزامات الوطنية حيال جميع الاتفاقيات التي وقعتها أو ستوقعها المملكة بخصوص الطاقة الذرية والمتجددة وتتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على جميع الأعمال الخاصة باستخدامات الطاقة الذرية وما ينتج عنها من نفايات مشعة. لمزيد من المعلومات عن الهيئة يمكن الاطلاع على موقعها على شبكة الانترنت www.energy.gov.sa.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

التعريف بالهيئة:

مؤسسة حكومية ترتبط مباشرة بخادم الحرمين الشريفين. تأسست بالأمر الملكي رقم أ/٦٥ بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ لحماية المال العام ومحاربة الفساد والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها.

دورها ومهامها:

تشمل مهام الهيئة القطاعات الحكومية كافة، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي.

«... على جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية وغيرها الرفع للهيئة بكل المشاريع المعتمدة لديها وعقودها ومدة تنفيذها وصيانتها وتشغيلها. وتشمل مهام الهيئة القطاعات الحكومية كافة، ولا يستثنى من ذلك كائن من كان ...».

«الملك عبد الله بن عبد العزيز»

أرامكو السعودية:

التعريف بالشركة:

إحدى الشركات السعودية العملاقة يعود تاريخها إلى العام ١٣٥٤هـ عندما منحت المملكة العربية السعودية امتياز التنقيب عن الزيت لشركة كاليفورنيا ستاندرد أويل كومباني (كاسوك) وهي شركة منتسبة لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال، التي تعرف باسم شيفرون) وقد تغير اسم (كاسوك) في العام ١٣٦٤هـ ليصبح أرابيان أمريكان كومباني (أرامكو)، امتلكت الحكومة ٢٥٪ من حصتها في العام ١٣٩٤هـ وكامل الشركة في عام ١٤٠١هـ. وعرفت منذ ذلك الحين بأرامكو السعودية. مقرها الرئيس في الظهران بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

دورها وأهم وظائفها:

تعد أرامكو السعودية دعامة للاقتصاد الوطني، وتسهم بشكل واضح في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الإيرادات الحكومية وحصيلة الصادرات.

تمتلك أرامكو ثاني أكبر أسطول في العالم، وشركات منتسبة ومشاريع مشتركة ومكاتب وشركات في الصين واليابان وهولندا والفلبين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وأمريكا ومصر والإمارات العربية المتحدة.

«تطورت أرامكو السعودية من شركة عملاقة لإنتاج الزيت الخام، إلى شركة بترولية عالمية متكاملة. تتطلع نحو زيادة استثمارها في مجال البحث والتطوير، لتحسين معدلات استخلاص البترول، وإيجاد أنواع وقود أكثر ملائمة للبيئة وتطوير الطاقة الإنتاجية، واستغلال الموارد الهيدروكربونية للمملكة لزيادة القيمة المضافة، من خلال مشاريع التكرير والتوزيع والصناعات المرتبطة بها، وتعزيز نمو القطاع الخاص، وتعزيز تطوير الموارد البشرية في الشركة والمملكة»[1].

شبكة الشركات التي ترتبط بها:

- شركة البترول السعودي العالمية (أمريكا).
- شركة البترول السعودي المحدودة (بكين – سنغافورة).
- شركة إس – أويل وشركة أرامكو فيما وراء البحار (سيؤول).
- شركة البترول السعودي المحدودة وشركة أرامكو فيما وراء البحار وشركة (شواشل سكيوكي. كي) "طوكيو".
- شركة أرامكو فيما وراء البحار وسعودي أرامكو سانيوكومباني (هونغ كونغ، كوالالمبور، شانغهاي، ليدن، لندن).
- شركة تكساكو إسو أي. أوسي، وتيم ترمينال، وتكساكو أي. أو. سي (روتردام).
- شركة أرامكو لأعمال الخليج المحدودة (الخفجي).
- شركة مصفاة أرامكو السعودية شل المحدودة وشركة مرافق (الجبيل).
- شركة مصفاة أرامكو السعودية موبيل المحدودة (ينبع).
- شركة أرامكو السعودية لتكرير زيوت التشحيم (لوبريف)، وشركة مصفاة جدة (جدة).
- بترورابغ (رابغ).
- شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع.

لمزيد من المعلومات عن الشركة إنظر موقع الشركة على شبكة الانترنت www.saudiaramco.com.

سيكون مشروع بترورابغ قاعدة مهمة في توفير فرص العمل. وتوفير فرص استثمارية إضافية لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والكبيرة، بما في ذلك جذب مستثمرين استراتيجيين من خارج المملكة في الصناعات التحويلية والشركات التي تمد هذه الصناعات بالسلع والخدمات، في إطار منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق القيمة المضافة واستمرار نمو الاقتصاد الوطني.

يمثل هذا المشروع الضخم حقبة جديدة أوسع نطاقاً للصناعات البتروكيميائية في المملكة، وتطوراً مهماً في هذا القطاع الاقتصادي المزدهر، فضلاً عن أنه سيسهم في إعطاء قيمة إضافية للموارد الهيدروكربونية التي أودعها الله في المملكة.

الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك):

التعريف بالشركة:

تعدُّ (سابك) إحدى الشركات السعودية العملاقة الرائدة في صناعة الكيماويات، والبوليمرات، والمنتجات المتخصصة، والأسمدة والمعادن.

تأسست عام ١٣٩٦هـ وفقاً لاستراتيجية طموحة، استهدفت استثمار الموارد الهيدروكربونية الوافرة، التي حبا الله بها المملكة، وتحويلها إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.

يقع مركز (سابك) الرئيس في العاصمة الرياض وهي مملوكة للحكومة بنسبة ٧٠٪ فيما يملك نسبة ٣٠٪ الباقية مواطنوا المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وهي إحدى الشركات المسجلة في سوق الأسهم (تداول).

دورها وأهم وظائفها:

- هي واحدة من أكبر عشر شركات بتروكيماوية عالمية، وتعد من أكبر منتجي ومصدري الأسمدة، والبوليمرات، والكيماويات وفي طليعة الشركات المنتجة للحديد والصلب بمنطقة الشرق الأوسط.
- تتمتع (سابك) بطاقات إنتاجية وفيرة من الناحيتين الكمية والنوعية،

(١) أرامكو السعودية في عام ٧٥: من موقع الشبكة على شبكة الإنترنت www.saudi aramco.com.

تساعدها على تحقيق مزيد من الانتشار في الأسواق العالمية، معززة بأرقى الخدمات الفنية والتقنية.

- تعد (سابك) مفتاح المملكة العربية لتحقيق التنمية الصناعية والدخل الوطني.
- تدير (سابك) عملياتها عبر ست وحدات عمل استراتيجية هي: الكيماويات الأساسية، الوسطيات، البوليمرات، المنتجات المتخصصة، الأسمدة والمعادن. وتساندها وحدات أخرى مركزية مثل: الأبحاث والتقنية، المالية، الموارد البشرية، تطوير عمليات التصنيع، والقانونية والمراجعة.

شبكة الشركات التي ترتبط بها:

- شركة سابك للبلاستيكيات المبتكرة التي تلبي متطلبات الصناعات المتقدمة، ولهذه الشركة مرافق صناعية وتقنية في أكثر من ٢١ بلداً تقدم خدماتها لأكثر من ٦٠ دولة حول العالم، وقد حصلت على جائزة أفضل مشروع وجائزة للإبداع لعام ٢٠٠٩م من قبل جمعية ألواح البولي كربونات الأوروبية (دبلن)[١].
- سابك في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تنتشر شركاتها ومكاتبها في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، منها دولة الإمارات العربية المتحدة، مصر، لبنان، تركيا وغيرها.
- سابك في آسيا (شركة سابك آسيا الباسيفيك) وتتمركز في سنغافورة، وتنتشر مكاتبها في كل من أندونسيا، والفلبين، وفيتنام، وهونج كونج، وتايوان، والصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وغيرها.
- سابك في أمريكا (شركة سابك أمريكا) وهي شركة أمريكية تملكها سابك بالكامل، ويعمل فيها أكثر من مائتي موظف، وتتولى مختلف الأعمال التجارية والتسويقية، وتدير العمليات البحثية والتقنية في العديد من الولايات الأمريكية.
- سابك في أوروبا (شركة سابك أوروبا) التي أنشئت في العام

سابك حول العالم

السعودية: الشركة السعودية للصناعات الأساسية (المركز الرئيس): مكاتب: الدمام، جدة، الجبيل، القصيم، ينبع وشركات: الرازي، البيروني، ابن البيطار، غاز، حديد، كيميا، بتروكيميا، ابن رشد، صدف، سافكو، كيان السعودية، ابن سينا، شرق، طيف، المتحدة، ينساب، ينبت، ابن زهر.

عربياً: البحرين (شركة المنيوم البحرين، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم) . مصر (مكتب سابك التمثيلي بمصر). قطر، لبنان (سابك للبلاستيكيات المبتكرة الإمارات (مكاتب دبي)

عالمياً: الأرجنتين، استراليا، النمسا، البرازيل، كندا، ماليزيا، فنلندا، التشيك، الهند، (شركة سابك للبلاستيكيات المبتكرة) الدنمارك، السويد، النرويج، فنلندا (سابك النرويج أية / أس) فرنسا (سابك فرنسا أس أيه أس وسابك البلاستيكيات المبتكرة) اليونان (سابك اليونان أم إيه بي إيه) هونج كونج (سابك هونج كونج المحدودة وسابك للبلاستيكيات المبتكرة) المجر (سابك المجر وسابك البلاستيكيات المبتكرة) أندونيسيا (مكتب تمثيلي) إيران (سابك إيران) إيطاليا (سابك إيطاليا أس بيه إيه وسابك البلاستيكيات المبتكرة) اليابان (سابك اليابان المحدودة وسابك البلاستيكيات المبتكرة) كوريا الجنوبية (سابك كوريا المحدودة وسابك البلاستيكيات المبتكرة)، المكسيك (سابك للمواد التجارية المكسيك أس آر آل دي سي في) هولندا (سابك أوروبا، سابك الأوروبية للتصنيع / الأبحاث والتطوير وسابك البلاستيكيات المبتكرة) الفلبين (سابك باستيك بي تي إيه المحدودة) بولندا (سابك بولندا وسابك للبلاستيكيات المبتكرة) روسيا (سابك أوروبا الشرقية وسابك للبلاستيكيات المبتكرة).

(١) سابك، التقرير السنوي الرابع والثلاثون، ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

١٤٢٣هـ، وتملك مجمعات صناعية متقدمة في ألمانيا وهولندا، والمملكة المتحدة، تساندها مرافق بحثية وتقنية رائدة ويعمل فيها ٢٣٠٠ موظف.

- إنشاء مركز للإشراف والتقويم، ووضع سياسات لتنظيم انتقال موظفي شركات سابك حول العالم لتبادل الخبرات والممارسات، وتوحيد استراتيجيات الموارد البشرية، وإدراج شركة سابك للبلاستيكيات المبتكرة تحت مظلة (أسرة سابك العالمية).
- تطبيق برنامجي (الإدارة والبيئة) و(إدارة الصحة الصناعية) بالتوافق مع مقاييس (الأيزو ١٤٠٠١) ومقاييس تقويم الصحة والسلامة الصناعية (الأيزو ١٨٠٠١) في جميع شركات سابك.

ولمزيد من المعلومات عن سابك يمكن الاطلاع على موقع الشركة على شبكة الإنترنت www.sabic.com.

شركة التعدين العربية السعودية (معادن):

التعريف بالشركة:

تعد شركة معادن إحدى الشركات السعودية المساهمة الكبرى، تأسست بتاريخ ١٤١٧/١١/١٥هـ بهدف تطوير المصادر المعدنية في المملكة.

وتتجسد رؤيتها ببناء شركة على مستوى عالمي، وتتجلى رسالتها بأن تصبح مملوكة للقطاع العام، مربحة، وتولي أكبر اهتمام للأمور المتعلقة بالموارد البشرية والصحة والسلامة والقضايا البيئية والاجتماعية.

دورها وأهم وظائفها:

يتجسد دور شركة معادن من خلال جعل قطاع التعدين الركيزة الثالثة للصناعة السعودية عبر المشاريع الضخمة القائمة والمستقبلية وتوسعاتها، وتطوير وتنويع اقتصاد المملكة واستغلال الطلب العالمي على المصادر المعدنية.

وتسعى الشركة إلى تحقيق وظائفها وأهدافها من خلال استراتيجية الشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية.

شبكة الشركات التي ترتبط بها:

تعتمد الشركة استراتيجية شراكات مع شركات مماثلة وطنية وعالمية وتهدف من خلال هذه الشراكات الاستراتيجية إلى تعزيز المشاريع المشتركة عبر ما ستضيفه الشركات العالمية مثل شركة سابك وشركة الكوا والهيئة الملكية للجبيل وينبع بفضل خبرتهم التشغيلية والفنية والتسويقية العالمية، مما سينعكس إيجاباً على ما ستقدمه من دعم لمشاريع الفوسفات أو الألمونيوم أثناء تنفيذ المشاريع والمراحل التشغيلية، إضافة لما سيقدمه هؤلاء الشركاء من خبرات عالمية في مجال بيع وتسويق منتجات هذه المشاريع المشتركة ومن أهم هذه الشراكات الشراكة مع كل من:

شركة سابك وشركة الكوا: شركة أمريكية «مسجلة في بورصة نيويورك» وهي رائدة عالمياً في إنتاج وإدارة صناعة الالمنيوم الأولية وتصنيع مادتي الألومينا والألمونيوم مجتمعتين من خلال مشاركتها النشطة والمتنامية في جميع الجوانب الرئيسة لهذه الصناعة. وتخدم منتجات شركة الكوا صناعة الطائرات والسيارات ومواد التغليف والبناء والتشييد، والنقل التجاري، والأسواق الصناعية.

ولمزيد من المعلومات عن الشركة يمكن الاطلاع على موقعها على شبكة الانترنت: www.maaden.com.sa.

وادي الرياض للتقنية:

الفكر والأهداف:

وادي الرياض للتقنية مركز استثمار معرفي يعمل على استقطاب الإبداع وتطويره واستثمار مخرجات الأبحاث لتوطين التقنية عبر تأسيس شركات معرفية وتوفير وظائف نوعية عالية الدخل تسهم في خلق اقتصاد معرفي.

وبضوء ذلك تأسس وادي الرياض للتقنية وشركة وادي الرياض القابضة[1] في جامعة الملك سعود بالرياض تحت رؤية واضحة تجسدت في «الريادة في مجال البحث والتطوير ونقل التقنية وتوطينها» وبرسالة منشودة تجلت «بتوفير بيئة محفزة وجاذبة للبحث والتطوير، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني القائم على المعرفة» راصداً جملة من الأهداف الاستراتيجية تحددت بالأهداف الآتية:

- نقل التقنية وتوطينها وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون بين الجامعة ومراكز الأبحاث والتطوير في الشركات المحلية والعالمية.
- إيجاد بيئة محفزة وجاذبة للشركات الاستثمارية المحلية والعالمية المختصة في مجال البحث والتطوير.
- اكتشاف الموهوبين والمبتكرين والمبدعين من داخل المملكة وخارجها واستقطابهم ورعايتهم.
- تعزيز الحصيلة المعرفية والمهارية لطلاب وطالبات الجامعة بما يحقق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- إيجاد فرص وظيفية متميزة في مجال صناعة المعرفة، وتطوير قوى العمل وتوظيفها بما يدعم خطط التنمية.
- تنمية الموارد الذاتية للجامعة بما يحقق الاستقرار المالي لها.
- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويعد وادي الرياض للتقنية مشروعاً فريداً وجديداً لتطوير الصناعات القائمة على المعرفة وهو استثمار ضخم في صناعة وتقنيات الأبحاث، ويؤسس لمجتمع حضاري لثلاث منظومات صناعية وتجارية وتقنية متقدمة لتسهم بفاعلية في صناعة تقنيات الأبحاث واستثمارها اقتصادياً، ويستثمر فيها عشرات الشركات ومراكز الأبحاث المحلية

(١) أقر مجلس جامعة الملك سعود في جلسته الأولى بتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٠هـ قراره رقم (١) بالتوصية باعتماد مشروع وادي الرياض للتقنية وتأسيس شركة وادي الرياض القابضة.

والإقليمية والعالمية لتوظيف ـ بشكل مباشر و غير مباشر ـ ما يقارب ٣٠٠٠ باحث، و١٢٠٠٠ خبير تجاري، وتتيح ٥٠٠٠ فرصة عمل للطلبة خلال وبعد الدراسة الجامعية بحلول عام ٢٠٢٠م داخل منطقة الوادي وخارجها. وذلك بتوفير:

- بيئة للعمل المحترف تعزز دور القطاع الخاص في الابتكار والتجديد وصناعة الأبحاث.
- نقل تقنية الأبحاث وتوطينها.
- توفير خدمات إلكترونية لتبادل المعرفة.
- تكوين منطقة خصبة للتطوير التجاري للأبحاث.

لمزيد من المعلومات عن وادي الرياض للتقنية يمكن الاطلاع على موقعه على شبكة الانترنت www.rtv.com.sa.

مرتكزات وادي الرياض للتقنية

يسعى وادي الرياض للتقنية إلى إقامة البنية الأساسية اللازمة لنجاح أية واحة علمية ترتكز على تأمين موارد بشرية ذات مهارات عالية في مجال البحث والتطوير، والعمل على إيجاد اقتصاد ذي أساس مستدام، وتهيئة بيئة داعمة للبحث والتطوير في الوادي

المؤسسة العامة للموانئ:

التعريف بالمؤسسة:

مؤسسة حكومية تحولت من إدارة عامة إلى مؤسسة مستقلة في رمضان من عام ١٣٩٦هـ بهدف تعزيز المركز الريادي للموانئ السعودية من خلال المساهمة في زيادة إيرادات الدولة وتشجيع الصادرات، وتوفير فرص عمل جديدة للأيدي العاملة الوطنية.

دورها وأهم وظائفها:

يتجسد دور المؤسسة العامة للموانئ من خلال اعتبارها رافداً أساسياً من روافد التنمية، وحلقة ارتباط بين الاقتصاد الوطني بمختلف قنواته ونشاطاته وبين الاقتصاد العالمي.

تقوم المؤسسة بالإشراف على إدارة وتشغيل الموانئ المنتشرة في المملكة (ميناء جدة الإسلامي، ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، ميناء الملك فهد الصناعي بينبع، ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل، ميناء الجبيل التجاري، ميناء ينبع التجاري، ميناء جازان وميناء ضبا).

فمنذ إنشائها كان من أول مهامها تنمية وتطوير وتحسين أوضاع الموانئ وإدارتها طبقاً للنظم والأساليب الدولية الفعالة حتى وصلت إلى إسناد الإدارة والتشغيل إلى القطاع الخاص منذ العام ١٤١٦هـ ويكون لها شرف السبق في تخصيص خدماتها بين المرافق العامة في المملكة وموانئ الشرق الأوسط.

ولمزيد من المعلومات عن المؤسسة العامة لموانئ يمكن الاطلاع على موقع المؤسسة على شبكة الأنترنت www.ports.gov.sa.

- يبلغ مجموع أرصفة الموانئ في المملكة ١٨٣ رصيفاً، منها ١٣٧ رصيفاً في ستة موانئ تجارية، و٤٦ رصيفاً في مينائين صناعيين، وتشكل هذه الأرصفة في مجموعها أكبر شبكة موانئ في منطقة الشرق الأوسط.

- تخدم الموانئ السعودية أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، وتقوم بمناولة ٩٥٪ من صادرات وواردات المملكة (عدا النفط الخام)، ممثلة ما نسبته ٦١٪ من حركة البضائع في دول مجلس التعاون الخليجية.

المحـــور الخامس:
الخدمات التمويلية وصناديق التنمية والإقراض

تقدم حكومة المملكة خدمات تمويلية للمستثمرين من خلال هيئات عدة، تتواجد مقراتها المركزية في مدينة الرياض ولها فروع منتشرة في مختلف مناطق المملكة ومن هذه الهيئات التي تقدم الخدمات التمويلية للمستثمرين:

صندوق التنمية الصناعية السعودي:

التعريف بالصندوق:

هيئة حكومية تمويلية وتنموية يعود تأسيسها إلى العام ١٣٩٤هـ تقوم بدور ريادي، في تحقيق أهداف وسياسات برامج التنمية الصناعية بالمملكة، بالمشاركة مع منظومة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالصناعة.

دوره في التنمية الصناعية:

يمثل صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد أهم مؤسسات الدولة في مجال تنمية وتطوير القطاع الصناعي بالمملكة باعتباره جهازاً تنموياً استثمارياً يدير مهامه ومسؤولياته وفق أحدث الأنظمة الائتمانية، مما أكسبه ثقة المستثمرين السعوديين والأجانب من رجال المال والصناعة داخل المملكة وخارجها.

ويعدُّ الدعم المالي للاستثمارات الصناعية الذي يقدمه الصندوق من خلال تقديم القروض الميسرة أحد أهم أدوار الصندوق في دعم التنمية الصناعية بالمملكة. بالإضافة إلى توفير الصندوق للعديد من الاستشارات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية للمشاريع المقترضة مما يسهم في رفع مستوى الأداء في هذه المشاريع، ويساعدها في التغلب على المشكلات التي تواجهها.

إضافة إلى دوره في تعزيز القدرة التنافسية وتوسيع القاعدة الصناعية للقطاع الخاص، وتشجيع وتطوير دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المشاريع التي يمولها:

يقدم الصندوق التمويل لعدد من أنشطة القطاع الصناعي مثل:

- الصناعات الكيميائية.
- الصناعات الهندسية.
- الصناعات الاستهلاكية.
- صناعة الأسمنت.
- صناعة مواد البناء.

وهناك مشاريع صناعية مغلقة توقف الصندوق عن تمويلها إذا كان السوق المحلي هو المستهدف لتصريف إنتاجها إلا أنه يمكن قبول طلبات الإقراض لهذه القطاعات إذا كان الهدف هو تصدير المنتج خارج المملكة، كما يمكن قبول طلبات إقراض لتحديث آلات ومعدات مصانع هذه القطاعات في حالات معينة من دون زيادة في الطاقة الإنتاجية[1].

سياسات وقواعد الإقراض بالصندوق

يمول الصندوق المشاريع الصناعية بنسبة تصل إلى ٥٠٪ من تكلفة الأصول الثابتة ومصاريف التأسيس ورأس المال العامل على ألا يكون قد مضى عليها أكثر من عام من تاريخ بدء الإنتاج التجاري.

- **يشترط مساهمة أصحاب المشاريع بتمويل نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من تكاليف مشاريعهم.**
- **تصرف القروض بحسب التنفيذ الفعلي للمشاريع موثقة بالمستندات.**
- **لا تتعدى آجال القروض التي يقدمها الصندوق مدة خمس عشرة سنة.**
- **تقدم القروض للأفراد والمؤسسات والشركات الوطنية والأجنبية الحائزة على تراخيص صناعية.**

النشاط الاقراضي لصندوق التنمية الصناعي لغاية العام ١٤٣١هـ (تراكمي)[2] (مليون ريال)

القطاع	حجم القروض	النسبة ٪
الصناعات الكيميائية	٣٥١٤٧	٪٤١
الصناعات الهندسية	١٧٨٠٢	٪٢١
الصناعات الاستهلاكية	١٤٥٥١	٪١٧
صناعة الاسمنت	٩٦٩٥	٪١١
صناعات مواد البناء الأخرى	٩٣١٩	٪١١
الإجمالي	٨٦٥١٤	٪١٠٠

ولمزيد من المعلومات عن صندوق التنمية الصناعية السعودي يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت:
www.sidf.gov.sa.

(١) يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت للتعرف على المشاريع المغلقة بالنسبة للصندوق www.sidf.gov.sa.
(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي: التقرير السنوي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

صندوق التنمية الزراعية:

التعريف بالصندوق:

هيئة حكومية تمويلية تنموية كانت تسمى (البنك الزراعي العربي السعودي) الذي تأسس في العام ١٣٨٢هـ كمؤسسة ائتمانية متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في المملكة.

تحول اسم البنك إلى صندوق التنمية الزراعية في العام ١٤٣٠هـ بهدف دعم التنمية الزراعية واستدامتها عن طريق تقديم القروض الميسرة والتسهيلات الإئتمانية اللازمة.

دوره في التنمية الزراعية:

يعد الصندوق أحد المصادر التمويلية التنموية التي تسهم في التنمية الزراعية عبر تقديم التسهيلات الميسرة لقوى العمل الزراعي بهدف تعزيز وزيادة رفاه المجتمع، وللحاجة الماسة لتنمية المناطق الريفية لأسباب اجتماعية واقتصادية لإيجاد بيئة زراعية مستدامة ذات أداء عالٍ، وداعمة لمسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية.

ويتجسد دور الصندوق في دعم القطاع الزراعي وتشجيع زراعة المحاصيل الزراعية وتربية الماشية والدواجن والأسماك والربيان وصيدهما وتخزين أي من ذلك وتسويق جميع المتطلبات اللازمة لذلك. وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة وتوطين صناعتها وبخاصة التقنيات المرشدة للمياه، وذلك لمختلف مجالات نشاط القطاع الزراعي ورعاية الجمعيات التعاونية الزراعية، ورعاية المنشآت الصغيرة التي تقدم الخدمات للقطاع الزراعي.

ويبرز دور الصندوق أيضاً من خلال استثمار فائض أمواله بالطريقة الملائمة لنشاطه بحيث يقدم التمويل من جهة ويعمل في الاستثمار الخاص بنشاطاته وتملك السندات والأسهم والعقارات...إلخ، عبر شركة متخصصة بإدارة الاستثمارات لدعم وتطوير القطاع الزراعي.

المشاريع التي يمولها:

- مشاريع استخدام التقنيات الحديثة وتوطين التقنيات المرشدة للمياه.
- مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية.
- مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الزراعي.
- مشاريع تربية الماشية والدواجن واستزراع الأسماك والروبيان وصيدها.
- مشاريع التخزين والتسويق الزراعي.

وقد بلغ إجمالي القروض التي صرفها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ ما نسبته ٣,١٪ لتبلغ ٦٢١,٩ مليون ريال، كما بلغت القيمة المسددة بما نسبته ١١,٨٪ لتصل إلى حوالي ٧٢,٧ مليون ريال، وصل إجمالي القروض القائمة بنهاية العام المالي المذكور حوالي ٩,٤ مليار ريال وبنسبة إنخفاض بلغت ١٪ عن العام السابق.

نشاط برنامج القروض للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ [1]

نوع القرض	العدد	القيمة (مليون ريال)	التغير السنوي ٪
الفنادق والمنتجعات السياحية	١٠٦	٢٣٧١	٠,٦٪
المشاريع الصحية	١٤٢	٢٥٣٦	١١,٣٪
المشاريع الصحفية	٤٥	١٩٧	٠٪
المشاريع التعليمية والتدريبية الأهلية	٧٥	١٤٢٢	١٣٪
مشاريع برامج أخرى	٢٠١	٩٩٥	٠٪
إجمالي القروض المعتمدة	٥٦٩	٧٥٢١	٢٣,٥٪
إجمالي المنصرف من القروض		٦٤٨٤	٤,٨٪
إجمالي المسدد من القروض		٤٣٠٥	٣,٨٪
القروض القائمة		٢١٧٩	٦,٩٪

وافق مجلس الوزراء على اعتماد نظام صندوق التنمية الزراعية بدلاً من النظام السابق المرتبط بالبنك الزراعي العربي السعودي. وزيادة رأس مال الصندوق إلى عشرين مليار ريال سعودي. على أن يقدم قروضه إلى الأفراد، والجمعيات والشركات، والهيئات والمنظمات التي تعمل أساساً في القطاع الزراعي في المملكة مع مراعاة السياسة الزراعية والمائية للدولة.

ولمزيد من المعلومات عن صندوق التنمية الزراعية يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت: www.adf.gov.sa.

الصندوق السعودي للتنمية:

التعريف بالصندوق:

هيئة حكومية تمويلية تنموية يعود تأسيسها إلى العام ١٣٩٤هـ، وبدأ أعماله في العام ١٣٩٥هـ. بهدف المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، ودعم الصادرات الوطنية غير النفط الخام من خلال تمويل الصادرات وضمانها.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

يتمتع الصندوق بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، بدأ برأسمال قدره ١٠ مليار ريال، وتمت زيادته على ثلاث مراحل ليصبح ٣١ مليار ريال.

دوره في التنمية في الدول النامية:

يعدُّ الصندوق القناة الرئيسية لمساعدات المملكة الإنمائية للعديد من الدول النامية من خلال تمويل المشروعات التنموية في هذه البلدان لتحقيق أهدافها التنموية، وتعزيز بنيتها الأساسية، عبر تقديم القروض لهذه البلدان لإنجاز مشروعات صحية وتعليمية، ومشروعات مياه الشرب والطرق... إلخ.

المشاريع التي يمولها:

- تمويل المشروعات الإنمائية: تتم مساهمة الصندوق عن طريق تقديم قروض ميسرة، ونشاطه غير محدد من الناحية الجغرافية، وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية ذات الأولوية. ويعطي الصندوق الأولوية في التمويل للدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض.
- تمويل وضمان الصادرات: أقر مجلس الوزراء المقر بتاريخ ١٤١٩/١٢/٢٦هـ الموافق ١٩٩٩/٤/١٢م قيام الصندوق بمهمة تمويل وضمان الصادرات الوطنية غير النفطية، وقد جرى تعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق لتتوافق مع هذه المهمة الجديدة.
- قام الصندوق منذ إنشائه بدور فعال في مجال تقديم المساعدات الإنمائية لدعم الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، وحتى نهاية عام ١٤٣٠هـ قدم الصندوق قروضاً لتمويل ٤٦٥ مشروعاً وبرنامجاً، كان إجمالي مبالغها ٣٠٨٦١,٥٤، وقد استفادت من هذه المساعدات ٧٥ دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم منها ٤٣ دولة في إفريقيا و٢٦ دولة في آسيا وست دول في مناطق أخرى[١].

قواعد تمويل المشروعات الإنمائية

- أن يثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية للمشروع المطلوب تمويله في البلد المقترض.
- أن يتم دفع مبلغ القرض واسترداده بالريال السعودي.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥٪ (خمسة في المائة) من رأس مال الصندوق ونسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له.
- لا يجوز أن يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة ١٠٪ (عشرة في المائة) من رأس مال الصندوق.
- قواعد تمويل وضمان الصادرات:
- أن تكون السلعة والخدمات الوطنية من منتجات الصناعات التحويلية بما في ذلك المنتجات التحويلية الثانوية في قطاع النفط، والسلع الصناعية والزراعية والصادرات من الخدمات والمشاريع وتكون القيمة المضافة المحلية للسلع والخدمات المراد تصديرها ٢٥٪ كحد أدنى.
- قد تصل نسبة تمويل الصندوق إلى ١٠٠٪ من قيمة عملية التصدير تبعاً لنوع الصادرات وطبيعة العملية والمخاطر التجارية والسياسية المصاحبة لها وتتراوح فترات التمويل بين سنة واحدة واثنتي عشر سنة كما تصل نسبة التغطية لخدمة تأمين وضمان الصادرات ٩٠٪ من قيمة الصادرات غير المسددة.
- يتم اعتماد الريال السعودي أو الدولار الأمريكي في جميع عمليات البرنامج.
- يستوفي البرنامج الضمانات اللازمة للمحافظة على حقوق الصندوق وفقاً لنوع العملية ومخاطرها والصفة القانونية لأطرافها.

مساهمات الصندوق السعودي للتنمية (تراكمي)[٢]
منذ العام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ وحتى العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ

(بملايين الريالات)

عدد الدول المستفيدة	المشاريع		البرامج		المشاريع والبرامج		عدد اتفاقيات القروض الموقعة
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
٧٧	٤٤٦	٣٢٥٢١,٣٨	٢٦	٧٣٧,٦١	٤٧٢(*)	٣٣٢٥٨,٩٩	٤٨٩(*)

ولمزيد من المعلومات عن الصندوق السعودي للتنمية يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت: www.sfd.gov.sa.

(١) موقع الصندوق السعودي للتنمية على شبكة الانترنت www.sfd.gov.sa.
(٢) الصندوق السعودي للتنمية: المصدر ذاته.
(*) يعود السبب في أن عدد اتفاقيات القروض الموقعة يزيد عن عدد المشروعات والبرامج إلى حصول عدد من المشروعات على أكثر من قرض.

صندوق الاستثمارات العامة:

التعريف بالصندوق:

هيئة حكومية تمويلية وتنموية يعود تأسيسها إلى العام ١٣٩١هـ بهدف توفير التمويل لبعض المشروعات الإنتاجية ذات الطابع التجاري، وذلك لأهميتها الكبيرة لتنمية الاقتصاد الوطني وتوفر المقومات الأساسية لقيامها والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها منفرداً إما لقلة الخبرة أو رأس المال أو كليهما.

دوره في التنمية الشاملة:

يتجسد دور صندوق الاستثمارات العامة في التنمية الشاملة من خلال مهامه المحدودة في تمويل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الطابع التجاري سواء المشاريع المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومة، وقد حظيت عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة في المملكة بتمويل من صندوق الاستثمارات العامة مثل: إقامة المصافي البترولية للتكرير سواء لأغراض الاستهلاك المحلي أو التصدير وخطوط الأنابيب ومستودعات التخزين، وقطاع النقل ويشمل النقل الجوي وتمويل أسطول الطائرات لنقل الركاب والشحن وصناعات البتروكيماويات الأساسية والتحويلية والمشاريع الاستراتيجية المملوكة من القطاع الخاص، وقطاع الطاقة وتحلية المياه المالحة، وقطاع التعدين ومستلزماته من بنى تحتية تتمثل في مد السكك الحديدية من مكامن مواد الخام إلى مناطق التصنيع والتصدير، وقطاع تقنية المعلومات، كما يقوم الصندوق بالمساهمة في رؤوس أموال عدد من الشركات الوطنية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٨ وتاريخ ١٣٩٤/٤/٢هـ إضافة إلى المساهمة في عدد من الشركات العربية والثنائية والدولية.

المشاريع التي يمولها:

- مصافي التكرير وصناعة زيوت التشحيم ومستودعات التخزين للمنتجات البترولية.
- خطوط أنابيب توزيع الزيت الخام والمنتجات البترولية.
- مصانع الحديد والصلب.
- مصانع الأسمدة ومصانع البتروكيماويات.
- مشاريع الكهرباء والمياه والسكك الحديدية.

وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ نحو ١١١,٢ مليار ريال وبلغ تسديد القروض خلال الفترة نفسها نحو ٦٠,٣ مليار ريال وبذلك يصبح إجمالي القروض القائمة في نهاية العام المذكور نحو ٥٠,٩ مليار ريال، أي بارتفاع بلغت نسبته ٢٠,٧٪ عن العام السابق وانخفض إجمالي المنصرف الفعلي من القروض خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بنسبة ٣٩,٧٪ ليصل ٩,٣ مليار ريال بإنخفاض بلغت نسبته ٥٠٪ وبلغ إجمالي مساهمات الصندوق المدفوعة في الشركات المحلية والعربية والثنائية ٣,٢ مليار ريال، وبذلك وصل إجمالي مساهمات الصندوق إلى ٦٥,٤ مليار ريال مرتفعاً بنسبة ٥,١٪ عما كان عليه في نهاية العام المالي السابق[1].

ولمزيد من المعلومات عن صندوق الاستثمارات العامة، يمكن الاطلاع على موقع وزارة المالية (المصالح وصناديق التنمية) على شبكة الانترنت www.mof.gov.sa.

صندوق التنمية العقارية:

التعريف بالصندوق:

هيئة حكومية تمويلية تأسست منذ العام ١٣٩٤هـ بهدف تقديم القروض للأفراد والمؤسسات لإقامة مشروعات عقارية للاستخدام الخاص، أو الاستخدام التجاري من خلال قروض خاصة وقروض استثمار.

دوره في التنمية العقارية:

يسهم الصندوق في التنمية العقارية بالمملكة من خلال مشاركته في حل مشكلة السكن لذوي الدخل المحدود عبر القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي يقدمها للمواطنين الأفراد، وكذلك قروض الاستثمار للمشاريع الاستثمارية العقارية على اختلاف مجالاتها، مما يبرز دوره الواضح في النهضة العمرانية التي شهدتها مناطق المملكة كافة، والتحول العمراني ليس فقط من خلال منح القروض لبناء المساكن وإنما في زيادة الإنفاق في قطاع البناء بشكل عام. وبذلك يجسد دوره الحيوي كأداة مهمة لخلق بيئة اقراضية تنافسية تحد من احتكار شركات التمويل والمصارف التجارية.

صدر الأمر الملكي رقم أ/٦٤ تاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ المتضمن: رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من ٣٠٠

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ (١٤٣٢هـ).

ألف ريال ليصبح ٥٠٠ ألف ريال، وبما يضمن عدم تأثير ذلك على عدد المنوحين من قروض الصندوق.

قروض الأفراد

يتم صرف دفعات قروض الأفراد على النحو التالي:

١٠٪ بعد رهن الأرض وتوقيع العقد.

٤٠٪ بعد إنجاز الهيكل الإنشائي.

٣٥٪ بعد إنجاز أعمال البياض الداخلي والخارجي والأرضيات.

١٥٪ بعد رهن كامل البناء.

قروض الاستثمار

الحد الأعلى للقرض الاستثماري عشرة ملايين ريال. ولا تزيد قيمة القرض عن ٥٠٪ من تكلفة المشروع حسب تقدير صاحب المشروع أو الصندوق أيهما أقل ويجب أن يرتبط كل ذلك بصورة صك ملكية الأرض المراد إقامة المشروع الاستثماري عليها.

المشاريع التي يمولها:

- قروض للسكن الخاص.
- قروض للاستثمار في المشاريع العقارية السكنية والتجارية وغيرهما.

وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمها صندوق التنمية العقارية منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ حوالي ١٥٣,٧ مليار ريال، وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية العام المذكور نحو ٧٧,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ١,١٪ عن العام السابق[١].

ولمزيد من المعلومات عن صندوق التنمية العقارية يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت www.redf.gov.sa.

صندوق تنمية الموارد البشرية:

التعريف بالصندوق:

هيئة حكومية تمويلية وتنموية يعود تأسيسها إلى العام ١٤٢١هـ تنتشر فروعها في جميع مناطق المملكة.

ويعدُّ الصندوق أحد الآليات الفاعلة للمساهمة في توفير الكوادر السعودية المؤهلة بالعلم، والمدربة تدريباً جيداً من الشباب الوطني من الجنسين ما سيعود على الوطن بفوائد اجتماعية وأمنية واقتصادية.

دوره في التنمية الإدارية والتوظيف:

يسهم الصندوق في التنمية الإدارية من خلال تحقيق أهدافه المستجدة في:

- تقديم الإعانات من أجل تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص.
- المشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها على وظائف القطاع الخاص.
- دعم تمويل برامج ميدانية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعوديين وإحلالهم محل العمالة الوافدة.
- تقديم قروض لمنشآت تأهيل وتدريب القوى العاملة الوطنية الخاصة التي تؤسس في المملكة والمنشآت القائمة بغرض توسعة نشاطها أو لإدخال الأساليب الحديثة عليها.
- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بأنشطته في مجال تأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة الوطنية وكذلك تقديم المشورة الفنية والإدارية لمنشآت تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها.

وتحقيق رسالته المتمثلة في الارتقاء بمستوى القوى العاملة المواطنة وفقاً لحاجات الجهات المستفيدة، وذلك بتقديم التسهيلات والبرامج والخدمات لتحقيق الأهداف المشتركة.

المشاريع التي يمولها:

يقدم الصندوق خدماته من خلال برامج عدة هي:

- التدريب على رأس العمل (المنتهي بالمهارة وبالخبرة).
- التدريب المرتبط بالتوظيف في منشآت القطاع الخاص.
- تأهيل الكوادر المتخصصة (برنامج ماهر ١٢/١٢)[٢] حسب حاجة سوق العمل.
- الإرشاد المهني لطالبي العمل وطلبة المدارس.
- الدراسات والبحوث الخاصة تقييم مراكز التدريب، وواقع التوظيف، وتشغيل المرأة والتسرب الوظيفي، والحاجات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها.

ولمزيد من المعلومات عن صندوق تنمية الموارد البشرية يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت www.hrdf.org.sa.

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) تدريب ١٢ ألف طالب عمل نهاية العام ٢٠١٢م.

صندوق المئوية:

التعريف بالصندوق:

صندوق المئوية مؤسسة مستقلة غير ربحية تُعنى بتمويل مشاريع الشباب، تأسست بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم /١٩٠ أ في عام ١٤١٩هـ وقد برزت فكرة إنشاء صندوق المئوية خلال فترة احتفال المملكة بمرور مئة عام على تأسيسها على يد الملك عبد العزيز . طيب الله ثراه . لذا سُمِّي الصندوق تيمناً بهذه المناسبة المهمة[1].

المشاريع التي يمولها:

يُعد صندوق المئوية عملاً مؤسسياً مواكباً لتطلع المملكة العربية السعودية وطموحها في دعم شبابها (من الجنسين) لبدء مشاريعهم الصغيرة، لتكون لبنة حقيقية لدعم القاعدة الاقتصادية الوطنية، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة المرتكزة على تشجيع المبادرات التجارية لصغار المستثمرين.

وقد بدأت فكرة إنشاء صندوق المئوية لدعم برامج مشاريع الشباب والمساعدة على تخفيض نسبة البطالة وتنمية الاقتصاد المحلي. ومن ذلك الوقت بدأت لجنة متخصصة بدراسة الفكرة من خلال الاطلاع على برامج دعم الشباب المطبقة في الدول الأخرى. وقد وقع اختيار اللجنة على برنامج قائم في بريطانيا ثبت نجاحه بعد تطبيقه في حوالي ٤٠ دولة، وهو برنامج منظمة شباب الأعمال الدولية المعروف بـ YBI، ومن هنا برزت رؤية الصندوق ليكون المؤسسة الرائدة في تمكين جيل الشباب ليصبحوا من أصحاب الأعمال الناجحين من خلال تمكين الجيل الجديد من السعوديين والسعوديات لبدء أعمالهم الخاصة عبر أساليب مثل، الإرشاد والتسهيل والإقراض، وتحويلهم من طالبي وظائف إلى موفري وظائف، ومساعدتهم على تحقيق الاستقلال المادي.

ويقدم الصندوق خدماته لشباب الأعمال من خلال:

- التمويل الجزئي أو الكلي على شكل قروض حسنة لأصحاب المشاريع (من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ريال).
- الإرشاد (توفير مرشد لكل صاحب مشروع).
- تسهيل الإجراءات الحكومية من خلال مراكز الخدمة الشاملة التابعة للهيئة العامة للاستثمار في مختلف مناطق المملكة.
- مجموعة خدمات مساندة (تدريب، خدمات بنكية وتأمين، خدمات حاسب آلي، تسويق وعلاقات عامة، وحسومات وتسهيلات عند شراء اللوازم).

ولمزيد من المعلومات عن صندوق المئوية يمكن الاطلاع على موقع الصندوق على شبكة الانترنت www.tcf.org.sa .

البنك السعودي للتسليف والادخار:

التعريف بالبنك:

هو أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة للمواطنين يعود تأسيسه إلى العام ١٣٩١هـ. وقد جرى على نظامه الأساسي تعديلات عدة في العام ١٤٢٧هـ وله ٢٦ فرعاً منتشرة في جميع مناطق المملكة.

دوره في تمويل المنشآت الصغيرة والأفراد:

يتجسد دور البنك من خلال تقديم قروض من دون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص، وتقديم قروض إجتماعية من دون فائدة لذوي الدخول المحدودة من المواطنين لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية، والقيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة، والعمل على تشجيع التوفير والادخار للأفراد، وإيجاد الأدوات التي تحقق هذه الغاية.

- **يبلغ الحد الأعلى لقيمة القرض الخاص بالمشروع المهني مائتي ألف ريال.**
- **تسدد قيمة قرض مشروع سيارات الأجرة على أقساط شهرية لا تتجاوز ٤٨ شهراً.**
- **قام البنك بالتنسيق مع أكثر من ٣٨ جهة حكومية وأهلية تهتم بدعم المشروعات الصغيرة والناشئة سواء كانت برعاية أم تمويل.**

(١) البوابة الإلكترونية للصندوق www.tcf.org.sa.

ويقدم البنك قروضاً اجتماعية لأغراض الزواج، والأسرة، والترميم، وقروضاً مهنية متمثلة في التمويل لغرض تنمية المنشآت الصغيرة والناشئة وتملك سيارات الأجرة. ويتم تقديم هذه القروض دون تحميل المقترض أية أعباء مالية (فوائد بنكية) للحصول على القرض، وذلك مقابل ضمانات ميسرة.

المشاريع التي يمولها:

يدعم الصندوق المشاريع التي تقوم بها المنشآت الصغيرة والناشئة، ومشروعات الأفراد الاجتماعية ضمن برامج محدودة بسياسة الصندوق وهي:

- برنامج هدف لدعم ملاك المنشآت الصغيرة.
- المشروعات الصغيرة (برامج تعليمية، خدمية، صناعية، طبية).
- مشروعات اجتماعية (الزواج، ترميم المنزل، ومتطلبات أسرية أخرى).
- مشروعات مهنية (مشروعات فنية ومهنية وحرفية).
- مشروعات سيارات الأجرة والحافلات والنقل المدرسي.
- مشروع الفريق الوطني لرعاية المنشآت الصغيرة والناشئة، حيث يقوم البنك بدور المنسق لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة.

وقد شرع البنك السعودي للتسليف والادخار بالإعداد لبرنامج "ادخار وتمويل" لتشجيع الأفراد على الادخار من خلال إيداعات شهرية تمكن الفرد أو أحد أفراد عائلته من الحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء حاجات أساسية مثل الأراضي، والفلل، والشقق، الزواج، والسيارات، والأثاث، والتعليم، غيرها.

وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك منذ إنشائه لغاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ حوالي ٣٠ مليار ريال، وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية العام المذكور نحو ١٤,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته حوالي ٣٪ عن العام السابق.

وقدم البنك خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ قروضاً بلغت قيمتها حوالي ٤,٤ مليار ريال، وبلغ تسديد القروض خلال العام المذكور نحو ٣,٥ مليار ريال[1].

ولمزيد من المعلومات عن البنك السعودي للتسليف والادخار يمكن الاطلاع على موقع البنك على شبكة الإنترنت www.scb.gov.sa.

البنوك التجارية السعودية وفروع البنوك الأجنبية:

البنوك السعودية:

يبلغ عدد البنوك التجارية العاملة في المملكة بنهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ ٢١ بنكاً منها ١٢ بنكاً سعودياً هي: الأهلي التجاري، الرياض، السعودي الفرنسي، العربي الوطني، السعودي البريطاني (ساب)، السعودي الهولندي، السعودي للاستثمار، الراجحي، سامبا المالية، الإنماء، البلاد، الجزيرة، كما بلغ عدد فروعها ١٥٩١٨ فرعاً.

المركز المالي الموحد للمصارف التجارية في المملكة في نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ[2]

البيان	القيمة (مليون ريال)
الموجودات	
الاحتياطيات المصرفية	١٥٩٣١٢
الموجودات الأجنبية	١٩٣١٢٧
مطلوبات على مؤسسات حكومية وشبه حكومية	٢١٤٣٣٣
مطلوبات من القطاع الخاص	٧٧٥٧٥٦
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	١٩٤٦
موجودات أخرى	٧٠٧٩٤
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	١٤١٥٢٦٨
المطلوبات	
الودائع المصرفية	٩٨٤٨٥٠
المطلوبات الأجنبية	٩٤٧٠٦
رأس المال والاحتياطيات	١٧٨٠٢٥
الأرباح	٢٦١٢٠
مطلوبات أخرى	١٣١٥٦٧
إجمالي المطلوبات	١٤١٥٢٦٨

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي www.sama.gov.sa

فروع المصارف العربية والأجنبية:

أتاحت السياسة المالية للمملكة في السنوات الأخيرة تأسيس فروع للمصارف العربية والأجنبية في المملكة، وقد بلغ عدد هذه الفروع المصرفية العاملة ٩ فروع مصرفية هي: بنك الخليج الدولي، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك الكويت الوطني، بنك مسقط، بنك البحرين الوطني، بنك بي أن بي باريبا، بنك جي بي مورجان تشيز أن أي، ودويتيشه بنك وبنك تي سي زراعات بانكاسي إضافة إلى بنكين مرخصين هما، بنك باكستان الوطني، وستيت بنك أوف إنديا[١].

إحصاءات نشاط البنوك[٢]:

حافظت المصارف التجارية على معدلات نمو جيدة في بنود مراكزها المالية بالرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية ويعزى ذلك إلى مواصلة التوسع في الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية، إضافة إلى التدابير المتخذة من مؤسسة النقد العربي السعودي لتعزيز السيولة المصرفية، وتحسين نظم إدارة المخاطر في المصارف التجارية، وحسن إدارة المصارف التجارية لمواردها المالية. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة ٣,٣٪، ونمت الودائع المصرفية بمعدل ٤,٧٪، وزاد رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٨,٨٪ بينما انخفضت أرباحها بنسبة ٢,٦٪، وشهدت توسعاً ملحوظاً في تشغيل واستخدام التقنية المصرفية الحديثة، بما في ذلك خدمات الهاتف المصرفي وشبكة الانترنت، وأصبحت المصارف التجارية قادرة على خدمة الاقتصاد المحلي من خلال تقديم مجموعة متكاملة وحديثة من الخدمات المصرفية ذات التقنية العالية. وتوضح المعطيات التالية تطورات نشاط المصارف التجارية خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ وهي:

- ارتفاع إجمالي موجوداتها بنسبة ٣,٣٪ لتبلغ ١٤١٥,٣ مليار ريال.
- ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٢٢,٤٪ لتبلغ ٥٣٠,١ مليار ريال.
- ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة ٨,١٪ لتبلغ ٧٧٩,٦ مليار ريال.
- انخفضت ودائع القطاع العام بنسبة ٦,٥٪ لتبلغ ٢٠٥,٣ مليار ريال.
- ارتفاع الودائع بالعملة المحلية بنسبة ١٠,٥٪ لتبلغ ٨٦١,٨ مليار ريال.
- انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة ٢٣,٤٪ لتبلغ ١٢٣,١ مليار ريال.
- إرتفاع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص بنسبة ٥,٧٪ ليبلغ ٧٧٥,٨ مليار ريال.
- ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع العام بنسبة ١٧,٦٪ لتبلغ نحو ٢١٤,٣ مليار ريال.
- ارتفع الإئتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص والعام بنسبة ١,٥٪ ليبلغ ٤٥٦,٢ مليار ريال. وزاد الإئتمان متوسط الأجل (سنة إلى ثلاث سنوات) بنسبة ٨,٣٪ ليبلغ ١٢٦,٨ مليار ريال. وارتفع الإئتمان طويل الأجل (أكثر من ثلاث سنوات) بنسبة ١٣,١٪ ليبلغ ١٩٢,٣ مليار ريال.

كما ارتفع عدد القروض الاستهلاكية الممنوحة في المصارف التجارية لتصل في نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى حوالي ١٩٨,٨ مليار ريال. وقد ارتفع إجمالي هذه القروض خلال العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بنسبة ١٠,٥٪.

وبلغ صافي أرباح هذه المصارف بنهاية العام المشار إليه ٢٦,١ مليار ريال بانخفاض قدره ٠,٦ مليار ريال وانخفاض نسبته ٢,٣٪ عن أرباح السنة السابقة البالغة ٢٦,٨ مليار ريال.

القروض الاستهلاكية للأفراد وقروض بطاقات الائتمان للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ[٣]

البيان	القيمة (مليون ريال)
العقار	٢٣٠٨٧,٧
السيارات والمعدات	٤٢٢٠٩
أخرى	١٣٣٥٣٧,٩
الإجمالي	١٩٨٨٣٤,٦
بطاقات الائتمان	٨٣٩٩,٧

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) مستمد من التقرير السنوي (٤٧) الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤٣٢هـ

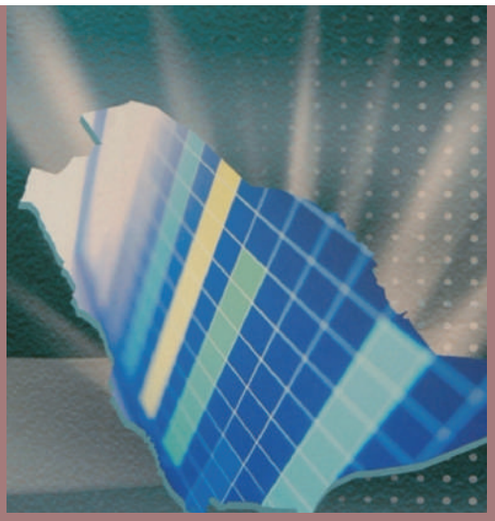

المحـــور السادس:
خطة التنمية التاسعة وآفاق الاستثمار في المملكة

يتزامن إعداد هذا التقرير بعد أكثر من عامين[1] على تنفيذ خطة التنمية التاسعة للفترة ١٤٣٢/١٤٣١هـ - ١٤٣٦/١٤٣٥هـ.

لقد واكب إعداد خطة التنمية التاسعة دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية واقتصادية طاحنة. وعلى الرغم من الأعباء التي ولدتها الأزمة على جميع دول العالم، فإن البرنامج التنموي الذي تبنته الخطة عكس تصميم الدولة على مواصلة المسيرة التنموية وتسريعها، وتعزيز الزخم الذي ظلت عليه طيلة الحقبة الماضية، وخاصة خلال سنوات الخطة الثامنة.

وترتكز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسة، تشكل فيما بينها إطاراً متكاملاً لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة وتسريعها خلال السنوات المقبلة، فضلاً عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد، وتتمثل المحاور الخمسة في:

- مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين.
- تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها.
- التطوير الهيكلي للاقتصاد السعودي.
- التنمية المتوازنة بين المناطق.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمنتجات السعودية في السوق المحلية والأسواق الخارجية.

إضافة عدد من القضايا مثل: التوسع في التجهيزات الأساسية وصيانتها، وإسراع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وبرنامج التخصيص، وتعزيز التطوير التقني والمعلوماتي، ورفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في القطاعين الحكومي والخاص، وتنمية الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية، وحماية البيئة وتطور أنظمتها.

تشكل خطة التنمية التاسعة استمراراً للنهج التنموي الذي حرصت المملكة على اتباعه على امتداد العقود الأربعة الماضية، والذي يمزج بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومي، والتخطيط التأشيري للقطاع الخاص في إطار المسارات التنموية والرؤية المستقبلية التي يحددها التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد.

وتغطي خطة التنمية التاسعة الفترة الزمنية من ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى ١٤٣٦/١٤٣٥هـ وقد رصد لها مبلغاً مقدره ١٤٤٤ مليار ريال سعودي تجاوز بنسبة ٦٧٪ ما رصد من إنفاق تنموي خلال خطة التنمية الثامنة وخصص النصيب الأكبر من هذا الإنفاق لقطاع تنمية الموارد البشرية (التعليم، التدريب) وقطاع التنمية الاجتماعية والصحة.

(١) أعد هذا التقرير في بداية العام ١٤٣٣هـ.

الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١ – ١٤٣٦/٣٥هـ[1]	
الهدف الأول:	المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.
الهدف الثاني:	الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.
الهدف الثالث:	تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.
الهدف الرابع:	تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
الهدف الخامس:	تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.
الهدف السادس:	رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.
الهدف السابع:	تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.
الهدف الثامن:	التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.
الهدف التاسع:	تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
الهدف العاشر:	تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.
الهدف الحادي عشر:	مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمسائلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.
الهدف الثاني عشر:	تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.
الهدف الثالث عشر:	تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

وتشمل الخطة ستة وثلاثون فصلاً تحدد هذه الفصول معالم وأبعاد بنية الاقتصاد الوطني في المملكة والتطور المؤسسي والإداري لمؤسسات القطاع العام، ودور ومكانة القطاع الخاص في التنمية الشاملة والمتوازنة، وواقع الاستثمار في المملكة ومستقبله، وقضايا القوى العاملة وسوق العمل، والسكان والمستوى المعيشي، وتنمية المناطق، ومختلف جوانب البنية الأساسية للمجتمع والاقتصاد من مؤشرات وتطورات قطاع البناء والتشييد إلى قضايا البيئة والسياحة والآثار والتجارة، والصناعة، والزراعة والخدمات المالية، وقضايا الشباب والتنمية، والمرأة والأسرة والإسكان، وتنمية الموارد البشرية، والعلوم والتقنية والابتكار والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، والكهرباء والاتصالات وتقنية المعلومات والنفط والغاز الطبيعي، والثروة المعدنية، والنقل والشؤون البلدية، والثقافة والإعلام، والخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة.

الأطر العامة لتوجهات خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١ – ١٤٣٦/٣٥هـ

- **تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.**
- **التنمية المتوازنة بين المناطق.**
- **تنويع القاعدة الاقتصادية.**
- **دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.**
- **تعزيز القدرات التنافسية.**
- **تنمية الموارد البشرية.**

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة، ١٤٣٢/١٤٣١هـ – ١٤٣٦/١٤٣٥هـ.

الاستثمار المستهدف في خطة التنمية التاسعة (*)			
القطاعات وفئة السلع الرأسمالية	القيم (بليون ريال)	التوزيع النسبي	معدل النمو السنوي المتوسط للخطة ٪
أ- القطاعات غير النفطية	١٦٨٠,٨	٩٥,٤	١٠,٥
١- القطاعات الإنتاجية:	٧٦٣,١	٤٣,٣	٨,٢
١/١ الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٢٢,٨	١,٣	٦,٦
٢/١ التعدين غير النفطي، والمحاجر	٣,٦	٠,٢	٢٢,٤
٣/١ الصناعات التحويلية	٥٣٤,٠	٣٠,٣	٧,٧
١/٣/١ تكرير النفط	٢٧٢,٤	١٥,٥	٣,٠
٢/٣/١ البتروكيماويات	١٦٣,١	٩,٣	١٢,٢
٣/٣/١ الصناعات التحويلية الأخرى	٩٨,٥	٥,٦	١٥,٣
٤/١ الكهرباء والغاز والمياه	١٧٩,٩	١٠,٢	٨,٠
٥/١ البناء والتشييد	٢٢,٨	١,٣	٢٣,٧
٢- قطاعات الخدمات الخاصة:	٥٩٤,٢	٣٣,٧	١٧,٠
١/٢ التجارة والمطاعم والفنادق	٧٢,٩	٤,١	٢٠,٤
٢/٢ النقل والاتصالات	٨٥,٥	٤,٩	١٤,٠
٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال والعقار	٣٩٥,١	٢٢,٤	١٦,١
١/٣/٢ الخدمات العقارية	٣٣٥,٩	١٩,١	١٦,١
٢/٣/٢ خدمات المال والتأمين والأعمال	٥٩,٢	٣,٤	١٦,٢
٤/٢ الخدمات الجماعية والشخصية	٤٠,٨	٢,٣	٢٩,٢
إجمالي القطاع الخاص غير النفطي	١٣٥٧,٤	٧٧,٠	١١,٨
٣- الخدمات الحكومية	٣٢٣,٤	١٨,٣	٥,٢
ب- النفط الخام والغاز الطبيعي	٨١,٩	٤,٦	٧,٩
إجمالي الاستثمارات	١٧٦٢,٧	١٠٠,٠	١٠,٤
تشييد المباني السكنية	١٨١,٦	١٠,٣	٢,٧
تشييد المباني غير السكنية	٤٨٥,٣	٢٧,٥	١٠,١
آلات ومعدات وتجهيزات النقل	١٠٩٥,٨	٦٢,٢	١٢,٠
إجمالي الاستثمار حسب فئة السلع الرأسمالية	١٧٦٢,٧	١٠٠,٠	١٠,٤

(*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري، وبالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ.

الفرص الاستثمارية المتاحة
في الرياض

تعد الرياض موقعاً استراتيجياً متميزاً للاستثمار الوطني والأجنبي كونها أحد أهم المراكز التجارية في الشرق الأوسط، وتتطلع لأن تكون مركزاً مالياً فريداً في العالم.

ويدعم موقعها الاستراتيجي كونها العاصمة الإدارية للمملكة، وتتواجد فيها جميع الهيئات العليا والرئيسية القائمة والمشرفة على الاستثمار مما يجسد مناخاً استثمارياً إيجابياً للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، إضافة إلى الإجراءات الإدارية والقانونية المساعدة في تحسين مناخ الاستثمار مثل تطوير إجراءات الإعفاءات الجمركية، وتقليص فترة البت فيها خلال مدة لا تتجاوز الشهر، وتطبيق مشروع تبادل المعلومات إلكترونياً، وتقديم التسهيلات من قبل صندوق التنمية السعودي لدعم وتمويل الصادرات للمنشآت الوطنية، ومنح التسهيلات من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي، والتبسيط والسهولة في إجراءات حصول المستثمرين على تأشيرات الدخول إلى المملكة وتجهيز مكاتب للهيئة العامة للاستثمار وتشغيلها في سفارات المملكة بالخارج، ناهيك عن أن الخطة الاستراتيجية للاستثمار في المملكة ومن خلال استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار التي تهدف إلى بلوغ المملكة أحد المراكز العشرة الأولى في تقرير أداء الأعمال Doing Business Report الصادر عن البنك الدولي[1].

(١) الهيئة العامة للاستثمار: استراتيجية الهيئة للفترة ١٤٢٦/١٤٣١هـ (٢٠٠٥-٢٠١٠م).

المحـــور الأول:
الفرص الاستثمارية الصادرة عن الهيئات الحكومية

تنفيذاً لسياسة التخصيص (الخصخصة) التي تبنتها الدولة تقوم الجهات الحكومية بطرح العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص وجهات الاستثمار الأجنبي. وتعد الرياض موقعاً استراتيجياً متميزاً لهذه الفرص الاستثمارية كونها أحد أهم المراكز التجارية في الشرق الأوسط، ويدعم موقعها الاستراتيجي كونها العاصمة الإدارية للمملكة، وتتواجد فيها جميع الهيئات العليا والرئيسة القائمة والمشرفة على الاستثمار الأمر الذي يجسد مناخاً استثمارياً إيجابياً للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض:

تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن خطتها التطويرية للمدينة بطرح العديد من الفرص الاستثمارية ولعل أهمها:

مراكز مدينة الرياض الفرعية:

تعدُّ مراكز مدينة الرياض الفرعية مناطق عمرانية ذات أنشطة وخدمات متنوعة، وتشكل فرصاً استثمارية متاحة تتجسد في المناطق السكنية وخدماتها المساندة، والمؤسسات التعليمية الكبرى، والمراكز الصحية، ومراكز الترويح والأنشطة الثقافية، ومجمعات إدارية حكومية، ومجمعات تجارية ومالية ...إلخ.

مشاريع التنمية الشاملة في مدينة الرياض:
أكثر من ٢٦٩٩ مشروعاً من مشاريع التنمية يجري تنفيذها حالياً في منطقة الرياض بقيمة إجمالية تزيد عن ٢٤٧ مليار ريال[١].

ويتحدد النطاق المكاني لمواقع المراكز بالقطاعات الآتية:

- القطاع الشرقي الذي يبدأ شمالاً بطريق الأمير سعود بن محمد بن مقرن وجنوباً بشارع الإمام أحمد بن حنبل، وشرقاً بطريق الجنادرية، وغرباً بالطريق الدائري الشرقي.
- القطاع الجنوبي، ويبدأ شمالاً بطريق النصر، وشرقاً بامتداد الطريق الدائري الشرقي من الجنوب، وغرباً بطريق الحائر.
- القطاع الجنوبي الغربي، ويبدأ شمالاً بالطريق الدائري الجنوبي الغربي، وشرقاً بوادي حنيفة ومن الجنوب والغرب وفق الدائرة المحددة على خريطة الموقع.
- القطاع الغربي، ويبدأ بشارع الأمير مشعل بن عبد العزيز وجنوباً بشارع المدينة المنورة، وشرقاً بوادي حنيفة، وغرباً وفق حدود الدائرة المعتمدة على خريطة الموقع.

ومن أبرز الأنشطة والفرص الاستثمارية المتاحة ما يأتي[٢]:

- المساحات التجارية والتسويقية والمكاتب والبنوك والشركات.
- تطوير مشاريع كبيرة الحجم نسبياً تشمل المعارض والفنادق وأماكن التسلية وغيرها.
- إقامة نشاطات ثقافية وترفيهية موجهة نحو جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية وبخاصة العوائل التي تقطن الأحياء البعيدة عن وسط المدينة.
- أنشطة ثقافية متعددة مثل المكتبات العامة ومراكز للمهرجانات والاحتفالات والمعارض الفنية والنشاطات الأخرى.
- تشكيلة من أماكن الترويح العائلي والمتنزهات والملاعب والمساحات الخضراء لتكون نقاط جذب ومقصداً لسكان القطاع الذي يخدمه المركز.
- الجامعات أو الكليات الأهلية أو الحكومية، والمعاهد التقنية أو الكليات المتخصصة، إضافة إلى المراكز الصحية الأهلية والحكومية.

مواقف السيارات في المناطق عالية الكثافة:

وذلك إما عن طريق بناء مواقف متعددة الأدوار واستثمارها لمدة زمنية يتفق عليها، ومن ثم إعادة ملكيتها إلى القطاع الحكومي، وهذا النوع من الاستثمار مستخدم بشكل واسع في العالم، أو عن طريق الحصول على امتياز لإدارة المواقف على الشوارع العامة مثل الشوارع التجارية وأعصاب الأنشطة ومناطق وسط المدينة ذات الجذب المروري العالي مقابل دفعات مالية يقدمها القطاع الخاص للقطاع الحكومي مقابل هذا الامتياز.

مشروعات الطرق والفرص المتاحة:

تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالإشراف على تنفيذ شبكة

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مجلة تطوير، العدد ٦١، ١٤٣١هـ.
(٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: الفرص الاستثمارية لدى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ١٤٢٧هـ.

من الطرق في منطقة المشاريع بمطار الملك خالد، وامتداد طريقي أبو بكر الصديق والعروبة عبر قاعدة الرياض الجوية وطريق الملك عبدالله والملك عبد العزيز وسينجم عن تنفيذ هذه المشروعات العديد من الفرص الاستثمارية مثل:

- محطات الوقود والمطاعم والمقاهي، والمراكز التجارية المختلفة.
- أعمال الزراعة والري والرصف والإنارة.
- تركيب أنظمة المراقبة الأمنية، وأنظمة السلامة والإدارة المرورية.

وجميعها فرص استثمارية متاحة للقطاع الخاص للاستثمار فيها.

الفرص الاستثمارية ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية[1]:

- المحال التجارية في حي البحيري (منتزة الدرعية): ويبلغ عدد هذه المحال التجارية ٨٦ محلاً، ويبلغ متوسط مساحاتها ٤٠م٢، تقدم جميع الخدمات لزوار منتزة الدرعية. حيث سيجد الزوار محال لبيع المأكولات والمشروبات، والسلع التقليدية، والملابس، والأحذية...إلخ.
- دُور الطريف (النزل التراثية للإيجار اليومي): وهي بيوت طينية ضمن حي الطريف في مدينة الدرعية التاريخية يبلغ عدد تلك الدور ١٥ داراً، تقسم إلى ٤٠ جناحاً.
- سوق الطريف ومجمع المطاعم: ويحتوي هذا السوق على ٣٨ محلاً، وهي بيوت طينية تستخدم كمحال تجارية ومطاعم لخدمة العائلات والأفراد.
- الفندق التراثي (غرب حي الطريف): بحيث يقوم المستثمر بتصميمه وتنفيذه وفق خطة ومنهجية التطوير للمنطقة، وتوفير وسائل الوصول للفندق، والمواقف الخاصة وكامل الخدمات التي تضمن نجاح هذا المشروع الاستثماري.
- وهناك العديد من الفرص الاستثمارية الأخرى في الدرعية التاريخية التي تتطلب من المستثمرين التجهيز والتشغيل مثل:
- أكشاك الوجبات الخفيفة بحي البحيري وحي الطريف.
- محال بيع الهدايا والتذكارات بمتاحف حي الطريف ومراكز الزوَّار.
- أنظمة النقل الداخلي والسياحي (داخل حي الطريف، وبين حي البحيري وحي الطريف).
- تذاكر الدخول لبعض المواقع والأنشطة بحي الطريف (عرض الصوت والضوء، فعاليات موسمية).
- الخدمات التفاعلية بحي الطريف (الأنظمة السمعية لشرح بعض الأحداث والمواقع).
- تطبيقات شبكة الإنترنت لزوَّار الدرعية التاريخية.
- الإعلانات التجارية.
- إنشاء أماكن للجلوس وساحات تراثية للعروض الفلكورية ضمن الأسوار التراثية لحي الطريف.
- إنشاء خدمات للصوت والضوء والوسائط المتعددة إضافة إلى المقاهي والمطاعم ومحال التذكارات في أطلال حي غصيبة، ويرتبط تنفيذ هذه الفرص بالأعتبارات والمحددات الخاصة بالاستثمار في برنامج تطوير الدرعية مثل:
- التعامل مع الفرص الاستثمارية ضمن الدرعية التاريخية بما يتوافق مع طابع الدرعية البيئي والتراثي، ووفق مفاهيم التطوير للمواقع التاريخية، وأن ينظر للدرعية بوصفها وجهة للسياحة الثقافية بمدينة الرياض.
- الحفاظ على خصائص الموقع الطبيعية والتراثية والتاريخية.
- التوافق مع الأنظمة العمرانية للدرعية التاريخية، واستخدامات الأراضي[2].

الفرص الاستثمارية في الضواحي الجديدة:

أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض منذ العام ١٤٢٨هـ المخططات الهيكلية للضاحيتين الشمالية والشرقية بمدينة الرياض حيث تقع الضاحية الشمالية إلى الشمال من مدينة الرياض على مسافة ٢٠ كم٢ تقريباً مع تقاطع طريق الملك فهد مع الطريق الدائري الشمالي وتبلغ مساحتها ٢٠٥ كم٢. وتتضمن مخططات شبكة شوارع ومخططات استراحات ومنطقة تقنية وسكنية ومدينة رياضية و... إلخ، وتشكل بمجملها أحد الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص للاستثمار فيها.

وتقع الضاحية الشرقية شرق مدينة الرياض على مساحة ٢٠ كم٢ من تقاطع الطريق الدائري الشرقي مع الطريق الدائري الشمالي وتبلغ مساحتها حوالي ٢١٤ كم٢، وتتضمن هذه الضاحية أنشطة رئيسة مثل الخدمات الصناعية والفندقية والميناء الجاف والتشييد والإسكان وأماكن للمؤسسات الحكومية والبنوك وفروع الشركات وأماكن التسوق، ومناطق تخييم ومتنزهات برية... إلخ، وتعدُّ أيضاً جميع هذه الأنشطة والخدمات فرصاً استثمارية إضافة إلى توفير ما يزيد عن مئة ألف فرصة عمل[3].

الهيئة العامة للسياحة والآثار:

النزل البيئية والاستراحات الريفية:

تطرح الهيئة مشروع النزل البيئية والاستراحات الريفية التراثية باعتبارها أحد الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا النشاط الذي يلقى الاهتمام والرعاية من الهيئة، وتتعدد الأماكن المتاحة لهذه المشروعات مثل وادي حنفية، والثمامة.

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض: الفرص الاستثمارية ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية، جمادى الآخرة، ١٤٣٠هـ.
(٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الفرص الاستثمارية ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية.
(٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المخططات الهيكلية للضواحي الجديدة بمدينة الرياض، ملخص تنفيذي، ١٤٢٨هـ.

الفنادق التراثية:

يشكل مشروع الفنادق التراثية أحد المشاريع الاستثمارية التي تطرحها الهيئة ضمن الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص. ولعل مدينة الرياض القديمة ومدينة الدرعية هما المدينتان الأكثر مناسبة لوجود هذه الفنادق التراثية.

الهيئة العامة للاستثمار[1]:

تتعدد الفرص الاستثمارية المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار وهي فرص تشمل جميع مناطق المملكة بما فيها الرياض ومن أهم هذه الفرص الاستثمارية:

- فرص الاستثمار في قطاع الطاقة وتوابعها.
- فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- فرص الاستثمار في قطاع الصحة.
- فرصة الاستثمار في قطاع علوم الحياة.
- فرصة الاستثمار في قطاع التعليم.

وتقدر القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية في هذه القطاعات حوالي ٥٠٠ مليار ريال.

هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية:

من أهم الفرص الاستثمارية المطروحة من قبل هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية في الرياض (وفي المدن الأخرى) الفرص الاستثمارية الاتية:

- مشروعات إعادة تدوير الطلبيات بشتى أنواعها ومواصفاتها ومقاساتها من خلال تقديم الأرض للاستثمار بمحفزات تشجيعية، وتقديم الدعم والمساعدة للمستثمرين من خلال التواصل مع المصانع المستهلكة للطلبيات وإعادة تدويرها.
- مشروعات الفنادق من خلال استقطاب المستثمرين لإنشاء، وتشغيل وصيانة الفنادق بنظام حق الانتفاع BOT.
- مشروعات المجمعات التجارية على نظام BOT.
- مشروعات مراكز التدريب الفنية والتقنية والإدارية لتأهيل الأفراد في المصانع.
- مشروعات الخدمات الطبية من مستشفيات ومراكز صحية.
- مشروعات الاتصالات وأبراج الجوال.
- مشروعات الخدمات المصرفية (مكاتب، جوالات، الصراف الآلي).
- مشروعات المطاعم والكوفي شوب.
- مشروعات الخدمات اللوجستية (خدمات النقل والتخزين والإمداد والتعبئة والتصدير وإنشاء المستودعات...إلخ).
- مشروعات المصانع النموذجية (إنشاء مصانع نموذجية وتسويقها للمصنعين الراغبين في استئجار تلك المصانع الجاهزة).

ولمزيد من المعلومات عن الفرص الاستثمارية المشار إليها يمكن التواصل مع هيئة المدن الصناعية على البريد الإلكتروني info@modon.gov.sa.

أمانة منطقة الرياض:

تقوم أمانة مدينة الرياض بتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية مثل: مشروع حدائق الملك عبد الله العالمية، ومنتزة الملك عبد الله بالملز، والساحات العامة وغيرها. وينجم عن هذه المشروعات العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين مثل:

- المقاهي.
- محال بيع المأكولات السريعة.
- محال بيع الهدايا والتذاكر.

كما تقوم الأمانة أيضاً بطرح العديد من الفرص الاستثمارية الأخرى مثل: محطات الوقود في الطرقات الجديدة والأحياء المستحدثة، والساحات الخاصة بالفتيات بتصاميم تراعي الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد.

تتكون حدائق الملك عبد الله العالمية من:

- **الحديقة النباتية.**
- **المتحف النباتي.**
- **بنك البذور وبنك الجينات.**
- **الحدائق العلمية (الطيور، الفراشات الطبيعية، الجيولوجية، الأزهار...الخ).**
- **الحديقة الدولية.**
- **الحدائق المائية.**
- **ممشى الوادي وأبراج المشاهدة.**
- **ساحة الاحتفالات.**

(١) الهيئة العامة للاستثمار: موقع الهيئة www.sagia.gov.sa.

المؤسسة العامة للتقاعد:

تنفذ المؤسسة العامة للتقاعد مشاريع تنموية وخدمية هامة في الرياض مثل: مشروع مركز الملك عبد الله المالي، ومجمع تقنية المعلومات والاتصالات، وينجم عن هذه المشاريع العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص مثل:

- استثمار المراكز التجارية والمكتبية والسكنية في مركز الملك عبد الله المالي.
- استثمار الفندق لقاعات الاحتفالات والمؤتمرات والمعارض والمطاعم ومناطق الترفيه في مجتمع تقنية المعلومات والاتصالات.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

فندق هيلتون الرياض:

فرصة استثمارية، ومشروع استثماري هام باتفاق بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ممثلة بمركز غرناطة الاستثماري (المملوك للمؤسسة) وشركة هيلتون العالمية لإدارة الفندق في مدينة الرياض على الطريق الدائري الشرقي والذي يعد أحد أهم المحاور، حيث يربط مطار الملك خالد الدولي مع منطقة وسط الرياض، ويضم مبنى فندق هيلتون الرياض برجين أحدهما للفندق بارتفاع ٢٠ دوراً (٤٨٠ غرفة)، وآخر للشقق الفندقية بارتفاع ١٤ دوراً (٢٥٠ شقة فندقية).

ويقام الفندق على أرض تبلغ مساحتها ٤٦٦ ألف م٢، ويشكل أحد أضخم مراكز التسوق والترفيه في العاصمة، وتتطلع المؤسسة أن يكون هذا المشروع بعد اكتمال تنفيذه، وبدء تشغيله من قبل فندق وريزيدنس هيلتون أحد المشاريع الاقتصادية والسياحية البارزة في مدينة الرياض التي تستضيف عدداً من المؤسسات المالية والثقافية والتقنية والتعليمية، وأن يشكل إضافة متميزة لقطاع الخدمات الفندقية الراقية.

إضافة إلى الفرص الاستثمارية الأخرى الكامنة في كل من مشروع أبراج العليا ومشروع واحة غرناطة.

- استثمار الصالات والمعارض.
- استثمار أكشاك الأزهار، والمقاهي، وأكشاك بيع الهدايا والتذاكر.
- استثمار العديد من المحلات التجارية والخدمية الأخرى.

جامعة الملك سعود بالرياض:

تنفذ جامعة الملك سعود بالرياض العديد من المشروعات الخاصة بالتقنية والتطوير المعرفي مثل مشروع وادي الرياض للتقنية وأوقاف جامعة الملك سعود (أبراج سكنية وفندقية ومكتبية وتعليمية).

وستتيح هذه المشروعات العديد من الفرص الاستثمارية المتجسدة بالمرافق الخدمية والتجارية المرتبطة بهذه المشروعات.

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن:

بدأت جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في بنائها الجديد بوصفه أكبر مشروع تعليمي للبنات في الشرق الأوسط مع بداية العام الدراسي ١٤٣٢-١٤٣٣هـ. وتقدم الجامعة للمستثمرين جملة من الأنشطة التجارية والخدمية مثل:

- المطاعم والمقاهي.
- مراكز خدمات الطالبات.
- مراكز الخدمات البنكية.
- مراكز خدمات الطيران.
- المراكز التجارية في المجمعات السكنية.
- وغيرها من الأنشطة التجارية والخدمية الأخرى.

الشركة السعودية للكهرباء:

تسعى الشركة السعودية للكهرباء وضمن سياستها الاستراتيجية إلى فتح الفرص في مجال الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية (التوليد). من خلال برنامج مشاركة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الكهرباء (برنامج مشاريع الإنتاج المستقل)، لتشجيع القطاع الخاص للتنافس على المشاركة في مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث يقوم المطور بمشاركة الشركة ببناء وتملك وتشغيل محطات هذا البرنامج مع التزام الشركة بشراء كامل الإنتاج بموجب عقود طويلة الأمد مع توفير الوقود، والأرض اللازمين للمشروع وربطه بالشبكة العامة. ومن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص المشاركة في إنشاء وتشغيل ثلاث محطات إحداها في منطقة الرياض التي تعمل على الغاز وبقدرة ٢٠٠٠ ميجا وات.

محطات الإنتاج الكهربائي كفرص استثمارية للقطاع الخاص[1]

المحطة / المنطقة	بداية التشغيل	ميجاوات	نوع الوقود
رابغ / الغربية	١٤٣٣هـ	١٤٠٠ - ١٢٠٠	زيت الوقود الثقيل
الرياض ١١ / الوسطى	١٤٣٤هـ	٢٠٠٠	الغاز الطبيعي
القرية / الشرقية	١٤٣٥هـ	٢٠٠٠	زيت الخام الثقيل

وتعد هذه المشاريع فرصاً استثمارية متاحة للقطاع الخاص ضمن برنامج مشاركة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الكهرباء[2]:

(١) الشركة السعودية للكهرباء، التقرير السنوي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.
(٢) المصدر السابق.

مشروعات برنامج فائض الميزانية:

يشهد الاقتصاد السعودي نمواً في تنفيذ عدد كبير من المشاريع التنموية في جميع مناطق المملكة ومدنها ومنها الرياض. وتعد المشاريع المتنوعة التي تنفذ في منطقة الرياض من خلال مخصصات برنامج فائض الميزانية، فرص استثمارية متاحة للقطاع الخاص. وقد تنوعت هذه المشاريع حيث كان أكثرها للتعليم العام والتعليم العالي ٤٠٤ مشروعاً بقيمة ٥٩٥٩ مليون ريال، ثم الصحة ٣٠١ مشروعاً بقيمة ١٠٤٥ مليون ريال ثم الخدمات البلدية ٢٩٥ مشروعاً بقيمة ١٨٣١ مليون ريال. للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ[١].

المشاريع الرأسمالية في مجال توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الوسطى لعام ١٤٣١هـ[٢]

- استبدال ٤ وحدات بمحطة القصيم (المرحلة ١).
- التوسعة الأولى لمحطة حائل (١١٠م.و).
- تغيير مسخنات الوقود الخام في السابعة.
- استبدال نظام مراقبة الاهتزازات في القصيم.
- تحديث نظام التحكم DCS بمحطة القصيم.
- إنشاء بحيرة تبخير للتخلص من النفايات.
- تعزيز أنظمة السلامة ومكافحة الحريق.
- استبدال سخانات الوقود الخام بحائل.
- تحديث محطتي معالجة المياه ورفع كفاءتها.
- استبدال عدادات الوقود بالمحطة الثامنة.
- شراء محول للمحطة التاسعة.
- قطع غيار استراتيجية للمحطة الثامنة.
- شراء محول للمحطة السابعة.
- الأنظمة الأمنية لمحطة التوليد التاسعة.
- إضافة منصة مصفيات للغاز للمحطة الثامنة.
- إنشاء خزانات وقود بالقصيم وحائل والوادي.

توزيع مخصصات برنامج فائض الميزانية لمشاريع منطقة الرياض للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ [٣]

البيان	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (مليون ريال)
التعليم العام والعالي	٤٠٤	٥٩٥٩
التعليم التقني والمهني	٢٥	١٥٤٠
الصحة	٣٠١	١٠٤٥
المياه والصرف الصحي	٣١	١٤١١
تحلية المياه	٢	٤٠
الطرق	١٦	١٢٦٠
الخدمات البلدية	٢٩٥	١٨٣١
الصناعة	٣	٦٧٩
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٧	١٣٠
الإسكان التنموي والشؤون الاجتماعية	٩	٨٦٥
الإجمالي	**١٠٩٣**	**١٤٧٦٠**

(١) وزارة المالية كما وردت في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) الشركة السعودية للكهرباء، التقرير السنوي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.
(٣) استمد الجدول من التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي ١٤٣٢هـ.

المحـــور الثاني:
الفرص الاستثمارية الصادرة عن الجهات الأخرى

إضافة إلى الجهات الحكومية المختلفة تطرح الجهات الأخرى غير الحكومية فرصاً استثمارية متاحة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار من خلالها، وتعزيز بيئة المناخ الاستثماري الإيجابية في الرياض. ومن هذه الجهات غير الحكومية الشركات الاقتصادية الكبرى مثل أرامكو وسابك وغيرهما... والغرف التجارية الصناعية ومنها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض التي أسست مركزاً مستقلاً للاستثمار بهدف الإسهام في تطوير المناخ الاستثماري في المملكة وفي مدينة الرياض.

أرامكو السعودية:

تطرح شركة أرامكو السعودية فرصاً استثمارية متعددة للاستثمار فيها من قبل القطاع الخاص في الرياض (والمدن الأخرى)، ومن أهم هذه الفرص الاستثمارية:

الفرص في مشاريع التصنيع والخدمات:

تتجسد في مصانع: الصمامات، الصب وتشكيل الحديد، المبادلات الحرارية، مبردات الهواء في معامل الزيت والغاز، المحفزات، تصنيع الآلات، الضواغط، التوربينات، المحفزات الكيميائية، والمواد الكيميائية المستخدمة في الحفر. وتقدر قيمة الاستثمار في هذه المشروعات بما يزيد عن ١٨ مليار ريال.

الفرص في مشاريع الصناعات التحويلية:

تتمثل في مشروعات منطقة بترورابغ للصناعات التحويلية (أفلام البروبيلين للسوق المحلية والتصدير، معمل مزدوج لحاويات البولي إيثيلين، الأكياس المسطحة الكبيرة المصنوعة من البولي إيثيلين، قوارير المحاليل الطبية والحاويات الحادة للسوق المحلية والتصدير، الأنابيب والتركيبات ذات الجدار الصلب المصنوع من البولي إيثيلين مرتفع الكثافة للسوق المحلية والتصدير، الأنابيب المركبة، المركبات الصناعية الخاصة بأرضية الطرق، أجزاء الأدوات المنزلية، لوحات الألوان البلاستيكية).

فرص استثمارية أخرى:

تشمل هذه الفرص الاستثمارية:

- مركز تطوير المنتجات (التدريب، والمساعدة الفنية، تصميم القوالب وتصنيعها، اختبار المواد واختيارها).
- إدارة سلسلة الإمدادات (الإمدادات اللوجستية، الرخص، وتصفية وتقديم الخدمات).
- تركيب المبلمرات وإمداد الإضافات.

ولمزيد من البيانات التفصيلية عن الفرص الاستثمارية في شركة أرامكو السعودية يمكن التواصل مع إدارة تقييم المشروعات الجديدة وقسم تطوير المشروعات المحلية على العناوين الإلكترونية التالية:

- دائرة تقييم المشروعات الجديدة NBD-NBE@aramco.com.
- قسم تطوير المشروعات المحلية NBD-LEDD@aramco.com.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض:

يسعى مركز الاستثمار الذي أنشأته غرفة الرياض بوصفه مركزاً مستقلاً إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية تشمل المساهمة في تطوير المناخ الاستثماري بالمملكة بصفة عامة وفي منطقة الرياض على نحو خاص، والعمل على زيادة معدلات التدفقات الاستثمارية الوطنية المهاجرة والأجنبية إلى داخل المملكة والعاصمة الرياض. كما يهدف المركز إلى رصد الفرص الاستثمارية لمختلف المنشآت والأنشطة في منطقة الرياض والمحافظات التابعة لها، والترويج للمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي في المملكة والتي تشرف عليها الهيئة العامة للاستثمار، إلى جانب العمل على إعداد الدراسات والتقارير عن واقع النشاط الاستثماري في المملكة ومقوماته والركائز الأساسية التي يستند إليها، وإعداد قواعد بيانات عن الاستثمارات بمنطقة الرياض بصفة خاصة.

وقد أصدر المركز دليل الفرص الاستثمارية المهنية والحرفية الصغيرة والذي احتوى على ٢٧ فرصة جديدة مثلت العديد من المهن الحرفية، وروعي أن يكون رأس المال لمعظم تلك الفرص في حدود ٥٠٠ ألف ريال. كما أصدر المركز الدليل الشامل للفرص الاستثمارية والذي تناول ٦٥ مشروعاً استثمارياً في مجالات المواد الغذائية، ومشروعات صناعية، وتجارية، استعرض الدليل خلالها التحليل المالي للمشروعات وقنوات التسويق والمبيعات، والمساحة، والعمالة المطلوبة، وخطوط الإنتاج والربحية إضافة إلى عرض للفرص الاستثمارية لسيدات الأعمال والتي تبلغ ٣٨ فرصة تقدر قيمة استثمارات كل منها بين ٠,٦ إلى ٢٢ مليون ريال.

مجالات الفرص الاستثمارية لسيدات الأعمال التي يتم دراستها بالتعاون مع المكاتب الاستشارية			
أولاً: المشروعات الصناعية			
١	الاكسسوارات النسائية	١٢	صناعة التنجيد وأغطية النوافذ (الستائر)
٢	ألعاب الأطفال	١٣	الاكسسوارات من الزجاج والكريستال
٣	العطور والبرفانات	١٤	المنسوجات
٤	الكلف والاكسسوارات من قماش	١٥	مكعبات المرق
٥	الملابس الجاهزة النسائية	١٦	مواقد حفظ درجة حرارة الطعام
٦	الملابس الداخلية النسائية	١٧	الحابكات المسننة
٧	الشالات وأغطية الرأس	١٨	مركز تصنيع أدوات المعاقين
٨	أغذية الأطفال	١٩	مشروع إنتاج مفروشات الأطفال
٩	الحقائب ولوازم السفر	٢٠	مشروع مطبعة كتالوجات
١٠	خلطات الكيك والعجائن	٢١	مصنع مخللات
١١	منتجات فخارية للزينة والديكور	٢٢	ورق الجدران
ثانيا: المشروعات الخدمية			
١	مركز للعناية بالطفل	٩	خدمات نقل الطالبات
٢	معرض نسائي لبيع الذهب والمجوهرات	١٠	إنشاء مركز العلاج الطبيعي
٣	معهد نسائي لتعليم فن التصوير	١١	مركز رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
٤	مركز نسائي للاستشارات والدراسات الاقتصادية	١٢	معهد أهلي لتعليم الخياطة والتطريز
٥	مركز نسائي للفنون الجميلة	١٣	مركز تجاري مخصص للنساء
٦	مركز تدريب حاسب آلي	١٤	مركز تجميل وتخسيس
٧	مركز تدريب إداري	١٥	مركز خدمات لسيدات الأعمال
٨	معهد تدريب فئات طبية مساعدة (فني مختبر، فني أشعة)	١٦	شركة لتقديم الإمدادات الغذائية

ولمزيد من المعلومات عن هذه الفرص الاستثمارية يمكن الاطلاع على موقع الغرفة على شبكة الانترنت www.riyadhchamber.com

شركة وادي الرياض:

تعد شركة وادي الرياض واحدة من الشركات غير الحكومية التي تستثمر في القطاع المعرفي، وهي الحلقة الأخيرة المكملة لمنظومة ابتكار جامعة الملك سعود في الرياض، والتي تم تأسيسها لتحفيز ريادة الأعمال والاستثمار المعرفي في المملكة.

تستثمر شركة وادي الرياض في القطاعات التي تحظى باهتمام وطني، وذلك بهدف إنشاء أنشطة تتمتع بقدرات وإلتزام بالنجاح في السوق.

ومن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في شركة وادي الرياض للاستثمار في القطاعات الآتية:

- التقنية الحيوية والصناعات الدوائية والطبية والغذائية.
- الكيماويات والبتروكيماويات والطاقة.
- الاتصالات وتقنية المعلومات.
- الهندسة والتصنيع.

وتتجسد هذه الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه القطاعات من خلال تأسيس الشركات، والمشاركة في تأسيسها مع الشركاء الاقليميين والدوليين والمحليين، وتسويق أو احتضان الابتكارات التي تتحول فيما بعد إلى شركات إنتاجية.

المحـــور الثالث:
الفرص الاستثمارية الناتجة عن دراسات قطاعية

ترتبط الفرص الاستثمارية الناتجة عن دراسات قطاعية في الرياض من خلال المشاريع التنموية العديدة التي تمَّ وضع حجر الأساس لها والتي تزيد عن ١٨٠٠ مشروع شملت قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والطرق والبيئة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والخدمات العامة، ومشاريع التنمية والاقتصاد الحكومية والخاصة. وبتكلفة إجمالية تقدر بـ ١٢٠ مليار ريال. ويشار إلى أن هذه المشاريع شملت جميع محافظات منطقة الرياض ومدنها بما يتوافق مع مقومات المحافظة أو المدينة من حيث موقعها الجغرافي، وعدد سكانها ومواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية وإمكاناتها الزراعية بما يحقق تنمية مستقبلية شاملة ومتوازنة في المنطقة.

القطاع الصناعي:

تتضمن مشاريع التنمية الصناعية في الرياض:

- تطوير المدينة الصناعية الثانية في مدينة الرياض بتكلفة تبلغ ٧٣ مليون ريال.
- مشروع إنشاء وتجهيز مختبر الرياض بتكلفة ٣٤ مليون ريال.
- تطوير وصيانة مصفاة الرياض بقيمة ٧٩٠ مليون ريال، بما يشمل تطوير نظام السلامة في ساحة الخزانات، واستبدال لوحات المفاتيح، وشبكات الصرف الصحي والمياه، ونظم أجهزة القياس، والمحطات الفرعية...الخ.

وهناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في الأنشطة الصناعية المختلفة في الرياض، مثل الفرص الاستثمارية الصناعية في مجال صناعات:

- إطارات السيارات.
- الأدوية والأمصال الطبية والمضادات الحيوية والمستلزمات الطبية المساندة.
- الثلاجات المنزلية.
- الصناعات الفخارية وصناعات الزجاج العاكس والملون.
- صناعات الأدوات الصحية من اللدائن.

تقوم عدة جهات بإعداد دراسات قطاعية مختلفة الموضوعات تشكل هذه الدراسات القطاعية فرصاً استثمارية متاحة للشركات العاملة في مجالات تلك الدراسات وكذلك للمكاتب الاستشارية الإدارية والاقتصادية والمالية وغيرها.

- صناعات عدادات المياه والغاز.
- صناعات الملابس والخيوط والبطانيات والشراشف.
- صناعات المصانع الكهربائية وضواغط التبريد والتكييف.

قطاع المياه:

تشمل الفرص الاستثمارية في قطاع المياه وتحلية المياه المالحة، إنشاء محطات إضافية، وإعادة تأهيل القائم من المحطات بما يواكب التوسع في قدرات إنتاج المياه، مع تطور مواز في شبكات خطوط النقل ومرافق التخزين.

وإنشاء شبكات لتوزيع المياه وتطويرها، ورفع القدرة التخزينية في خزانات الشبكة...الخ. ومن أهم الفرص الاستثمارية لقطاع المياه وتحلية المياه المالحة في الرياض[١]:

- مشروعات شبكات المياه في الرياض، وعددها ٢٩ مشروعاً بتكلفة ٨٢٣,٥ مليون ريال.
- مشروعات معالجة المياه، وعددها مشروعان بتكلفة إجمالية ١٢٣ مليون ريال.

قطاع الصرف الصحي:

تركزت الجهود في منطقة الرياض على التنمية السريعة لشبكات الصرف الصحي وطاقات المعالجة، بهدف مواكبة برامج تطوير إمدادات المياه، ورفع مستوى إمكانات تجميع المياه المستخدمة ومعالجتها للاستفادة منها.

وتبلغ تكلفة مشاريع تمديد شبكات الصرف الصحي في منطقة الرياض ٧٧٠ مليون ريال، تشمل تمديد شبكات جديدة في مدينة الرياض والمحافظات، وتنفيذ محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي.

كما ضمت مشاريع الصرف الصحي ٢١ مشروعاً بطول ١٥١٢ كم في مدينة الرياض بقيمة ٤٣٠ مليون ريال.

وتنفيذ محطات وتحديث وتطوير القائم منها في المنطقة، وتنفيذ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي على طريق الخرج بطاقة استيعابية تبلغ ٢٠٠ ألف م^{٣} يومياً، بتكلفة ١٠٠ مليون ريال[٢].

وتعد هذه المشاريع فرصاً استثمارية متاحة للقطاع الخاص للاستثمار فيها الأمر الذي يعزز دوره التنموي في عملية التنمية الاقتصادية.

(١) وزارة المياه والكهرباء، التقرير السنوي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.
(٢) موقع مدينة الرياض www.alriyadh.gov.sa.

قطاع الكهرباء:

تتجسد الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في الرياض في قطاع الكهرباء بالمشاريع المرتبطة بتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها. وقد بلغت قيمة المشاريع المعتمدة لقطاع الكهرباء في منطقة الرياض ٢٢,٤ مليار ريال تشمل ١٠ مشاريع لقطاع توليد الطاقة، و٦٢ مشروعاً لقطاع نقل الطاقة، و١٩ مشروعاً لتوزيعها[١]. وهي فرص استثمارية تشارك فيها الدولة القطاع الخاص.

قطاع التعليم:

يبلغ عدد المشاريع المعتمدة والجاري تنفيذها في قطاع التعليم العام في منطقة الرياض والتي تشكل فرصاً استثمارية، ١٠٩٥ مشروعاً تعليمياً للبنين والبنات في مختلف مراحل التعليم بتكلفة إجمالية تبلغ ٥,١٩ مليارات ريال، من بينها ٥٥٨ مشروعاً لتعليم البنين بقيمة ٢,٦٩ مليار ريال، و٥٣٧ مشروعاً للبنات بقيمة ٢,٩٢ مليار ريال.

وتشمل مشاريع التعليم العام في منطقة الرياض، إنشاء ٢٧ مجمعاً تعليمياً، و٤٧ مدرسة كبيرة، و٥٠ مدرسة صغيرة، و٣ إدارات للتربية ومراكز للإشراف التربوي، إلى جانب مشاريع تأهيل المباني المدرسية والمنشآت التعليمية، كما ستتوج مشاريع التعليم العالي في الرياض بتأسيس المقر الحديث لوزارة التربية والتعليم في الرياض، ليكون بمثابة صرح معماري تعليمي في الرياض.

كما تشهد منطقة الرياض جهوداً حثيثة لرفع الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي، والتركيز على تطوير دور التعليم الأهلي، ودعمه من أجل تعضيد الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي.

وعلى مستوى المشاريع، يشهد قطاع التعليم العالي في الرياض، تنفيذ مشاريع كبرى تشمل إنشاء مجمع لكليات جامعية متعددة للبنين والبنات، وكليات منفردة في اختصاصات مختلفة تبلغ قيمة هذه المشاريع ما يزيد على ١,٣ مليار ريال[٢]، إضافة إلى المشاريع القائمة، مثل مشروع جامعة الأميرة نورة ومشروعات توسعية وتطويرية في جامعة الملك سعود.

كما سيتم إنشاء أكثر من ٤٦ مشروعاً لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني في الرياض، تتوزع بين مشاريع الكليات التقنية ومعاهد التدريب والكليات المتخصصة بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٧ مليار ريال.

مشاريع قطاع التعليم في الرياض [٣]

البيان	العدد	القيمة الإجمالية
مشاريع التعليم العالي	---	١,٣ مليار ريال
مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني	٤٦	٢,٧ مليار ريال
مشاريع التعليم العام (بنين)	١٠٩٥	٢,٦٩ مليار ريال
مشاريع التعليم العام (بنات)	٥٣٧	٢,٩٢ مليار ريال
مشاريع أخرى	---	١,٥ مليار ريال

(١) موقع مدينة الرياض www.alriyadh.gov.sa.
(٢) المصدر السابق.
(٣) استمد الجدول من البيانات المدرجة في موقع مدينة الرياض على شبكة الإنترنت.

قطاع الصحة:

تتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في الرياض في مجال القطاع الصحي، مثل مشاريع المستشفيات والمراكز الطبية، ومراكز التدريب والتعليم الصحي...الخ. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الصحية التي ستشهدها منطقة الرياض أكثر من ٢١,٨ مليار ريال وتشمل:

- إنشاء ١٥ مستشفى جديداً.
- تأسيس وتطوير وتوسعة مجمعات ومراكز طبية.
- إنشاء وترميم وتطوير مختبرات وأقسام للعمليات وعيادات.
- إنشاء ١٦٢ مركزاً للرعاية الصحية الأولية[١].

يشار إلى أن المديرية العامة للشؤون الصحية بالرياض قد قامت بطرح مشاريع استثمارية للمنشآت الصغيرة مثل:

- تأجير أماكن لماكينات صرف النقود وماكينات بيع المثلجات. وتأجير مواقع داخل المنشآت الصحية لمحلات بيع مواد تموينية وبوفيهات ومحال لبيع الزهور وصيدليات، ومكاتب سياحية...الخ[٢].

قطاع النقل والطرق:

تتحدد الفرص الاستثمارية في مجال الطرق والنقل في منطقة الرياض بمشاريع الطرق الجديدة التي تهدف إلى استكمال ربط محافظات المنطقة ومدنها بعضها بعضاً وتطوير الطرق القائمة، إلى جانب تطوير شبكات الطرق داخل المدن، وتبلغ القيمة الإجمالية المخصصة لهذه المشاريع الاستثمارية ما يزيد عن ٣,١٨ مليار ريال.

قطاع الاتصالات:

تشمل مشاريع قطاع الاتصالات في الرياض، إنشاء مقر هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات الجديد، وتأسيس مركز التعاملات الإلكترونية الحكومي، إضافة إلى مشروع تأسيس الخدمة البريدية الجديدة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٥٠٩ ملايين ريال، وهي مشاريع استثمارية وفرص متاحة للقطاع الخاص للاستثمار فيها.

قطاع الإسكان:

تتجسد الفرص الاستثمارية في قطاع الإسكان في منطقة الرياض بمشاريع الإسكان التي تتضمن خطط بعض الجهات الحكومية، وشركات الاستثمار العقاري والمؤسسات الخيرية وغيرها. ومن هذه المشاريع التي تعد فرصاً استثمارية في مجال الإسكان.

- تنفيذ ٨٣٨ وحدة سكنية من قبل مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري في منطقة الرياض بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٥٢ مليون ريال.
- إنشاء أربعة آلاف وحدة سكنية جديدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية سيستفيد منها ذوي الدخل المحدود في منطقة الرياض، وذلك على مدى أربع سنوات من عام ١٤٢٩هـ، وتبدأ المرحلة الأولى من المشروع بإنشاء ألف وحدة سكنية بتكلفة ١٥٠ مليون ريال[٣].

قطاع الرعاية الاجتماعية:

تشمل الفرص الاستثمارية في قطاع الرعاية الاجتماعية المشاريع الخدمية مثل دور النقاهة للأمراض النفسية ودور الملاحظة الاجتماعية، ودور التربية للبنات ومباني مكاتب الضمان الاجتماعي وغيرها.

ومن أهم الفرص الاستثمارية في قطاع الرعاية الاجتماعية في منطقة الرياض:

- بناء دار لنقاهة الأمراض النفسية بكلفة ٧٠ مليون ريال في مدينة الرياض.
- تأسيس مبنى لدار الملاحظة الاجتماعية بتكلفة ٣٥ مليون ريال في مدينة الرياض.
- مبنى لدار التربية للبنات بتكلفة ٣٠ مليون ريال بوادي الدواسر.
- دار للرعاية الاجتماعية بتكلفة ٢٠ مليون ريال[٤] في الخرج.

قطاع السياحة:

تتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة بالرياض، ومن أهمها بناء الفنادق، وتأهيل وتطوير الفنادق الحالية، وبناء الشقق السكنية الفندقية ويشار إلى أن الهيئة العامة للسياحة والآثار منحت تراخيص لـ١٧ فندقاً في الرياض، و٤١ وحدة سكنية مفروشة و٣٥ رخصة تشغيل لوكالات سفر (١٣ مكتباً رئيساً، و٢٢ مكتباً فرعياً) وجميع هذه الرخص ستتحول إلى مشاريع استثمارية في قطاع السياحة بالرياض.

قطاع الخدمات الشخصية:

بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال، واستخدام التقنيات المتطورة والتي توفرها مختلف القطاعات الاقتصادية المدرجة في فصول هذا التقرير، لابد من الإشارة إلى وجود قدر جيد كذلك من الفرص الاستثمارية ذات الطابع الشخصي أو المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة. فعلى الرغم من عدم وجود دراسات ميدانية موثقة تحدد ما تتيحه مدينة الرياض من فرص استثمارية في مجال الخدمات الشخصية والمنزلية إلا أن عدة عوامل تشير إلى وجود قدر كبير من هذه الفرص:

- فالتطور العمراني الواسع الذي شهدته المدينة خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي لم يترافق بقدر مماثل من المنشآت الحديثة التي تقدم لسكان المدينة هذه الخدمات الشخصية.
- على الرغم من وجود أعداد لا بأس بها من المنشآت المتطورة وذات

(١) موقع مدينة الرياض على شبكة الإنترنت.
(٢) موقع وزارة الصحة على شبكة الإنترنت.
(٣) موقع مدينة الرياض على شبكة الإنترنت.
(٤) المصدر ذاته.

الحجم المتوسط التي تقدم الخدمات الشخصية لسكان الرياض إلا أن الطابع الغالب لباقي المنشآت مازال يشير إلى تواضع خدماتها وصغر نطاق وحجم أعمالها والأسلوب التقليدي في تقديم خدماتها وغلبة الطابع الفردي على ملكيتها وإدارتها.

- سيقود تنفيذ خطة التنمية التاسعة إلى مزيد من التوسع في شتى مرافق المدينة، يضاف إلى ذلك المشاريع العملاقة التي يجري الإعداد لتنفيذها مثل الحي المالي في الرياض، إلى مزيد من الضغط على منشآت الخدمات الشخصية القائمة حالياً ويوفر مزيداً من الفرص الاستثمارية للراغبين في ولوج هذا المجال وتأسيس منشآت عصرية ذات أحجام ونطاق عمل كبير نسبياً وذات أساليب متطورة في تقديم هذه الخدمات. نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر:

- **مشاريع تأسيس ورش صيانة وغسل السيارات:**

باستثناء ورش الصيانة التي يديرها وكلاء توزيع السيارات ما يزال الطابع الغالب لهذه الورش فردي ومتواضع الخدمات، وتتيح المدينة فرصاً استثمارية عديدة لتأسيس ورش ذات إمكانات كبيرة وتجهيزات حديثة متكاملة لتقديم خدمات متطورة مجمعة في مكان واحد تشمل صيانة السيارات الميكانيكية والكهربائية والسمكرة، والغسيل والتلميع ومعايرة وتبديل الإطارات وتبديل زيوت السيارات وبيع قطع الغيار، وتتيح إمكانية التعاقد مع مالكي السيارات على تقديم مثل هذه الخدمات دورياً.

- **مشاريع المواقف العامة للسيارات:**

نظراً لازدياد أعداد وسائل النقل الشخصية بمعدلات عالية ووصولها إلى كم هائل يجوب شوارع المدينة، ونظراً لقلة أعداد المواقف العامة المتاحة لها باتت المدينة لاسيما في أحيائها ذات النشاط التجاري، بحاجة إلى العديد من مواقف للسيارات على شكل مبانٍ متعددة الأدوار، تمكن من التوقف الدوري المؤقت أو طويل الأمد «أثناء الإجازات» وتشكل هذه المواقف فرصاً استثمارية يتوقع تعاظم الطلب على خدماتها.

- **مشاريع خدمات الصيانة المنزلية:**

تحتاج نسبة كبيرة من مساكن الرياض إلى خدمات صيانة دورية لإصلاح تجهيزاتها الكهربائية وأجهزة التكييف وشبكة وخزانات المياه والتمديدات الصحية وغير ذلك من الخدمات التي ما تزال تتم في الغالب عبر منشآت فردية تؤدي نوعاً واحداً من هذه الخدمات وبإمكانات متواضعة وبأساليب وكفاءات مشكوك فيها. من هنا توفّر مدينة الرياض فرصاً استثمارية عديدة لقيام منشآت خدمات صيانة المنازل على أن تكون ذات إمكانات كبيرة وقادرة على تقديم مختلف هذه الخدمات من مكان واحد وعلى تنفيذ هذه الخدمات بآلية سريعة وبعمالة ماهرة ومضمونة وبأسعار محددة موثوق بها.

- **مشاريع مغاسل التنظيف الآلية:**

ينتشر في الرياض العديد من محال غسل وكوي الملابس، وعلى الرغم من وجود عدد محدود من المنشآت ذات الخدمة الجيدة والفروع المتعددة، إلا أن تأسيس شركات تقوم بتجميع وغسل وكوي الملابس وإعادة تسليمها لأصحابها إلى منازلهم يمثل فرصاً استثمارية جيدة لمن يرغب في ولوج هذا المجال.

- **مشاريع الخدمات الشخصية النسائية:**

على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المنشآت المتواضعة التي تقدم الخدمات الشخصية النسائية، مثل تسريح وقص الشعر وتجهيز العرائس وخياطة الأزياء النسائية، إلا أن مدينة الرياض ما تزال توفر فرصاً استثمارية عديدة لقيام منشآت تقدم خدمات عصرية متنوعة ومتكاملة في هذا المجال.

- **سيارات الأجرة الشخصية بالنداء الآلي:**

تعمل في مدينة الرياض أعداداً ضخمة من سيارات الأجرة الشخصية «التاكسي والليموزين» إلا أن هناك فرصاً استثمارية واعدة لتأسيس شركة تأجير سيارات تستقبل طلبات الراغبين باستئجارها هاتفياً وترتبط بشبكة نداء آلي لتوجيه أقربها إلى مكان طالب الخدمة، وتلتزم بأسعار محددة، كما تتيح فرصة التعاقد على إيصال الأبناء إلى مدارسهم وإعادتهم منها.

- **المطاعم العائلية:**

يتوفر في مدينة الرياض الكثير من المطاعم التي تقدم الوجبات السريعة والتقليدية الشرقية والغربية، غير أن الرياض ما تزال تتيح العديد من الفرص الاستثمارية لإقامة المطاعم التي توفر لروادها خدمات متميزة وجواً عائلياً وتوفر مواقف لسياراتهم وملاعب لأطفالهم وتنوع في وجباتها واعتدال في أسعارها.

- **مشاريع محطات الوقود:**

يتسم العدد الكبير من محطات التزود بوقود السيارات بأساليب الدفع النقدي التقليدية، وتمثل سلسلة محطات وقود تتيح ببطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الائتمان وتوفر بالإضافة إلى الوقود الخدمات لمساندة المألوفة مثل غسل السيارة وتبديل الزيوت وما شابه فرصة استثمارية غير مسبوقة في الرياض.

ولاشك أن هناك حاجة للكثير من مثل هذه المنشآت التي تقدم الخدمات ذات الطابع الشخصي.

جدول إحصائية وعناوين هامة

الرقم	البيان	الصفحة
١	عدد ونسبة سكان مدينة الرياض حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ	١٤٥
٢	قوة العمل في منطقة الرياض للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ	١٤٥
٣	توزيع العمالة في القطاع الخاص بمنطقة الرياض حسب الجنس والجنسية للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ	١٤٥
٤	عدد طالبي العمل في القطاع الخاص بمنطقة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٩/١٤٣١هـ	١٤٥
٥	إنجازات الضمان الاجتماعي في منطقة الرياض للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ	١٤٥
٦	مؤشرات التعليم العام في منطقة الرياض للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١هـ	١٤٦
٧	المؤسسات التجارية القائمة بمنطقة الرياض للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ	١٤٦
٨	المصانع المنتجة (الوطنية والمشتركة) في منطقة الرياض حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٤٣٢هـ	١٤٦
٩	التراخيص الصناعية الوطنية (لم تبدأ بالإنتاج) في منطقة الرياض حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٤٣٢هـ	١٤٧
١٠	المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية في منطقة الرياض بنهاية العام ١٤٣١هـ	١٤٧
١١	مؤشرات تكاليف المعيشة لجميع المدن ومنها الرياض خلال العام ١٤٣١هـ ونهاية الربع الأول ١٤٣٢هـ	١٤٨
١٢	توزيع فروع المصارف التجارية في منطقة الرياض ١٤٣١/١٤٣٢هـ	١٤٨
١٣	رخص المحلات الصادرة في منطقة الرياض خلال العام ١٤٣١هـ	١٤٨
١٤	رخص التشييد الصادرة في منطقة الرياض خلال عام ١٤٣١هـ	١٤٩
١٥	أطوال الطرق القائمة وقيد التنفيذ والمقترح تنفيذها في منطقة الرياض نهاية العام ١٤٣١هـ	١٤٩
١٦	مقدمو خدمات الرعاية الصحية في منطقة الرياض حتى الربع الأول من العام ١٤٣٢هـ	١٤٩
١٧	الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في منطقة الرياض خلال الفترة من ١٤٢٧هـ ولغاية الربع الأول من ١٤٣٢هـ	١٥٠
١٨	توزيع مخصصات برنامج فائض الميزانية على المشاريع في منطقة الرياض للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ	١٥٠
١٩	انتشار الحاسب الآلي والانترنت بين الأفراد في منطقة الرياض خلال العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ	١٥٠
٢٠	المقاولون في منطقة الرياض حسب درجة التصنيف لعام ١٤٣٠هـ	١٥١
٢١	مؤشرات اقتصادية مختارة عن المملكة	١٥١

جدول رقم (١)
عدد ونسبة سكان مدينة الرياض حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ [١]

النوع	العدد	النسبة ٪
ذكور	٣١٠٥٦٣٨	٥٩٪
إناث	٢١٤٨٩٢٢	٤١٪
الإجمالي	٥٢٥٤٥٦٠	١٠٠٪
النسبة للمملكة ١٩,٤٪		

جدول رقم (٢)
قوة العمل في منطقة الرياض للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ[٢]

قوة العمل	النسبة للإجمالي	المشتغلون	النسبة لقوة العمل	العاطلون	النسبة لقوة العمل
٢٣٥١٤٩٢	٢٧,٣٪	٢٢٦٧١٩٩	٩٦,٤٪	٨٤٢٩٣	٣,٦٪

جدول رقم (٣)
توزيع العمالة في القطاع الخاص بمنطقة الرياض حسب الجنس والجنسية للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٣]

الجنسية	الجنس		الإجمالي	النسبة ٪
	ذكور	إناث		
سعودي	٢٣٦٦٢١	٢٣٣٧٣	٢٥٩٩٩٤	٣,٧٪
غير سعودي	٢٠٩٨٧٨١	٣٧٨٥٧	٢١٣٦٦٣٨	٣٠,٦٪
الإجمالي	٢٣٣٥٤٠٢	٦١٢٣٠	٢٣٩٦٦٣٢	٣٤,٦٪
الإجمالي للمملكة	٦٨٤٧١٦٧	١٤٤٠٣٣	٦٩٩١٢٠٠	

جدول رقم (٤)
عدد طالبي العمل في القطاع الخاص بمنطقة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٩/١٤٣١هـ[٤]

السنوات	العدد	النسبة ٪	الإجمالي للمملكة
١٤٣٠/٢٩هـ	٢٧٧٨٠	١٩٪	١٤٧١٩٧
١٤٣١/٣٠هـ	٢٣٥٢٧	٢١٪	١١١٨٦٥
١٤٣٢/٣١هـ	٢٣٨٦٧	٢٢,٤٪	١٠٦٦٠٣

جدول رقم (٥)
إنجازات الضمان الاجتماعي في منطقة الرياض للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ[٥]

المبالغ المصروفة (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي	عدد المستفيدين	النسبة للإجمالي
١٨٠٧,٢	١٣,٩٪	١٣٠٥٨٨	١٤,٧
إجمالي المملكة ١٣٠٤٣	١٠٠٪	٨٨٨٨٢٠	١٠٠٪

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ.
(٢) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (كما ورد في التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي) لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) وزارة العمل: إحصاءات ١٤٣١هـ (كما ورد في التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي) لعام ١٤٣٢هـ.
(٤) وزارة العمل: إحصاءات ١٤٣١هـ (كما ورد في التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي) لعام ١٤٣٢هـ.
(٥) وزارة الشؤون الاجتماعية (كما ورد في التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي) لعام ١٤٣٢هـ.

جدول رقم (٦)
مؤشرات التعليم العام في منطقة الرياض للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١هـ[١]

البيان	ذكور	إناث	إجمالي الرياض	إجمالي المملكة
عدد الطلاب	٧٦٨٥٣٥	٧٢٩٦٤٠	١٤٩٨١٧٥	٦٣٠٩٥٠٢
عدد المدارس	٢٧٤٣	٢٨٧٥	٥٦١٨	٢٦٤٢١
عدد المعلمين والمعلمات	٤٧٤١٢	٥٤٢٦٥	١٠١٦٧٧	٤٤٠٦٣٤

جدول رقم (٧)
المؤسسات التجارية القائمة بمنطقة الرياض للعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٢]

العدد	النصيب المئوي	الإجمالي التراكمي	
		العدد	النصيب المئوي
٢١٥٦١	٢٩,١٪	٢٦٧٧٥١	٣٠,٨٪

جدول رقم (٨)
المصانع المنتجة (الوطنية والمشتركة) في منطقة الرياض حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٤٣٢هـ[٣]

النشاط الصناعي	العدد	العمالة	التمويل (مليون ريال)
مواد غذائية	٢٣٢	٣٨٩٥٨	١٣٥١٤,٤
منسوجات	٣٤	٨٦٥٩	٢١٨٨,٨
ملابس	٤١	٦٢٠١	٧٠٧,٨
جلدية	١٩	١٩١٥	٣٤٢,٣
خشبية	١٧	٣٢٨٥	١٩٥٦,٦
ورق	٥٧	٦٤٢٨	٢٦٨٠,٢
طباعة ونشر	٦١	٥٣١٤	١٧٣٨,٩
بترولية	١٩	٢٧٣٢	١٠٣٧,٥
كيميائية	٢١٢	٢١١١٥	١٢٣٧٨,٦
مطاط ولدائن	١٩٨	٢٠٣٧٨	٥٠٨٥,٤
معادن لافلزية	٢٥٣	٢٩٤١٤	١١٤٢٥,٦
معدني أساسي	١١٤	١٠٦٨٠	٢٨٣٤
معدني إنشائي	١٦٠	١٧٩٧٨	٤٧٩٧,١
آلات ومعدات	١٠٦	١٢٠٦٠	٢٧٠٨,٤
آلات مكاتب	٣	٢٦٣٩	٦٢٦
أجهزة كهربائية	٦١	١٢٠٨٨	٥٣٢٦,٤
أعلام واتصالات	٦	٢٠٢٨	٧٢٣,٥
أجهزة متخصصة	٦	١٨٠	١٢١,٥
مركبات ومقطورات	٦٠	٤٤٠٢	٦٤٨,٩
معدات نقل	٦	٤٣٤	١٥٣
أثاث	١٦٧	١٨٨١٨	٣٤١١,٤
إعادة تدوير	١٩	١١٥٣	٢٥٩,١
الإجمالي	١٨٥١	٢٢٦٨٥٩	٧٤٦٦٥,٤

(١) وزارة التربية والتعليم: الإحصاءات السنوية (كما ورد في التقرير السنوي ٤٧ لمؤسسة النقد العربي السعودي) لعام ١٤٣٢هـ.
(٢) وزارة التجارة والصناعة (كما ورد في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي العدد ٤٧) لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) وزارة التجارة والصناعة: مؤشرات إحصائية من موقع الوزارة الإلكتروني: www.mci.gov.sa.

جدول رقم (٩)
التراخيص الصناعية الوطنية (لم تبدأ بالإنتاج) في منطقة الرياض حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٤٣٢هـ[١]

النشاط الصناعي	العدد	العمالة	التمويل (مليون ريال)
مواد غذائية	٤٠٩	٣٠٨٤٩	١٠٥٨١,٣
منسوجات	٥٨	٣٠٥٠	٩٩١,٨
ملابس	١٢٥	٤٢٢٤	٣٣٩,٤
جلدية	١٩	٧٣٨	٧١
خشبية	٩٨	٣٨٦٢	٧٩١
ورق	٧١	٤٧٣٤	١٢٢٤
طباعة ونشر	١٦	٦٣٦	٦٣,٣
بترولية	٣١	١٦٥٨	٨٣٢,٢
كيميائية	٥٠١	٢٠٠٨٥	٢٢٦١٥,٩
مطاط ولدائن	٣٥٨	١٥٤٦٤	٥٨٧٩,٣
معادن لافلزية	٩٥٢	٦٤٥٢٩	٦٠٥٤٠,٨
معدني أساسي	٢٦٣	١٦٠٧٢	٢١٦٢٩,٣
معدني إنشائي	٤٠٠	١٧٧٥٧	٣٧٦٨,٣
آلات ومعدات	١٣٩	٦٤٢٩	١٥٢٤,٣
آلات مكاتب	١٥	٧٦٠	٣٤١,٢
أجهزة كهربائية	١١٣	٦٢٦٣	٢٥٢٦,٧
إعلام واتصالات	٣	٤٣٨	٢٤١,٤
أجهزة متخصصة	٢٦	٩٧٨	٢٤٢,٧
مركبات ومقطورات	٩٨	٤٣٢٨	٨٤٨,٢
معدات نقل	٥	١٣٩	٢٠,٢
أثاث	٤٥٣	١٨٢١٩	٢٤٤٧,٦
إعادة تدوير	٦٧	٢٤٢٥	٣٠٩,٤
الإجمالي	٤٢٢٠	٢٢٣٦٣٧	١٣٧٨٢٩,٣

جدول رقم (١٠)
المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية في منطقة الرياض بنهاية العام ١٤٣١هـ[٢]

حكومي						خاص		المجموع	
حكومي		مؤسسة عامة		المجموع					
العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
٢٣٧	٢٥	٣١	١٤,١	٢٦٨	٢٢,٩	٤٢٥٨١	١٧,٦	٤٢٨٤٩	١٧,٧
مجموع المملكة									
٩٤٨	٪١٠٠	٢٢٠	٪١٠٠	١١٦٨	٪١٠٠	٢٤١٤١١	٪١٠٠	٢٤٢٥٧٩	٪١٠٠

(١) وزارة التجارة والصناعة: مؤشرات إحصائية من موقع الوزارة الإلكتروني: www.mci.gov.sa.
(٢) المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقدير الاحصائي (٣٢) لعام ١٤٣١هـ.

جدول رقم (١١)
مؤشرات تكاليف المعيشة لجميع المدن ومنها الرياض
خلال العام ١٤٣١هـ ونهاية الربع الأول ١٤٣٢هـ[١] (١٠٠ = ١٩٩٩م)

البيان	١٤٣١هـ	نهاية الربع الأول ١٤٣٢هـ
الرقم القياسي العام	١٢٨,٩	١٣٢,٣
الأطعمة والمشروبات	١٤٨,٤	١٥٢,٩
الأقمشة والملابس والأحذية	٨٥,٧	٨٥,٦
الترميم والإيجار والوقود والمياه	١٦٠,٣	١٦٧,٦
التأثيث المنزلي	١١٥,٧	١١٥,٣
الرعاية الطبية	١١٣,٧	١١٤,٦
النقل والاتصالات	٩٠,٢	٩١,٥
التعليم والترويج	١٠٣,٢	١٠٣,٩
السلع والخدمات الأخرى	١٤٩,٦	١٥٥,٤

جدول رقم (١٢)
توزيع فروع المصارف التجارية في منطقة الرياض ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٢]

البيان	العدد	إجمالي المملكة	النسبة للمملكة ٪
الربع الأول	٤٥٩	١٥٤٠	٣٠٪
الربع الثاني	٤٦٦	١٥٦١	٣٠٪
الربع الثالث	٤٦٨	١٥٦٩	٣٠٪
الربع الرابع	٤٨١	١٥٩١	٣١٪

جدول رقم (١٣)
رخص المحلات الصادرة في منطقة الرياض خلال العام ١٤٣١هـ[٣]

نوع النشاط	مواد غذائية	أسواق مركزية	مؤسسات تجارية	ورش صناعية	أثاث وديكور	صيانة أجهزة	صيانة سيارات	مواد صحية	وقود وخدمات	خدمات شخصية	أخرى	المجموع
جديد	٣٩١٥	٥٤٢	٥١٩٤	٤٧١	١٠٩٥	٢٠٦٤	١٤٠٤	٨٧٤	١٠١٨	٢٩٣٦	٥٩٩٧	٢٥٥١٠
تجديد	١١٨٢٣	١٥٨٨	٥٢٨٩	٦٠٠	١٩٤٤	٣٩٩١	٢٣٦٧	١٣٨٩	٢٢٥٤	٧٢٦١	١٤٨٧٨	٥٣٣٨٤
المجموع	١٥٧٣٨	٢١٣٠	١٠٤٨٣	١٠٧١	٣٠٣٩	٦٠٥٥	٣٧٧١	٢٢٦٣	٣٢٧٢	١٠١٩٧	٢٠٨٧٥	٧٨٨٩٤

(١) وزارة المالية، بيانات إحصائية، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع المدن www.mof.gov.sa.
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) وزارة الشؤون البلدية والقروية: الكتاب الإحصائي لعام ١٤٣١هـ (العدد ٦١).

جدول رقم (١٤)
رخص التشييد الصادرة في منطقة الرياض خلال عام ١٤٣١هـ[١]

استخدام المبنى	عدد الرخص	مساحة الأرض م٢	مساحة البناء م٢	عدد الطوابق	المساحة الطابقية م٢	طول الاسوار م
سكني و تجاري	٢٥٣٥٥	٣٧٢٨٢٣٦٨	٨٤٤٧١٨٠	٧١٤٤٤	٢٠٣٠١١٧٣	٣٠٨٧١٨٢
صناعي / تجاري	١٧٤٧	١٨١٤٠٧٨٥	٢٢٣٣٠٨٦	٣٩٥٤	٤٣٦٣٩٨٨	٤٠١٣٩٦
تعليم و صحة و مساجد	٦١٣	٤٦٠١٤٥٩	٧٧٠٢٨٧	١٣٥٨	١٤٦٥٧٣٩	١٨٥٩٢٤
اجتماعية و حكومية	٧٩	٢١٤٨٢٧١	٨٣٧٦١	١٤٩	١٥٦٩٤٩	٣٣٣٨٣
المجمـوع	٢٧٧٩٤	٦٢١٧٢٨٨٣	١١٥٣٤٣١٤	٧٦٩٠٥	٢٦٢٨٧٨٤٩	٣٧٠٧٨٨٥

جدول رقم (١٥)
أطوال الطرق القائمة وقيد التنفيذ والمقترح تنفيذها في منطقة الرياض نهاية العام ١٤٣١هـ[٢] (بالكيلو متر)

بيانات الطرق	المسفلته والمنارة والمشجرة (كم)	المسفلتة فقط (كم)	عدد اعمدة الانارة
الطرق القائمة	٣٥٧٧,٤	١٤٣١٣,٢	٢١٨٣٨٨
الطرق قيد التنفيذ	٨٨٣,٥	٤٦٢٣,٥	٣٢٩٠٧
الطرق المقترح تنفيذها	١٨١١,٤	٥١٨٤,٨	٨٠٣٥١

جدول رقم (١٦)
مقدمو خدمات الرعاية الصحية في منطقة الرياض حتى الربع الأول من العام ١٤٣٢هـ[٣]

البيان	العدد	٪	إجمالي المملكة
مستشفى	٣٠	٢٠	١٥٣
مستوصف	٢٤٢	٣٩	٦٢٥
صيدلية	٩٠	٢٩	٣١٢
مجمع عيادات	٢٠٦	٣٧	٥٥٨
عيادة طبيب واحد	٩	٢١	٤٤
مركز عمليات اليوم الواحد	٥	٣٩	١٣
محل نظارات طبية	١٩٨	٤٥	٤٤٠
مختبر تحليل	٧	٥٠	١٤
مركز تشخيص	٣	٦٠	٥
مركز علاج طبيعي	٦	٦٠	١٠
محلات الأجهزة والأطراف الصناعية	٠	٠	٣
الإجمالي	٧٩٦	٣٧	٢١٧٧

(١) وزارة الشؤون البلدية والقروية: الكتاب الإحصائي لعام ١٤٣١هـ (العدد ٦١).
(٢) وزارة الشؤون البلدية والقروية: الكتاب الإحصائي لعام ١٤٣١هـ (العدد ٦١).
(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.

جدول رقم (١٧)
الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في منطقة الرياض
خلال الفترة من ١٤٢٧هـ ولغاية الربع الأول من ١٤٣٢هـ[١] (١٩٩٩م = ١٠٠)

السنة	المتوسط السنوي	
١٤٢٧هـ	١٠١,٨	
١٤٢٨هـ	١٠٦	
١٤٢٩هـ	١١٦,٥	
١٤٣٠هـ	١٢٢,٤	
١٤٣١هـ	١٢٨,٩	
١٤٣٢هـ الربع الأول	١٣٢,٤	
معدل التضخم	السنوي	٥,٦
	الربعي	٥,٧

جدول رقم (١٨)
توزيع مخصصات برنامج فائض الميزانية على المشاريع
في منطقة الرياض للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٢]

البيان	العدد	القيمة (مليون ريال)
التعليم العام والعالي	٤٠٤	٥٩٥٩
التعليم التقني والمهني	٢٥	١٥٤٠
الصحة	٣٠١	١٠٤٥
المياه والصرف الصحي	٣١	١٤١١
تحلية المياه	٢	٤٠
الطرق	١٦	١٢٦٠
الخدمات البلدية	٢٩٥	١٨٣١
الصناعة	٣	٦٧٩
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٧	١٣٠
الإسكان التنموي والشؤون الاجتماعية	٩	٨٦٥
الإجمالي	١٠٩٣	١٤٧٦٠

جدول رقم (١٩)
انتشار الحاسب الآلي والانترنت بين الأفراد
في منطقة الرياض خلال العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ[٣]

البيان	النسب	إجمالي المملكة
الحاسب الآلي	٥٤٪	٥٦٪
الانترنت	٤٣,٣٪	٣٤,٧٪
عدد المستخدمين (تقديري) بالآلاف	٢٩٢٠	١١٣٩٢

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (كما ورد في التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣١هـ).

جدول رقم (٢٠)
المقاولون في منطقة الرياض حسب درجة التصنيف لعام ١٤٣٠هـ[١]

	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة	الدرجة الخامسة	المجموع
الرياض	٤٢	٢٦	٤٢	٦٤	٦٠	٢٣٤
المملكة	٦٥	٦٠	٩٠	١٨٠	١٣٤	٥٢٩
النسبة للمملكة	٦٤,٦٢٪	٤٣,٣٤٪	٤٦,٦٧٪	٣٥,٥٦٪	٤٤,٧٨٪	٤٤,٢٤٪
عدد المقاولين ٥٢٩			عدد المجالات ٢٢١٧			

جدول رقم (٢١)
مؤشرات اقتصادية مختارة عن المملكة[٢]

البيـــان	١٤٢٧هـ	١٤٢٨هـ	١٤٢٩هـ	١٤٣٠هـ	١٤٣١هـ
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	٢٤,١٢	٢٤,٩٤	٢٥,٧٩	٢٦,٦٦	٢٧,٥٦
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	١٣٣٥,٦	١٤٤٢,٦	١٧٨٦,١	١٤١٢,٦	١٦٧٩,١
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (١٩٩٩م=١٠٠)	٧٨٦,٣	٨٠٢,٢	٨٣٦,١	٨٣٦,٩	٨٧١,٦
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	١١٤,٤	١١٦,٢	١١٩,٧	١٢٣,٧	١٢٦,٧
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	٢,٢	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٣
إجمالي عرض النقود ن٣ (مليار ريال)	٦٦٠,٦	٧٨٩,٨	٩٢٩,١	١٠٢٨,٩	١٠٨٠,٤
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	٩,٢	٨,٨	٩,٢	٨,٢	٨,٢
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف(*) (بالدولار الأمريكي)	٦١,٠٥	٦٨,٧٤	٩٤,٧٧	٦١,٣٨	٧٧,٧٥
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (٢٠٠٠م=١٠٠)	٨٠,٨	٧٨,٥	٩٧,٧	١٠٥,٧	١٠٥,٣
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	١٠,٥	٩,١	٨,٩	٨,٦	٨,٨
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	٨٩,٥	٩٠,٩	٩١,١	٩١,٤	٩١,٢
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	٧٠,٦	٤٢,٥	٤١,٥	١١١,٢	٩٨,٤
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي (٣ أشهر)[٣]	–	٤,٩	٣,٣	٠,٩	٠,٧
معدل كفاية رأسمال المصرفي (معيار بازل)(**)	٢١,٩	٢٠,٦	١٦,٠	١٦,٥	١٧,١
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	٦٧٣,٧	٦٤٢,٨	١١٠١,٠	٥٠٩,٨	٧٤١,٦
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	٣٩٣,٣	٤٦٦,٢	٥٢٠,١	٥٩٦,٤	٦٥٣,٩
فائض / عجز الميزانية العامة[٤]	٢٨٠,٤	١٧٦,٦	٥٨٠,٩	٨٦,٦-	٨٧,٧
نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	٢١,٠	١٢,٢	٣٢,٥	٦,١-	٥,٢
الصادرات السلعية (***) (مليار ريال)	٧٧٦,٥	٨٥٤,٤	١١٥٤,٠	٦٩٧,٣	٩٢٢,١
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	٢٦١,٤	٣٣٨,١	٤٣١,٨	٣٥٨,٣	٤٠٠,٧
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٧,٨	٥,٦	١٤,٩
الحساب الجاري (مليار ريال)	٣٧١,٠	٣٥٠,٠	٤٩٦,٢	٧٨,٦	٢٥٠,٣
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (١٩٨٥م=١٠٠٠)	٧٩٣٣,٣	١١٠٣٨,٧	٤٨٠٣,٠	٦١٢١,٨	٦٦٢٠,٨
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٣	١٨,٥	١٣,٢	١٥,٩	٩,٩

(*) حسب أرقام الاوبك.
(**) ابتداءً من عام ٢٠٠٨م بازل (٢) والسنوات السابقة لها بازل (١)
(***) تشمل (الصادرات النفطية + الصادرات غير النفطية).

(١) وزارة الشؤون البلدية والقروية: الكتاب الإحصائي لعام ١٤٣٠هـ، العدد (٦٠).
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧ لعام ١٤٣٢هـ.
(٣) أسعار الفائدة بين المصارف.
(٤) الفائض لا يشمل المصروفات من المشاريع، فاصلة المصروفات من حسابات الفوائض (١٧٠٥٧) مليون ريال. ويشمل الإيداعات النقدية لجاري الحكومة بمبلغ (٧٣١) مليون ريال.

عناوين بعض الجهات الحكومية والخاصة

م	العنوان	الهاتف	الفاكس	العنوان البريدي
١	وزارة الداخلية	٤٠١١١١١	٤٠٦٩٢٧٩	الرياض ١١١٣٤
٢	وزارة الدفاع والطيران	٤٧٨٩٠٠٠	٤٠٢٦٤٥٧	الرياض ١١١٦٥
٣	وزارة الخارجية	٤٠٥٥٠٠٠	٤٠٢٣٧٠٧	الرياض ١١١٢٤
٤	وزارة الشؤون البلدية والقروية	٤٥٦٩٩٩٩	٤٥٦٣١٩٦	ص.ب ٩٥٥ الرياض ١١١٣٦
٥	وزارة التربية والتعليم	٤٠٤٦٦٦٦	٤٠٣٧٢٢٩	الرياض ١١١٤٨
٦	وزارة العدل	٤٠٥٧٧٧٧	٤٠٥٩٧١٦	ص.ب ٧٧٧٥ الرياض ١١٤٧٢
٧	وزارة الثقافة والإعلام	٤٠٦٨٨٨٨	٤٣٥٠٧٩٤	ص.ب ٥٧٠٥ الرياض ١١١٦١
٨	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٥٢٢٢٢٢	٤٥٢٢٦٠٨	الرياض ١١١١٢
٩	وزارة البترول والثروة المعدنية	٤٧٨٧٧٧٧	٤٧٦١١٢٣	ص.ب ٢٤٧ الرياض ١١١٩١
١٠	وزارة التجارة والصناعة	٤٠١٢٢٢٢	٤٠٣٨٤٢١	الرياض ١١١٦٢
١١	وزارة الاقتصاد والتخطيط	٤٠١١٤٤٤	٤٠٥٢٠٥١	ص.ب ٣٥٨ الرياض ١١١٨٢
١٢	وزارة التعليم العالي	٤٤١٥٥٥٥	٤٤١٩٠٠٤	الرياض ١١١٥٣
١٣	وزارة الصحة	٤٠١٥٥٥٥	٤٠٢٦٣٩٥	الرياض ١١١٧٦
١٤	وزارة العمل	٤٧٧٨٨٨٨	٤٧٨٩١٧٥	الرياض ١١١٥٧
١٥	وزارة المالية	٤٠٥٠٠٠٠	٤٠٣٣١٣٠	الرياض ١١١٧٧
١٦	وزارة النقل	٤٠٤٣٠٠٠	٤٠٣٥٧٤٣	الرياض ١١١٧٨
١٧	وزارة الزراعة	٤٠١٦٦٦٦	٤٠٤٤٥٩٢	الرياض ١١١٩٥
١٨	وزارة المياه والكهرباء	٢٠٣٨٨٨٨	٢٠٥٢٧٤٩	الرياض ١١٢٣٣
١٩	وزارة الخدمة المدنية	٤٠٢٦٦٦٦	٤٠٣٥٦٦٥	ص.ب ٩٤٧٣٧ الرياض ١١٤١٦

م	العنوان	الهاتف	الفاكس	العنوان البريدي
٢٠	وزارة الشؤون الاجتماعية	٤٧٧٨٨٨٨	٤٧٨٩١٧٥	الرياض ١١١٥٧
٢١	المجلس الاقتصادي الأعلى	٤٨٠١٠٥٢	٤٨٠٣٧٥٠	الرياض ١١٢٧٢
٢٢	المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن	٤٨٣١٤٤٤	٤٨٣٣٠٨٥	ص.ب ٦٦٦٨٠ الرياض ١١٥٨٦
٢٣	الأمانة العامة لمشروع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات	٤٦٢٥٠٠٤	٤٦٢٥٠٠٣	ص.ب ٥٩٦٤ الرياض ١١٤٣٢
٢٤	الهيئة العامة للسياحة والآثار	٤٨٠٨٨٥٠	٤٨٠٨٨٤٤	ص.ب ١٢٦٧ الرياض ١١٤٣١
٢٥	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	٤٨٨٣٣٣١	٤٨٢٩٣٣١	ص.ب ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤
٢٦	الهيئة العامة للاستثمار	٤٤٨٤٥٣٣	٤٤٨١٢٣٤	ص.ب ٣٤٣٧ الرياض ١١٤٧١
٢٧	الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس	٤٥٢٠٠٠٠	٤٥٢٠٠٨٦	ص.ب ٨٢١٨ الرياض ١١٤٨٢
٢٨	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٤٧٩٤٤٤٥	٤٧٩٣٢٧٥	ص.ب ٨٤٢١٤ الرياض ١١٦٧١
٢٩	مركز الرياض للتنافسية	٤٠٥٣٢٠٠	٤٠٦٥١٩٦	ص.ب ١٦٦٨٣ الرياض ١١٤٧٤
٣٠	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	٢٨٣١٣٣١	٤٧٧٥٢٣٥	ص.ب ٨٤٢١٤ الرياض ١١٦٧١
٣١	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٦١٨٠٠٠	٤٦١٨٠٠٢	ص.ب ٧٥٦٠٦ الرياض ١١٥٨٨
٣٢	هيئة السوق المالية السعودية	٢٧٩٧٧٧٧	٢٧٩٧٧٧٠	ص. ب ٢٥٠٢٢ الرياض ١١٣١١
٣٣	أمانة منطقة الرياض	٤١١٢٢٢٢	٤١١٨٦٨٦	الرياض ١١١٤٦
٣٤	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٤٧٧٧٧٣٥	تحويلة ١٢٠٠	ص.ب ٨٧٨ الرياض ١١٤٢١
٣٥	مؤسسة النقد العربي السعودي	٤٦٦٢٢٠٠	١٦٦٢٤٣٩	ص.ب ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩
٣٦	المؤسسة العامة للتقاعد	٤٠٢٥١٠٠	٤٠٥٣٦٤٥	ص ب ١٨٣٦٤ الرياض ١١١٦٨
٣٧	المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق	٤٦٤٣٥٠٠	٤٦٣١٩٤٣	ص.ب ٣٤٠٢ الرياض ١١٤٧١
٣٨	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية	٤٤٨٠٨١١	٤٤٨٩٤٠٠	ص.ب ٤٠٤٧١ الرياض ١١٤٩٩
٣٩	المؤسسة العامة للموانئ	٤٠٥٠٠٠٥	٤٠٨٢٧٣٩	ص.ب ٥١٦٢ الرياض ١١١٨٨

م	العنوان	الهاتف	الفاكس	العنوان البريدي
٤٠	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	٤٠٥٢٧٧٠	٤٠٦٥٨٧٦	ص.ب ٧٨٢٣ الرياض ١١٤٧٢
٤١	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	٤٦٣١١١١	٤٦٤١٦٣٠	ص.ب ٥٩٦٨ الرياض ١١٤٢٢
٤٢	مركز تنمية الصادرات السعودية	٤٠٥٣٢٠٠	٤٠٦٥١٩٦	ص.ب ١٦٦٨٣ الرياض ١١٤٧٤
٤٣	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	٤٨٨٣٥٥٥	٤٨٨٣٧٥٦	ص.ب ٦٠٨٦ الرياض ١١٤٤٢
٤٤	مصلحة الجمارك	٤٠١٣٣٣٤	٤٠٤٣٤١٢	ص.ب ٣٤٨٣ الرياض ١١١٩٧
٤٥	مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات	٤٠١٤١٣٨	٤٠٥٩٤٩٣	ص.ب ٣٧٣٥ الرياض ١١٤٨١
٤٦	ديوان المظالم	٤٠٢١٧٢٤	٤٠٣٤٢٩٦	ص.ب ١١٣٨ الرياض ١١١٣٨
٤٧	الخطوط الجوية العربية السعودية	٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٦٩٣٨٣	ص.ب ٢٨٣٦ الرياض ١١٤٦١
٤٨	الصندوق السعودي للتنمية	٤٦٤٠٢٩٢	٤٦٢٧٤٥٠	ص.ب ١٨٨٧ الرياض ١١١٤٩
٤٩	صندوق التنمية الصناعية السعودي	٤٧٧٤٠٠٢	٤٧٧٥١٣٨	ص.ب ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩
٥٠	صندوق التنمية العقارية	٤٧٩٢٢٢٢	٤٧٨٦٢٣٢	ص.ب ٦٧٧٧٨ الرياض ١١٥١٧
٥١	صندوق تنمية الموارد البشرية	٢٧٩٠٨٠٤	٢٧٩٠٨٠٣	ص.ب ٦٧٧٧٨ الرياض ١١٥١٧
٥٢	صندوق المئوية	٢٢٥٣١٠٠	٤١٩١٥١٢	ص.ب ٢٣١٢٦٥ الرياض ١١٣٢١
٥٣	صندوق التنمية الزراعية	٢١١٨٨٨٨	٢١٩٨٠١٣	الرياض ١١١٢٦
٥٤	بنك التسليف السعودي	٤٧٩٧٢٠٠	٤٧٩٧٢٠٤	ص.ب ١١٣٨ الرياض ١١١٣٨
٥٥	وكالة الأنباء السعودية	٤١٩٣٣٣٣	٤١٩٣٤٩٢	ص.ب ٧١٨٦
٥٦	جامعة الملك سعود	٤٦٧٠٠٠٠	٤٦٧٨١٢٦	ص.ب ٢٤٥٤ الرياض ١١٤٥١
٥٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٢٥٨٠٠٠٠	٢٥٨٠٧٠٧	ص.ب ٥٧١ الرياض ١١٤٣٢
٥٨	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	٢٤٦٣٤٤٤	٢٤٦٤٧١٣	ص.ب ٦٨٣٠ الرياض ١١٤٥٢
٥٩	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	٢٢٩٧٢٩٠	٢٢٩٧٢٩١	ص.ب ٨٤٤٢٨ الرياض ١١٦٧١

م	العنوان	الهاتف	الفاكس	العنوان البريدي
٦٠	جامعة الأمير سلطان الأهلية	٤٥٤٨٤٨٩	٤٥٤٨٣١٧	ص.ب ٦٦٨٣٣ الرياض ١١٥٨٦
٦١	جامعة الفيصل	٩٢٠٠٠٠٥٧٠	٢١٥٧٨٢٦	ص.ب ٥٠٩٢٧ الرياض ١١٥٣٣
٦٢	جامعة اليمامة الأهلية	٢٢٤٢٢٢٢	٢٢٤٢٢٢٢	ص.ب ٤٥١٨٠ الرياض: ١١٥١٢
٦٣	جامعة دار العلوم الأهلية	٤٩٤٩٠٠٠	٤٩٤٩٤٩٠	ص.ب ٣٥٣٥ الرياض ١٣٣١٤
٦٤	الجامعة العربية المفتوحة (فرع الرياض)	٢٧٤٢٢٧٧	٢٧٤٢٦٩٦	ص.ب ٨٤٩٠ الرياض ١١٦٨١
٦٥	معهد الإدارة العامة	٤٧٦٨٨٨٨	٤٧٦٨٨٧٨	ص.ب ٢٠٥ الرياض ١١١٤١
٦٦	الرئاسة العامة لرعاية الشباب	٤٠١٨٨٨٨	٤٠١٠٣٧٦	ص.ب ٩٥٦ الرياض ١١١٨٥
٦٧	ديوان المراقبة العامة	٤٠٥٦٧٧٠	٤٠٣٢٠٥٧	ص.ب ٧١٨٥ الرياض ١١١٢٨
٦٨	جمعية الهلال الأحمر السعودي	٤٧٤٠٠٢٧	٤٧٤٠٤٣٠	الرياض ١١١٢٩
٦٩	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة – فرع الرياض	٢٢١١٥٨٤	٢٢١١٥٨١	ص.ب ١١٥٨ جدة ٢١٤٣١
٧٠	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	٢٢٥٨٠٠٠	٤٠١٣٨٣١	ص.ب ٥١٠١ الرياض ١١٤٢٢
٧١	الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	٤٧٨٥٤٥٤	٤٧٧٧٤٧٨	ص.ب ٨٩٣١ الرياض ١١٤٩٢
٧٢	شركة التعدين العربية السعودية (معادن)	٤٧٤٠٨٥٧	٤٧٢١٣٣٣	ص.ب ٦٨٨٦١ الرياض ١١٥٣٧
٧٣	شركة الاتصالات السعودية	٤٥٢٧٠٠٠	٤٥٢٥٢٢٩	ص.ب ٨٧٩١٢ الرياض ١١٦٥٢
٧٤	شركة اتحاد الاتصالات	٢٧٣٥٠٥٠	٠٥٦٠٤١٢٠٧٠	ص ب ٩٩٧٩ الرياض ١١٤٢٣
٧٥	شركة زين	٢٤٤٤٤٤٤	٠٥٩٠٠٠٥٩٥٩	ص.ب ٢٩٥٨١٤ الرياض ١١٣٥١
٧٦	شركة آرامكو السعودية	٤٤١٠٢٠٠	٠٣/٨٧٣٨١٩٠	ص.ب ٥٠٠٠ الظهران ٣١٣١١
٧٧	الشركة الوطنية للتأمين التعاوني	٢١٨٠١٠٠	٢١٨٠١٠٢	ص.ب ٨٦٩٥٩ الرياض ١١٦٣٢
٧٨	مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	٤٠٥٣٢٠٠	٤٠٢٤٧٤٧	ص.ب ١١٨٣ الرياض ١١٤٧٤
٧٩	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	٤٠٤٠٠٤٤	٤٠٢٠١١٠	ص.ب ٥٩٦ الرياض ١١٤٢١

٨٠	البنك الأهلي التجاري	٠٢/٦٤٩٣٣٣٣ جدة ٤٧٨٧٨٧٧ الرياض	٠٢/٦٦١٢٣٤٨	ص.ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١
٨١	بنك الجزيرة	٠٢/٦١٥٨٠٧٠	٠٢/٦٥٣٣٢٧٨	ص.ب ٦٢٧٧ جدة ٢١٤٤٢
٨٢	البنك العربي الوطني	٤٠٢٣٥٠٣ ٤٠٢٩٠٠٠	٤٠٢٧٧٤٧	ص.ب ٥٦٩٢١ الرياض ١١٥٦٤
٨٣	بنك البلاد	٤٧٩٨٨٨٨	٢٩١٦٠٦٩	ص.ب ١٤٠ الرياض ١١٤١١
٨٤	بنك الرياض	٤٠١٣٠٣٠	٤٠٤٢٠٧	ص.ب ٢٢٦٢٢ الرياض ١١٤١٦
٨٥	البنك السعودي للاستثمار	٤٧٧٨٤٣٣	٤٧٧٦٧٨١	ص.ب ٣٥٣٣ الرياض ١١٤٨١
٨٦	مجموعة سامبا المالية	٤٧٧٤٧٧٠	تحويلة ١٢٠٠	ص.ب ٨٣٣ الرياض ١١٤٢١
٨٧	البنك السعودي البريطاني	٤٠٥٠٦٧٧	تحويلة ٤٦٣٢	ص.ب ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣
٨٨	البنك السعودي الفرنسي	٤٠٤٢٢٢٢	٤٠٤٢٣١١	ص.ب ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤
٨٩	البنك السعودي الهولندي	٤٠١٠٢٨٨	٤٠٦٧٨٨٨ تحويلة ٦٥٦	ص.ب ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣١
٩٠	مصرف الراجحي	٤٦٠١٠٠٠	٤٧٧٦٧٨١	ص.ب ٢٨ الرياض ١١٤٨١
٩١	مصرف الإنماء	٢١٨٥٥٥٥	٢١٨٥٠٠٠	ص.ب ٦٦٦٧٤ الرياض ١١٥٨٦

مواقع على الإنترنت

اسم الجهة	الموقع على الإنترنت
وزارات	
وزارة الداخلية	www.moi.gov.sa
وزارة الخارجية	www.mofa.gov.sa
وزارة الشؤون البلدية والقروية	www.momra.gov.sa
وزارة التربية والتعليم	www.moe.gov.sa
مجلس الشورى	www.shura.gov.sa
وزارة العدل	www.moj.gov.sa
وزارة التعليم العالي	www.mohe.gov.sa
وزارة الخدمة المدنية	www.mcs.gov.sa
وزارة البترول والثروة المعدنية	www.mopm.gov.sa
وزارة العمل	www.mol.gov.sa
وزارة الشؤون الاجتماعية	www.mol.gov.sa
وزارة الثقافة والإعلام	www.saudinf.com
وزارة التجارة والصناعة	www.commerce.gov.sa
وزارة الاقتصاد والتخطيط	www.planning.gov.sa
وزارة الصحة	www.moh.gov.sa
وزارة الزراعة	www.agrwat.gov.sa
وزارة النقل	www.mot.gov.sa
وزارة المالية	www.mof.gov.sa
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	www.mcit.gov.sa
وزارة المياه والكهرباء	www.mowe.gov.sa
إمارات المناطق	
إمارة منطقة الرياض	www.riyadh.gov.sa
إمارة منطقة مكة المكرمة	www.makkah.gov.sa
إمارة منطقة المدينة المنورة	www.imaratalmadinah.gov.sa
إمارة المنطقة الشرقية	www.easternemara.gov.sa

اسم الجهة	الموقع على الإنترنت
إمارة منطقة حائل	www.hail.gov.sa
إمارة منطقة الباحة	www.albaha.gov.sa
إمارة منطقة تبوك	www.tabuk.gov.sa
إمارة منطقة عسير	www.emartaseer.gov.sa
إمارة منطقة الجوف	www.aljouf.gov.sa
إمارة منطقة جيزان	www.jazan.gov.sa
إمارة منطقة القصيم	www.qassim.gov.sa
إمارة منطقة نجران	www.najran.gov.sa (تحت الإنشاء)
إمارة منطقة الحدود الشمالية	www.northernborder.gov.sa (تحت الإنشاء)
هيئات ومؤسسات حكومية مختلفة	
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	www.ada.gov.sa
الهيئة العامة للسياحة والآثار	www.sct.gov.sa
الهيئة العامة للاستثمار	www.sagia.gov.sa
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	www.rcjubail.gov.sa
هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	www.citc.gov.sa
الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس	www.saso.org.sa
هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	www.sgs.org.sa
الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	www.scfhs.org
هيئة السوق المالية السعودية	www.cma.org.sa
الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها	www.ncwed.gov.sa
هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية	www.modon.gov.sa
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	www.socpa.org.sa
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	www.nscsa.com
المؤسسة العامة للتقاعد	www.pension.gov.sa
المؤسسة العامة للموانئ	www.ports.gov.sa
مؤسسة النقد العربي السعودي	www.sama.gov.sa
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	www.gosi.gov.sa
الصندوق السعودي للتنمية	www.sfd.gov.sa

اسم الجهة	الموقع على الإنترنت
صندوق التنمية الصناعية السعودي	www.sidf.gov.sa
صندوق التنمية العقارية	www.redf.gov.sa
الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة	www.mepa.org.sa
مصلحة الجمارك	www.customs.gov.sa
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	www.kacst.edu.sa
ديوان المراقبة العامة	www.gab.gov.sa
المديرية العامة للجوازات	www.passport.gov.sa
البنك الزراعي السعودي	www.saab.gov.sa
دارة الملك عبدالعزيز	www.darh.org.sa
إدارة مرور الرياض	www.r-t.gov.sa
مصلحة الزكاة والدخل	www.dzit.gov.sa
وكالة الأنباء السعودية	www.spa.gov.sa
سوق الأسهم السعودي	www.tadawul.com.sa
دليل المال والأعمال السعودي	www.allsaudi.com/defaultara.asp
شركات طيران سعودية	
الخطوط الجوية السعودية	www.saudiairlines.com
طيران ناس	www.flynas.com
غرف تجارية	
مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	www.saudichambers.org.sa
الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	www.riyadhchamber.org.sa
الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية	www.chamber.org.sa
الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة	www.madcci.org.sa
الغرفة التجارية الصناعية بجدة	www.jcci.org.sa
الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة	www.makcci.com
صحف سعودية	
صحيفة الرياض	www.alriyadh-np.com
صحيفة الجزيرة	www.al-jazirah.com
صحيفة اليوم	www.alyaum.com

اسم الجهة	الموقع على الإنترنت
صحيفة عكاظ	www.okaz.com.sa
صحيفة الوطن	www.alwatan.com.sa
صحيفة الاقتصادية	www.aleqt.com
صحيفة المدينة	www.al-madina.com
صحية الشرق الأوسط	www.asharqalawsat.com
صحيفة البلاد	www.albilad-daily.com
عرب نيوز	www.arabnews.com
جريدة سعودي جازيت	www.saudigazette.com.sa
بنوك محلية	
مصرف الراجحي	www.alrajhibank.com.sa
البنك الأهلي التجاري	www.alahli.com
بنك البلاد	www.bankalbilad.com.sa
مصرف الإنماء	www.alinma.com
بنك الجزيرة	www.baj.com.sa
بنك الرياض	www.riyadhbank.com
ساب (البنك السعودي البريطاني سابقاً)	www.sabb.com.sa
البنك السعودي الهولندي	www.saudihollandibank.com
البنك السعودي الفرنسي	www.alfransi.com.sa
البنك السعودي للاستثمار	www.saib.com.sa
مجموعة سامبا (البنك السعودي الأمريكي سابقاً)	www.samba.com.sa
البنك العربي الوطني	www.anb.com.sa

أعد هذا التقرير

مـركز الشرق الأوسط للإستشارات

خبراء في إدارة التغيير

ترخيص رقم (٦)

MCC

ص.ب ٢٧٩٢٥ الرياض ١١٤٢٧

هاتف: ٢١٦٨٧٤٠/ ٢١٦٨٨٤٠ ٠٠٩٦٦١

فاكس: ٠٠٩٦٦١٢١٦٨٧٣٠

www.mcc-ksa.com

info@mcc-ksa.com

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

www.arriyadh.com

هاتف : ٤٨٨٣٣٣١ ١ ٩٦٦
فاكس : ٤٨٢٩٣٣١ ١ ٩٦٦
ص.ب ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤
المملكة العربية السعودية